الجمهورية التونسية
وزارة التجارة وتنمية الصادرات
***

وحدة التصرف حسب الأهداف
لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة

المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 مهمة التجارة وتنمية الصادرات

الفـهرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة:

1- تقديم إستراتيجية مهمة التجارة وتنمية الصادرات
2- تقديم برامج مهمة التجارة وتنمية الصادرات
3- الميزانية وإطار نفقات مهمة التجارة وتنمية الصادرات على المدى المتوسط

المحور الثانى: تقديم برامج مهمة التجارة وتنمية الصادرات

أولا : برنامج التجارة الداخلية

1- تقديم البرنامج وإستراتجيته
2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

ثانيا : برنامج التجارة الخارجية

1- تقديم البرنامج وإستراتجيته
2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

ثالثا : برنامج القيادة والمساندة

1- تقديم البرنامج وإستراتجيته
2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

الملاحق

1- بطاقات مؤشرات أداء برامج مهمة التجارة وتنمية الصادرات

2- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برامج مهمة التجارة وتنمية الصادرات

المحور الأول: التقديم العام لمهمة التجارة وتنمية الصادرات

1- تقديم استراتيجية مهمة التجارة وتنمية الصادرات :

انطلاقا من حرص مهمة التجارة وتنمية الصادرات على القيام بدورها المحوري في تنمية قطاع التجارة عبرالمساهمة في بناء وتعزيز إقتصاد وطني تنافسي متنوع بالتشارك مع القطاع الخاص لرفع مستوى معيشة المواطن، قامت الوزارة بتحيين خطتها الاستراتيجية بهدف توفيرخارطة طريق متكاملة لتأمين نجاعة القطاع التجاري وجعله في خدمة التنمية وتدعيم الإندماج في الإقتصاد العالمي بما يتماشى مع المصلحة الوطنية وتحسين صورة تونس في أوساط الأعمال الدّوليّة.

وترتكز الخطة الاستراتيجية لعمل وزارة التجارة وتنمية الصادرات للفترة المقبلة أساسا على أهداف التنمية المستدامة، وتتمثل خاصة في تعزيز النمو الاقتصادي للقطاع التجاري وتحقيق المساواة بين الجنسين وترشيد الاستهلاك والتحكم في الأسعار والحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن وتفعيل مبدأ الشراكة لتحقيق هذه الأهداف.

هذا إضافة الى ما جاء بمنوال التنمية من إقرار لمبدأ تدويل المؤسسة وتشجيعها على الانتصاب بالخارج وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني وتمتين التعاون الاقتصادي عبر تعزيز العلاقات الثنائية ودعم المجهود التصديري والاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية عبر تدعيم خارطة الشركاء الدوليين باتفاقيات جديدة كمشروعاتفاق التبادل الحرمع موريطانيا، ويجري التفاوض لإبرام اتفاقات تفاضلية مع باكستان وإندونيسيا (حسب قائمة منتجات) والمفاوضات التجارية مع إيران لتحسين الأفضليات التعريفية بموجب الاتفاق الحالي فضلا عن الاتفاقيات المبرمة منذ التسعينات مع الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان العربية كالمغرب وليبيا والأردن والجزائر هذا إضافة الى الانضمام مؤخرا للكوميسا.

- **تعزيز النمو الاقتصادي للقطاع التجاري:**

- التشجيع على الاستثمار في القطاع التجاري من خلال: تبسيط الاجراءات الادارية ومتابعة المستثمر في مختلف مراحل بعث المشروع من ذلك تحيين الأمر عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للانشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لانجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة

وتبسيطها،إضافة الى الانخراط في مشروع رقمنة مختلف الاجراءات الادارية بالشراكة مع الوزارات المعنية ومختلف الهياكل المتدخلة والعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية،

- الاحاطة بالمؤسسات وبلورة برنامج لتنمية الصادرات عبر انجاز دراسة استراتيجيّة لتنمية الصّادرات في أفق 2030 ورقمنة جميع الإجراءات المتعلّقة بالتّجارة الخارجيّة وإفراد ملفّ تسهيل المبادلات بهيكل تنظيمي خاصّ،
- تركيز جهاز متطور للدفاع التجاري وذلكلحماية المؤسّسات من الممارسات غير المشروعة عند التّوريد وتمثيلها والدّفاع عن مصالحها عند التّصدير هذا إضافة لتركيز نظام إنذار مبكّر يسمح بتوفير أقصى إمكانيّات الحماية من تكثّف الواردات خاصّة للمنتوجات التي لها مثيل مصنَّع محليّاوانجاز دليل إجراءات رقمي وتركيز منصة تفاعلية لإيداع العرائض لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

- **ترشيد الاستهلاك والتحكم في الأسعار والحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن**: وذلك من خلال إعداد تصوّر إصلاحي جذري للإنتقال الكلّي خلال الثلاث سنوات القادمة من نظام دعم المواد إلى نظام دعم المداخيلومواصلة برنامج تأهيل مسالك التّوزيع ومراجعة الأطر التّشريعيّة والتّرتيبيّة للقطاع التّجاري ولسياسات الخزن التعديلي والاستراتيجي والشروع في انجازدراسة حول واقع القدرة الشرائية في تونس،إضافة إلى البحوث المتصلة بالمسائل الاستهلاكية.
- **تحقيق المساواة بين الجنسين**: عبر تدعيم حضور العنصر النسائي بالقطاع التجاري وذلك من خلال تدعيم التمكين الاقتصادي للمرأة على مستوى البرامج الإستراتيجية لمهمة التجارة وتنمية الصادرات.
- **تفعيل مبدأ الشراكة مع مختلف المتداخلين** : بالعمل على الشّراكة مع المهنة ووزارتي الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري والصّناعة والطّاقة والمناجم على تثبيت ركائز صلبة ومستدامة لمنظومات الإنتاج وتلبية حاجيّات السّوق انطلاقا من الإنتاج الوطني.

هذا وقد أفضى تشخيص قطاع التجارة إلى معاينة التحديات التالية على مستوى كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية والتجارة الالكترونية والتي تسعى مهمة التجارة وتنمية الصادرات في استراتيجيتها وأهدافها إلى معالجتها وإيجاد الحلول العملية لتجاوزها والحد من آثارها كـ:

- تردي المقدرة الشرائية للمواطن نتيجةارتفاع الأسعار الراجعة لتأثيرات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأولية الموردة وتراجع قيمة الديناروارتفاع كتلة الأجور منذ سنة 2010 مع تسجيل نقص في الإنتاجية، هذا إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد ما بعد الثورة والتي عمقتها جائحة كورونا،
- تنامي ظاهرة التّجارة غيرالمنظّمة وتردي وضعية مسالك التّوزيع،
- عدم مواكبة التّحوّلات العميقة والتّطوّرات المتسارعة التي يشهدها القطاع التّجاري في علاقة بأنماط وتقنيات الإنتاج والاستهلاك والتّوزيع محليّا ودوليّا،
- ارتباط انتظامية التزويد بوفرة الإنتاج الذي أصبح في السنوات الأخيرة يشهد تذبذبا وذلك لارتباطه بالعوامل المناخية وأساسا بوفرة مياه الري التي أصبحت شحيحة،
- عدم القدرة على إدخال أي إصلاحات بالنظر إلى عدم استقرار الوضع السياسي والاجتماعي على غرار إصلاح منظومة الدعم،
- تأخر تونس على مستوى توفير المعطيات المتعلقة بالتجارة الخارجيةوالنفاذ لقواعد البيانات العالمية واللوجستيك والمسائل المتعلقة بمزيد تحرير التجارة الخارجية،
- محدودية القدرات التنافسية لأغلب المؤسسات المصدرة والتي هي في الغالب مؤسسات صغرى ومتوسطة،
- احتداد عجز الميزان التجاري في ارتباط خاصة بالتغيير الذي طبع نشاط نسبة كبيرة من المؤسسات التي تحولت من مؤسسات مصنعة الى مؤسسات موردة نتيجة عدم قدرتها على المزاحمة ومنافسة المنتجات الموردة ونتيجة عدم اتخاذ إجراءات ضرورية لحمايتها سابقا،
- صعوبات على مستوى تمويل المشاريع والأنشطة المنضوية تحت برنامج التجارة الخارجية باعتبار الكلفة العالية لبعض المشاريع على غرار الرقمنة وقواعد البيانات والتطبيقات الإعلامية والبرمجيات التي تحدد بنسبة كبيرة نجاعة القرار ومصداقية التحاليل المنجزة وذلك في ظل محدودية الموارد المالية وصعوبة البحث عن موارد بديلة في إطار برامج المساعدة الفنية أو التعاون الدولي مع الجهات المانحة،
- عدم مواكبة بعض التشريعات على غرار التراتيب المتعلقة بالصرف والعملة التطورات العالمية في المجالمما ساهم بصفة هامة وكبيرة في عرقلة إمكانيات تطوير المبادلات التجارية للعديد

من المؤسسات المصدرة رغم قدرتها على توفير أسواق في العديد من الدول خاصة في إطار التجارة الالكترونية،

أما بالنسبة لتشخيص الفوارق بين النساء والرجال في المجال فأنه وحسب التقرير الخاص بالفوارق بين الجنسين 2015 (Rapport National Genre) تحتل تونس المرتبة 127 من ضمن 145 دولة من حيث المساواة بين الجنسين وتحتل المرتبة 133 في مجال المشاركة الاقتصادية وفرص الشغل وفي المرتبة 69 في مجال المشاركة السياسية.

هذا وتبين الدراسةالتي تم انجازها سنة 2014 من قبل الوزارة حول واقع وأفاق التشغيل والاستثمار في القطاع التجاري وجود تفاوت بين الجنسين على مستوى التشغيل في القطاع حيث أن نسبة الذكور المشتغلين تمثل 83%من التشغيل الجملي في القطاع التجاري.

ونجد من أهم أسباب التفاوت بين الجنسين : النقص في التمويل وعدم استفادة المرأة من الامتيازات التي يتم إقرارها ضمن البرامج الوطنية للدعم والمساندة على خلق المؤسسات، إضافة إلى توجه النساء صاحبات الأعمال إلى السوق المحلية.

وقد تم في هذا الإطار وأخذا بالإشكاليات والأولويات المبينة أعلاه إعداد وبلورة استراتيجية مهمة التجارة وتنمية الصادرات كما يلي:

<u>على مستوى التجارة الداخلية</u>:

- ضمان سوق متوازنة ونزيهة وتعزيز حماية المستهلك خاصة عبر ضمان انتظامية تزويد البلاد من المواد الحساسة والمساهمة في الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك وتنفيذ سياسة دعم المواد الأساسية والحرص على توجيهه نحو مستحقيه، مع المساهمة في المحافظة على مناخ أعمال محفز للمبادرة بالحد من الممارسات المخلة بالمنافسة وغير المشروعة وتعزيز منظومة حماية وتوعية المستهلك،

- المساهمة في دفع النمو الاقتصادي وتأهيل مسالك التوزيع وتطوير النسيج التجاري والحرفي خاصة عبرمواصلة تحديث تجارة التوزيع وتأهيل المسالك والعمل على تنمية وتعصير التجارة الصغرى ومساعدتها على مواكبة التطورات وتحسين أدائها.

على مستوى التجارة الخارجية :

ترتكز استراتيجية مهمة التجارة وتنمية الصادرات في هذا المجال على مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي. ويتم العمل على هذا ضمن إطارواضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتيب والإصلاحات الهيكلية مع المحافظة على خصوصية النسيج الصناعي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني وتمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة والجديدة.

على مستوى التجارة الالكترونية :

تتمحور إستراتيجية مهمة التجارة وتنمية الصادرات في مجال التجارة الإلكترونية خاصة حولتسهيل اندماج النسيج الاقتصادي الوطني في الاقتصاد الرقمي المعولم من خلال توفير المناخ الملائم لممارسة الانشطة التجارية على الخط والرفع من عدد مواقع الواب التجارية والخدماتية، إلى جانب تدعيم توجهات الاقتصاد الرقمي من خلال تنمية المحتوى الرقمي للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في علاقة بممارسة نشاط التجارة الداخلية والتجارة الخارجية على حد السواء.

وفي إطار العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتبعا لتكريس **مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع** بصفة صريحة ضمن الفصل 18 من القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 بتاريخ 13 فيفري 2019 الذي نص على ما يلي :'' يعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس ''، وباعتبار أن الميزانية المراعية للمساواة بين الجنسين ومختلف الفئات الاجتماعية هي أداة تمكن من توظيف وإستعمال إعتمادات الميزانية بهدف ضمان المساواة بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع لغاية تحقيق التنمية المندمجة، فقد سعت وزارة التجارة وتنمية الصادرات إلى بلورة أهداف ومؤشرات في هذا الإطار ستعمل على تحقيقها.

هذا وإن إدراج مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع ضمن ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات نابع أساسا من انخراط ودعم الدولة التونسية لهذا التوجه الذي

تجسد في عدة نصوص (الدستور –الاتفاقيات –القوانين ...) وقد جاء للحد من الفوارق الموجودة بين الجنسين قصد تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع التجاري.

2- تقديم برامج المهمة :

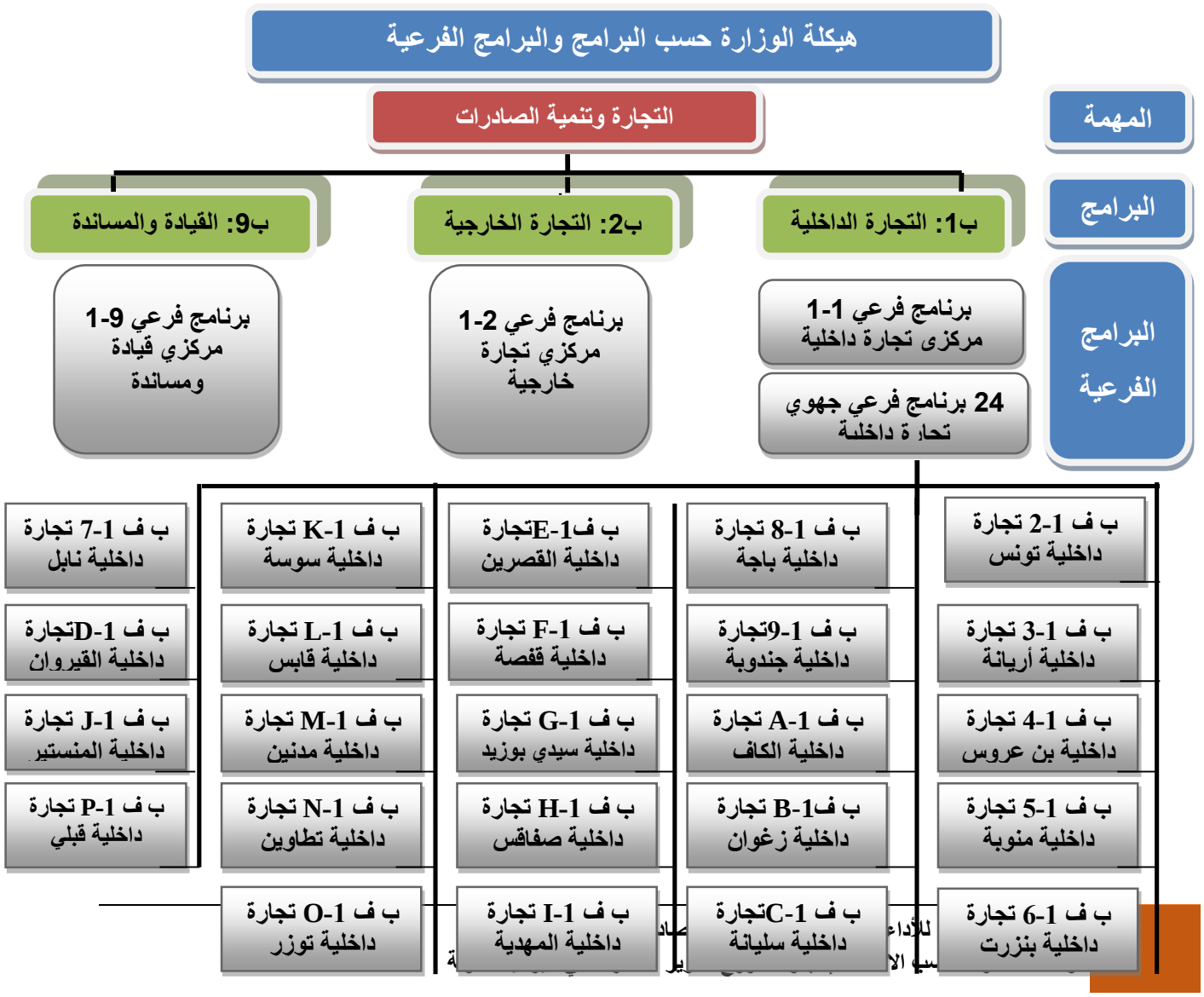
إعتمادا على منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وفي إطار تنفيذ السياسات العمومية المرتبطة بمهمة التجارة وتنمية الصادرات تم تنزيل هذه السياسات العمومية للمهمة إلي برنامجين عمليين :

- **برنامج 1:التجارة الداخلية** وينقسم إلى برنامج فرعي مركزي تجارة داخلية و24 برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية،

- **برنامج 2:التجارة الخارجية** ويتفرع إلى برنامج فرعي وحيد مركزي تجارة خارجية،

و**برنامج 9:القيادة والمساندة** والذي يتفرع هو الاخر إلى برنامج فرعي وحيد قيادة ومساندة.

وفق الرسم البياني التالي :



3- الميزانية وبرمجة نفقات مهمة التجارة وتنمية الصادرات على المدى المتوسط:

أ – بيان تطور ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2022:

جدول عدد 1:

توزيع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الوحدة : ألف دينار

الأقسام / البرامج	إعتمادات الدفع	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع	النسبة من ميزانية المهمة(%)
المهمة								
	2022	49412	12123	3911087	11878	0	3984500	
	2021	51730	11770	2340789	4811	0	2409100	
	نسبة التطور (%) (2021/2022)	-4.48	3	67.08	146,9	-	65.39	
	النسبة من ميزانية المهمة (%)	1.26	0.31	98.16	0.30	-	100	
البرامج								
برنامج التجارة الداخلية	2022	31086	6530	3777382	733	0	3815731	95.76
	2021	34868	6500	2204804	812	0	2246984	
	نسبة التطور (%)	-10.85	0.46	71.33	-9.7	-	69.82	
برنامج التجارة الخارجية	2022	11551	2761	133620	1691	0	149623	3.76
	2021	11181	2712	135907	1254	0	151054	
	نسبة التطور (%)	3.3	1,81	-1.68	34.85	-	-0.95	
برنامج القيادة والمساندة	2022	6775	2832	85	9454	0	19146	0.48
	2021	5681	2558	78	2745	0	11062	
	نسبة التطور (%)	19.25	10,71	8.97	244,4	-	73.08	

- دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

طبقا للقانون الاساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 وللتوجيهات الواردة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 12 بتاريخ 11جوان2021 تم اعداد مشروع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2022 وفق منهجية المنظور البرامجي، وقد تم ضبط جملة الإعتمادات المقترحة لميزانية مهمة التجارة لسنة 2022 في حدود3984,5 م د مقابل 2409,1 م د إعتمادات مرسمة بقانون المالية لسنة 2021 أي بنسبة تطور في حدود65,39 %(+ 1575,4 م د)،

وتبلغ تقديرات الإعتمادات المقترحة لدعم المواد الأساسية نسبة94.64%من إجمالي تقديرات نفقات المهمة لسنة 2022 حيث تم إقتراح تخصيص إعتمادات في حدود 3771 م د لتعويض المواد الأساسية خلال سنة 2022مقابل 2200 م د إعتمادات مرسمة بقانون المالية لسنة 2021 أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 71.40.%

هذا وتستأثر مادة الحبوب بنسبة 80.22% من إجمالي نفقات دعم المواد الأساسية، وذلك في حدود 3025 م د تليها مادة الزيت النباتي بمبلغ 480 م د (12.73%) والحليب (نصف الدسم) بمبلغ 160 م د (4.24%) فمادة العجين الغذائي والكسكسي بمبلغ 86 م د (2.28%) ثم مادة السكر بمبلغ 10 م د (0.26%) وأخيرا مادة الورق المدرسي بمبلغ 10 م د (0.26%).

ودون إعتبار نفقات تعويض المواد الأساسية تقدر ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2022 بـ 213,5 م د مقابل 209,1م د مرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021 (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) أي بنسبة زيادةتبلغ2,1%(4,4م د).

وتستأثر إعتمادات التأجير بنسبة تقارب 23,14 % من إجمالي تقديرات نفقات مهمة التجارة وتنمية الصادرات (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) أي 49,412 م د والتي شهدت تخفيضا بنسبة تقدر بـ 4,48% مقارنة بسنة 2021 (51,730 م د)، في حين لا تتجاوز نسبة الإعتمادات المخصصة لنفقات التسيير 5,67 %(12,123م د) من إجمالي النفقات (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) والتي شهدت تطورا بنسبة 3 %مقارنة بسنة 2021 (11,770 م د)،

أما بالنسبة لنفقات التدخل العمومي فقد شهدتتراجعا بنسبة0,5 % (140,087م د) مقارنة بميزانية 2021 (140,789مد) والتي تمثل 44,4 %من إجمالي نفقات مهمة التجارة وتنمية الصادرات (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) ،

وعرفت الإعتمادات المخصصة للاستثمارزيادة بقيمة7,067 م د(146,9 %) حيث تم تخصيص إعتمادات بقيمة 11,878م د بعنوان سنة 2022 مقابل 4,811 م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2021،

هذا وبالرجوع إلى تطور ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات حسب البرامج فإن برنامج التجارة الداخلية يستأثر بنسبة 95.76% (93,27% خلال سنة 2021) من إجمالي تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2022 ويعود ذلك إلى حجم نفقات التدخل العمومي والمتمثلة أساسا في دعم المواد الأساسية (3771 م د والذي يمثل حوالي 94.64% من إجمالي تقديرات نفقات مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2022)، في حين تمثل الإعتمادات المقترحة لبرنامج التجارة الخارجية حوالي 3.76% (6,27 % خلال سنة2021) من مجموع نفقات ميزانية المهمة لسنة 2022 يليه برنامج القيادة والمساندة بنسبة 0.48% (0,46 بالمائة خلال سنة 2021).

ودون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية (3771 م د) تتوزع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات بين برامجها حسب النسب التالية:

- **برنامج التجارة الخارجية:** 70,08 % (72,24% خلال سنة 2021)،
- **برنامج التجارة الداخلية :** 20.95% (22,47 % خلال سنة 2021)،
- **برنامج القيادة والمساندة:** 8.97% (5,29% خلال سنة 2021).

ب – توزيع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة:

جدول عدد 2:
توزيع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة (اعتمادات التعهد)

الوحدة : ألف دينار

البيان	ق.م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2022/2021 (%)
برنامج 1 : التجارة الداخلية			
- النشاط 1: تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق-مركزي	17009	16419	-3.47
- النشاط 2: دعم المواد الاساسية	2200336	3771406	71.40
- النشاط 3: مراقبة وتعديل السير التنافسي للاسواق	2165	2212	2,17
- النشاط 4: التوعية وتنمية ثقافة الاستهلاك	788	877	11,29
- النشاط 5: تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق-جهوي	26039	24396	-6.3
برامج 2: التجارة الخارجية			
- النشاط 1 : التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية	112081	110790	-1.15
- النشاط 2: دعم لفائدة مركز النهوض بالصادرات بعنوان تشجيع التصدير	40015	38771	-3.11
برنامج 9: القيادة والمساندة			
- النشاط 1: القيادة	3269	3407	4.22
- النشاط 2: اللوجستيك	6471	14510	124.23
- النشاط 3: التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي	322	335	4.04
المجموع	**2408495**	**3983123**	**65.38**

جدول عدد 3:
توزيع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	ق.م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور (%) 2022/2021
برنامج 1 : التجارة الداخلية			
- النشاط 1: تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق-مركزي	17656	16840	-4.62
- النشاط 2: دعم المواد الاساسية	2200336	3771406	71,40
- النشاط 3: مراقبة وتعديل السير التنافسي للاسواق	2165	2212	2,17
- النشاط 4: التوعية وتنمية ثقافة الاستهلاك	788	877	11,29
- النشاط 5: تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق-جهوي	26039	24396	-6.3
برامج 2: التجارة الخارجية			
- النشاط 1 : التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية	111039	110852	0,17 -
- النشاط 2: دعم لفائدة مركز النهوض بالصادرات بعنوان تشجيع التصدير	40015	38771	3,11 -
برنامج 9: القيادة والمساندة			
- النشاط 1: القيادة	3269	3407	4.22
- النشاط 2 : اللوجستيك	7471	15404	106,18
- النشاط 3: التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي	322	335	4,04
المجموع	2409100	3984500	65.39

ت – إطار النفقات متوسط المدى (2022- 2024):

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024):
التوزيع حسب طبيعة لنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة :
ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق.م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	45619	51730	49412	51259	53279
نفقات التسيير	8662	11770	12123	14158	16571
نفقات التدخلات	2502069	2340789	3911087	3407412	2407990
نفقات الاستثمار	2331	4811	11878	2991	4785
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	2558681	2409100	3984500	3475820	2482625
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	2558681	2409100	3984500	3475820	2482625

جدول عدد 5:

إطار النفقات متوسط المدى (2022 -2024):

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق.م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
برنامج 1 : التجارة الداخلية	2455041	2246984	3815731	3288149	2286667
برنامج 2 : التجارة الخارجية	94809	151054	149623	175167	180370
برنامج 9 : القيادة والمساندة	8831	11062	19146	12504	15588
المجموع	2558681	2409100	3984500	3475820	2482625

تبلغ تقديرات ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات على المدى المتوسط مايقارب 2482,625 م.د سنة 2024 أي بفارق سلبي يبلغ 1501.875 م.د مقارنة بتقديرات سنة 2022 وبفارق يبلغ 73.525 م.د مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التراجع ناتج عن انخفاض في مستوى القيمة التقديرية للتدخلات لسنة 2024 (بحوالي 1503 م د) مقارنة بتقديرات سنة 2022، وذلك في إطار التوجه الحكومي لترشيدنفقات دعم المواد الأساسية بهدف التخفيف من الضغط على المالية العمومية، وتسعى الوزارة من خلال تصور اصلاحي لمنظومة الدعم، إلى مزيد توجيه الدعم نحو مستحقيهللسنوات الثلاث القادمةوذلك من خلال الإنتقال من نظام دعم الأسعار إلى نظام دعم المداخيل.

هذا، وفي إطار السعي إلى تحقيق الأهداف المرسومة على المدى المتوسط فقد تم العمل على تحديد سقف اعتمادات بمختلف الأقسام مايمكن من تحقيق النجاعة والفاعلية المطلوبة:

- **على مستوى نفقات التأجير**: تم تحديد نسبة تطور سنوية بقيمة 3,8 %وذلك باعتبار مواصلة تنفيذ مشاريع الاتفاقيات المبرمة مع الطرف الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بمشروع تنقيح النظام الأساسي الخاص بأعوان سلك المراقبة الاقتصادية مع الحرص على توفير الاعتمادات اللازمة لتلبية الحاجيات الحقيقية من الأجور وعدم تسجيل نقص أو فواضل هامة.
- **على مستوى نفقات التسيير:** تم تحديد نسبة تطور سنويةبحوالي 17% باعتبار وأنه قد تم برمجة اعتمادات لتسوية المتخلدات تجاه الشركات الوطنية خلال سنوات 2021 و2022 و2023 وذلك سعيا إلى الضغط على النفقات واتخاذ اجراءات تحول دون تضخم عمليات

الإنفاق على مستوى تسيير مصالح المهمة خارج إطار ارتفاع اسعار بعض المواد وسعر صرف الدينار.

هذا بالإضافة إلى وضع برنامج متكامل حول مزيد هيكلة استغلال التجهيزات والمعدات والممتلكات عبر التركيز على عنصر الصيانة في إطار مقاربة المعايير المحاسبية التي سيتم تبنيها على المدى القصير.

- **<u>على مستوى نفقات التدخلات:</u>** ستشهد تقديرات نفقات التدخلات لسنة 2024تراجعا بحوالي 38.43 % مقارنة بتقديرات 2022 وبحوالي 29.33 % مقارنة بتقديرات 2023. وقد تم تقدير الحاجيات الحقيقية من اعتمادات الدعم بحوالي 3245م د سنة 2023 وبحوالي 2239 م.د سنة 2024 (3771 م.د سنة 2022).
- **<u>على مستوى نفقات الاستثمار:</u>** تتطلع المهمة خلال الفترة القادمة إلى مواصلة تنفيذ سياستها الاستثمارية في مجال البنية التحتية (بناءات إدارية) وفي مجال تأهيل مسالك التوزيع (دراسات) وفي إطار المشروع الثالث لتنمية الصادرات. وبالتالي ستشهد سنة 2022 الانطلاق في إنجاز مشاريع جديدة في مجال البناءات وسيتم الانتهاء من تنفيذ الجزء المبرمجبداية سنة 2024 بكلفة جملية تقدر بـ 7,3 م.د. أما على مستوى تأهيل مسالك التوزيع فلئن شهدت سنة 2021 بعض التأخير في اجراءات التعاقد مع مكاتب الدراسات فإن السنوات القادمة ستكون انطلاقة جديدة لتنفيذ الدفوعات ذات الصلة واستحثاث عملية المرور إلى الدراسات الموالية المبرمجة في إطار السعي إلى تنويع النسيج التجاري. كما تجدر الإشارة إلى أنه تم برمجة اعتمادات بالنسبة لمشروع تنمية الصادرات لسنة 2023 وذلك في إطار تصفية النفقات المنجزة عند الاقتضاء باعتبار انتهاء آجال المشروع موفى سنة 2022.

هذا، وقد تم تقدير الاعتمادات ذات الصلة بكل دقة وذلك بهدف ضمان التنفيذ الكامل للبرمجة السنوية للنفقات خاصة في قسم الاستثمارات التي عادة ما تشهد تفاوتا على مستوى التنفيذ.

المحور الثانى:تقديم برامج مهمة التجارة وتنمية الصادرات

برنامج التجارة الداخلية

رئيس البرنامج

"السيدة كريمة الهمامي" المديرة العامة للجودة والتجارة الداخلية والحرف والخدمات

تولت مهامها ابتداء من تاريخ 04 أكتوبر 2018

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1-1- استراتيجية برنامج التجارة الداخلية

تتنزل إستراتيجية برنامج التجارة الداخلية ضمن الإستراتيجية الوطنية للتجارة التيتهدف في إلى تأمين نجاعة القطاع وجعله في خدمة التنمية فضلا عن تدعيم الإندماج في الإقتصاد العالمي بما يتماشى مع المصلحة الوطنية وتحسين صورة تونس في أوساط الأعمال الدّوليّة هذا فضلا عن المساهمة في بلوغ الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة خاصة الهدف عدد 2 المتعلق بالقضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية والنهوض بالفلاحة المستدامة والهدف عدد 12 المتعلق بضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام.

وقد افضى تشخيص القطاع الى الوقوف على ما يلي:

التحديات:

- تردي المقدرة الشرائية للمواطن نتيجة ارتفاع الأسعار الراجعة لتأثيرات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأولية الموردة وتراجع قيمة الديناروارتفاع كتلة الأجور منذ سنة 2010 مع تسجيل نقص في الإنتاجية، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد ما بعد الثورة والتي عمقتها جائحة كورونا.
- ارتباط انتظامية التزويد بوفرة الإنتاج الذي أصبح في السنوات الأخيرة يشهد تذبذبا وذلك لارتباطه بالعوامل المناخية وأساسا بشح مياه الري.

نقاط القوة

- إنجاز مخزونات تعديلية وإستراتيجية وحسن التصرف فيها لضمان إنتضامية التزويد في فترات الفجوات،
- التحكم في آليات التوريد والتصدير للمواد الفلاحية والغذائية،
- التغطية الجغرافية لكامل تراب الجمهورية بما يسمح بضمان توازن السوق ونزاهة وشفافية المعاملات الاقتصادية وحماية المستهلك،
- حسن التصرف في المواد المدعمة مما يسمح بعدم تجاوز سقف الكميات المتعلقة بهذه المواد.

نقاط الضعف

- عدم مواكبة التّحوّلات العميقة والتّطوّرات المتسارعة التي يشهدها القطاع التّجاري في علاقة بأنماط وتقنيات الإنتاج والاستهلاك والتّوزيع محليّا ودوليّا،
- عدم القدرة على إدخال أي إصلاحات بالنظر إلى عدم استقرار الوضع السياسي والاجتماعي على غرار إصلاح منظومة الدعم،
- التأثير المباشر لقطاعات أخرى (الفلاحة، الصناعة، الطاقة...) على مجالات التجارة الداخلية،
- تنامي ظاهرة التّجارة غير المنظّمة وتردي وضعية مسالك التّوزيع.

المحاور الاستراتيجية:

- ضمان سوق متوازنة ونزيهة وتعزيز حماية المستهلك و ذلك من خلالدعم وتطوير آليات وطرق التدخل المسبق والاستشراف لمختلف التطورات والمتغيرات لضمان حسن سير السوق هذا إضافةلإحكام التنسيق مع مختلف المتدخلين العموميين والخواص وخاصة المنظمات المهنية وتطوير ثقافة المنافسة وجعلها أحد محفّزات النموّ الاقتصاديمع تطوير الهياكل الرقابية في إتجاه تحديثها وأقلمتها مع الأنظمة العالميةوالتّوجّه نحو مراجعة سياسة الدعم،
- المساهمة في دفع النمو الاقتصادي وتأهيل مسالك التوزيع وتطوير النسيج التجاري والحرفي وذلك من خلال العمل علىمراجعة الإطار التشريعي والترتيبي ليصبح قادرا على

إستيعاب واستباق المتغيّرات المتعلّقة بتنظيم وممارسة الأنشطة التّجاريّة وتبسيط الإجراءات.

استراتيجية البرنامج:

تتمثل استراتيجية برنامج التجارة الداخلية بصورة عامة في ضمان السير العادي للسوق عبر تكريس آليات ناجعة لضمان انتظامية التزويد ومراقبة شفافية المعاملات التجارية والسهر على احترام الأسعاروالهوامش المحددة وترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه، إلى جانب المساهمة في دفع النمو الاقتصادي وتأهيل مسالك التوزيع وتطوير النسيج التجاري والحرفي.

1-2- خارطة برنامج التجارة الداخلية:

تتكون خارطة برنامج التجارة الداخلية من 25 برنامج فرعي و 28 وحدة عملياتية و 06 فاعلين عموميين.



2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

يشمل برنامج التجارة الداخلية على ثلاث أهداف استراتيجية وستة مؤشرات لقيس الاداء:

الاهداف	مؤشرات قيس الاداء
الهدف 1-1-1 : **تعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك**	**المؤشر 1-1-1-1** : عدد أيام النقص في التزويد في فترات فجوات الإنتاج
	المؤشر 1-1-1-2 : نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية
	المؤشر 1-1-1-3 : تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي.
الهدف 1-1-2 : **التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه**	**المؤشر 1-1-2-1** : الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
الهدف 1-1-3 : **تعزيز وتطوير النسيج التجاري والحرفي وتاهيل مسالك التوزيع**	**المؤشر 1-1-3-1:** نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا
	المؤشر1-1-3-2: نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية.
	المؤشر 1-1-3-3: نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري

2-1-1- الهدف 1-1-1 تعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك:

يتعلق هذا الهدف بـ :

- ضمان انتظامية تزويد البلاد من المواد الحساسة من خلال إحكام البرمجة للمواسم الاستهلاكية وتعزيز آليات المتابعة وذلك بالاعتماد أساسا على الإنتاج الوطني ودعم سياسة المخزونات التعديلية مع اللجوء الظرفي للتوريد،
- إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة وذلك بتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والمنتجات الوطنية عبر تدعيم سلطات المنافسة في مجال رصد وتتبع الممارسات المخلة بالمنافسة،
- دفع وتحسين أداء عمل جهاز المراقبة الاقتصادية وتواجدها بالسوق،
- مزيد دعم حماية المستهلك وسلامته الصحية من خلال إفراد مراقبة سلامة المنتجات بقانون خاص بها وذلك بإرساء عدة مبادئ جديدة على غرار الإعلاموالتدابير التصحيحية والإنذار المبكر.... ، والتي من شانها توفير ضمان كاف لسلامة المنتجات وحفظ صحة المستهلك،

- المساهمة في الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك من خلال العمل على مزيد التحكم في الأسعار بترشيد الزيادات في المواد المؤطرة والتدخل والمتابعة في حالات الزيادات الغير قانونية،
- إنجاز عدد من البرامج والمشاريع سنويا لإرساء منظومة الاستهلاك المسؤول والمستدام من خلال إعداد خطة اتصالية تتضمن محاور علمية وفنية وقانونية ذات العلاقة بالشأن الاستهلاكي واعتماد التكنولوجيات الحديثة لاستهداف كافة المستهلكين المحتملين.

وسيتم متابعة تحقيق هذا الهدف من خلال ثلاث مؤشرات:

✓ **مؤشر1-1-1-1 عدد أيام النقص في التزويد في فترات فجوات الإنتاج**: يتم من خلال هذا المؤشر متابعة وضعية تزويد السوق بما يسمح باستباق تسجيل حالات النقص والتدخل الفوري لتعديل السوق، حيث تم الانطلاق من تسجيل 30 يوم نقص في التزويد بناء على إحصائيات الثلاث سنوات الأخيرة وبهدف ضمان انتظامية التزويد خاصة في فترات فجوات الإنتاج ليتم العمل على التقليص في نسبة أيام النقص إلى حدود 22 يوم خلال سنة 2024 حيث سيتم العمل على:

- توفير المخزونات الإستراتيجية والتّعديليّة الضّروريّة لتلبية احتياجات المواسم الاستهلاكيّة،
- برمجة تكوين المخزونات التعديلية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والمجامع المهنية المشترك،
- التنسيق مع المجامع المهنية المشتركة والإدارات الجهوية للتجارة قصد متابعة تكوين المخزونات التعديلية،
- ضبط برنامج لتوزيع المخزونات التعديلية في إطار لجان فنية تضم مختلف الإدارات والهياكل المعنية،
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوريد الكميات الناقصة في صورة ما تبين عدم توفر الإنتاج الوطني.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر عدد 1-1-1-1: عدد أيام النقص في التزويد في فترات فجوات الإنتاج	عدد	30	28	26	24	22

✓ **مؤشر1-1-1-2 نسبة تغطية السوق بجهاز المراقبة الاقتصادية:** يتم من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل للتصدي للممارسات المخلة بالمنافسة وضمان شفافية المعاملات الاقتصادية والحفاظ على صحة وسلامة المستهلك من خلال تغطية أغلبية مسالك التوزيع والإنتاج بتطوير نسبة تغطية السوق بـ 14% إلى حدود سنة 2024 حيث سيتم العمل على:

- إعداد برنامج مراقبة مشترك مع مصالح المراقبة التابعة لوزارات الصحة والفلاحة والداخلية لتكوين أكبر عدد ممكن من الفرق لضمان التغطية،
- مزيد العمل ضمن البرنامج الوطني لمراقبة الجودة وقمع الغش على التنوع القطاعي والجغرافي لعمليات التدخل،
- الربط الإلكتروني مع قواعد البيانات لهياكل أخرى على غرار (السجل الوطني للمؤسسات والقباضات المالية...) للإطلاع على المؤسسات المحدثة أو المغلقة وخلق قاعدة بيانات خاصة بالوزارة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.1.1.1: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية	نسبة	61	65	68	70	75

✓ **مؤشر1-1-1-3 تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي:** يتم من خلال هذا المؤشر متابعة تطور عدد الشرائح العمرية والاجتماعية المستهدفة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي من خلال العمل على تطوير عدد الفئات العمرية والاجتماعية المنتفعة بأعمال التحسيس المباشرة لتبلغ 2046 سنة 2024 وسيتم العمل على:

- ملائمة أساليب التواصل لا سيما تأمين الأنشطة عن بعد في ظل الظروف المتعلقة بجائحة كورونا،
- القيام بالزيارات الميدانية إلى الجهات الداخلية والبعيدة عن العاصمة،

- إعداد نموذج كمي يتم من خلاله تقدير عدد المتنفعين من مختلف تدخلات إطارات المعهد في وسائل الإعلام.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1-1-1-3: عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي	عدد	124	243	1030	1860	2046

2-1-2- الهدف 1-1-2: حسن التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه:

يتعلق هذا الهدف بالعمل على حسن التصرف فيمستوىنفقات الدعم وذلك من خلال مواصلة العمل على تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة وتطوير العمل الرقابي المشترك بغاية الحفاظ على الحصص من الكميات المدعمة من المواد الأساسية سنويا.

- ✓ **مؤشر1-1-2-1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة:** يتممن خلال هذا المؤشر قياس بصفة نسبية مدى التحكم في الكميات السنوية المدعمة من مادتي الفرينة والزيت النباتي حيث يتم العمل على المحافظة على حصص المواد المدعمة لكي لا تتجاوز الأسقف المحددة بالنسبة للزيت النباتي 174 ألف طن والفرينة المدعمة 5.6 مليون قنطار[1].

الهدف1-1-2 التصرف في الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	الإنجازات	2021	التقديرات		
			2020		2022	2023	2024
	المؤشر1-1-2-1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة مادة الفرينة الموجهة لصنع الخبز PS	مليون قنطار	6,324	6,5	6,5	6,5	6,5
	كميات الزيت النباتي المدعم	ألف طن	141,143	174	174	174	174

[1]يتم قياس إحكام التصرف في الكميات المحددة مسبقا من المواد المدعمة عبر المحافظة سنويا على نفس كمية الدعم المحددة بالنسبة للزيت 174 ألف طن والفرينة 5.6 مليون قنطار

2-1-3- الهدف 1-1- 3 تعزيز وتطوير النسيج التجاري:

يتعلق هذا الهدف بمواصلة العمل على:

- مواصلة تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والصيد البحري للنهوض بالجودة وضمان مزيد من الشفافية،
- تطويرالنسيج التجاري عبرتبسيط الإجراءات الإدارية مما من شأنه حفز المبادرةلممارسة الأنشطة التجارية خاصة منها الأنماط التجارية العصرية على غرارالمساحات التجارية،
- مواصلة العمل على تطوير النسيج الحرفي.

ويتم قياس تحقيق هذا الهدف عن طريق ثلاث مؤشرات:

✓ **<u>مؤشر 1-1-3-1 تطور عدد الحرفيين المسجلين بالسجل الوطني للحرفيين سنويا:</u>** يتم من خلال هذا المؤشر متابعة تطور عدد الحرفيين المسجلين بالسجل الوطني للحرفيين سنويا وذلك من خلال إحتساب عدد المسجلين في السنة المعنية وإضافتها للعدد الجملي للمسجلين حيث بلغ سنة 2020 عدد المسجلين346 حرفي مسجل، وسيتم العمل على تطوير عدد الحرفيين المسجلين بالسجل الوطني للحرفيين سنويا ليبلغ 1020 سنة 2024.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1-1-3-1: تطور عدد الحرفيين المسجلين بالسجل الوطني للحرفيين سنويا	نسبة	346	570	720	870	1020

✓ **<u>مؤشر1-1-3-2 نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا</u>**: يتم من خلال هذا المؤشرمتابعة إقبال الحرفيات على بعث المشاريع الصغرى وذلك من خلال التسجيل في سجل الحرفيين،وسيتم العمل على تطوير نسبة النساء الحرفيات المسجلات بالسجل الوطني للحرفيين سنويا ليبلغ 60% سنة 2024.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1-1-3-2: نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا	نسبة	52	54	56	58	60

✓ **مؤشر 1-1-3-3 نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية:** يتم من خلال هذا المؤشر متابعة تطويرالنسيج التجاري من خلال إحتساب نسبة التغطية من المساحات التجارية العصرية بكل البلديات وتطوير النسيج التجاري من خلال إحتساب نسبة التغطية من المساحات التجارية العصرية بكل البلديات.

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
مؤشر 1-1-3-3 نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية	%	166.28	169	172	175	180

تم إحتساب معدل التغطية إلى حدود سنة 2020 بهذا الصنف من المساحات التجارية العصرية ليبلغ 166.28%مع وجود تفاوت بين الجهات حيث تعمل الوزارة على تشجيع هذا النمط من التجارة العصرية عبر حفز المنافسة بين العلامات وتنويعها وتسعى الى بلوغ نسبة تغطية لاتقل عن 200% أي تواجد معدل مساحتين بكل بلدية على الأقل وذلك بهدف تنويع العرض والضغط على اسعار مختلف المواد الاستهلاكية مما يساهم في الحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن من جهة ودعم الاستثمار والتشغيل بالجهات من جهة أخرى.

✓ **مؤشر 1-1-3-4 نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري:** يتم من خلال هذا المؤشرمتابعة الدراسات والمشاريع لتأهيل مسالك التوزيع بإعتبارأن عملية تأهيل مسالك التوزيع تتطلب دراسة حول إمكانية إنجاز المشروع. يتم متابعة نسبة إنجاز الدراسات المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع ليبلغ نسبة 100% سنة 2023 وهي الآجال القانونية لإنجاز هذه الدراسات.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1-1-3-4: نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري	نسبة	-	28.75	68.12	100	-

2-2 تقديم أنشطة برنامج التجارة الداخلية :

جدول عدد 6:

بيان الأنشطة و التدخلات لبرنامج التجارة الداخلية

الاهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
الهدف 1.1.1: تعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك	**المؤشر 1.1.1.1:** عدد أيام النقص في التزويد في فترات فجوات الإنتاج **(25 بالمائة)**	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	16840 الف دينار	- استشراف وضعيّة التّزويد والبرمجة المسبقة - توفير المخزونات الاستراتيجية والتّعديليّة الضّروريّة لتلبية احتياجات المواسم الاستهلاكيّة - ضبط برنامج دفع التّصدير واللّجوء للتّوريد عند الاقتضاء برمجة تكوين المخزونات التعديلية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والمجامع المهنية المشتركة. -التنسيق مع المجامع المهنية المشتركة والإدارات الجهوية للتجارة قصد متابعة تكوين المخزونات التعديلية. - ضبط برنامج لتوزيع المخزونات التعديلية في إطار لجان فنية تضم مختلف الإدارات والهياكل المعنية. -اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوريد الكميات الناقصة في صورة ما تبين عدم توفر الإنتاج الوطني
	المؤشر 2.1.1.1: نسبة تغطية السوق من قبل أعوان المراقبة الاقتصادية **(68 بالمائة)**	مراقبة وتعديل السير التنافسي للأسواق	2212 الف دينار	-تكثيف الحملات الوطنية والاقليمية والمحلية - تشريك الاعوان الاداريين في العمل الرقابي - الرفع من مدة تواجد أعوان المراقبة بالسوق وتحديدها بفترة زمنية مسبقة صلب الأذون بمهمة - توسيع مجالات العمل الرقابي إلى القطاعات الخدماتية - تكثيف المراقبة على المواقع الالكترونية والواب. - تعزيز الامكانيات البشرية عبر إعادة التوظيف - تنظيم دورات تكوينية حول المنافسة لفائدة شبكة المنافسة بمركز التكوين بالوزارة - تعزيز الجهاز المكلف بالبحث في مجال الممارسات المخلة بالمنافسة في إطار إعادة التوظيف - متابعة تنفيذ قرارات مجلس المنافسة
	المؤشر 3.1.1.: تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي **(1030)**	توعية وتنمية ثقافة الإستهلاك	877 الف دينار	- تكثيف أنشطة التكوين والتحسيس في المجال الإستهلاكي.

الهدف 2.1.1: التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	**المؤشر 1.2.1.1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة (6.5 مليون قنطار فرينة + 174زيت نباتي ألف طن)**	دعم المواد الأساسية	3771406 ألف دينار	- مواصلة تطبيق قرار وزير التجارة المؤرخ في 22 جوان 2016 والذي يتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز ويهدف إلى الحد من الممارسات المتعلقة بالتلاعب بمادة الفرينة وذلك عبر: * تطبيق نظام الحصص من الفرينة استخراج نوعي "PS" المخولة لكل مخبزة على أساس مقاييس محددة تأخذ في الاعتبار حاجيات الجهة أو المنطقة وعدد العملة * تخصيص الخبز الكبير للاستهلاك الأسري ومنع توجيهه للصفقات العمومية والاستعمال المهني * تمكين نقاط البيع المعروفة بـ Point chauds من صنع وترويج الباقات باستعمال الفرينة استخراج نوعيPS-7،ومنع إنتاج الخبز المجمد ونصف المنتهي من الفرينة استخراج نوعي PS -منع تعليب وترويج زيت الصوجا الغير مدعم في قوارير البلاستيكية * الانطلاق في تنفيذ مشروع إصلاح منظومة دعم المواد الأساسية الذي يهدف إلى تعويض نظام دعم الأسعار بنظام دعم المداخيل. وقد تم إحداث لجنة وطنية لتركيز الإصلاح انبثقت عنها فرق عمل تعنى بـ: - تحديد المستفيدين وضبط معايير اختيارهم وطرق احتساب منحة الدعم المباشرة - تحديد طرق التسجيل والإشهار والطعن وتركيز قاعدة المعلومات وخزنها وتأمينها - ضبط آلية صرف المنح ودوريتها
الهدف 3.1.1: تعزيز وتطوير النسيج التجاري والحرفي وتاهيل مسالك التوزيع	**المؤشر 1-1-3-1:** نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا **(56 المائة)**	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	24396 ألف دينار	التنسيق مع القباضات المالية للمطالبة بوصل التسجيل عند فتح الباتيندة. -مراسلة السجل الوطني للمؤسسات للمطالبة وبوصل التسجيل عند الحصول على سجل المؤسسة. -حرص الإدارات الجهوية للتجارة على تنفيذ اجراء التسجيل بسجل الحرفيين.
	المؤشر 1-1-3-2: نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية **(172 بالمائة)**			-التنسيق مع الوزارات والهياكل المعنية لتذليل الصعوبات للمستثمرين. -إعداد أنموذج متابعة لإحداث المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة يتم تعميره سنويا من طرف الإدارات الجهوية للتجارة. -إعداد أنموذج متابعة لإحداث المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة يتم تعميره سنويا من طرف الفاعليين العموميين.
	المؤشر 1-1-3-2: نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري **(68.12 بالمائة)**			ستعمل الوحدة خلال سنة 2022 على الاشراف الفني للجماعات المحلية المعنية بالمشاريع لتمكينها من انجاز الدراسات بهدف انجازها في احسن الآجال وبالتالي التقدم في انجاز المشاريع

2-3- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تنقسم مساهمة الفاعلين العموميين التابعين لبرنامج التجارة الداخلية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية إلى مساهمة مباشرة وغير مباشرة من ذلك:

- **الديوان التونسي للتجارة:** يساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك وذلك من خلال:

- المساهمة في إنتظامية تزويد السوق المحلية ببعض المواد الإستهلاكية التي تتغير أثمانها عالميا (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز)،
- تكوين المخزونات الاحتياطية الضرورية لهذه المواد بمختلف الجهات لضمان تزويد السوق باستمرار،
- توريد بعض المواد الظرفية لتعديل مسالك التوزيع إذا ما اقتضت ظروف السوق الداخلية وذلك بتكليف من سلطة الإشراف.

هذا إلى جانب مساهمته في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث للبرنامج المتعلق بتعزيز وتطوير النسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع من خلال مساهمته المباشرة في تمويل وتنفيذ مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببنقردان.

- **شركة اللحوم:** تساهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك من خلال توفير اللحوم بأسعار مرجعية للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك إلى جانب تدخلاتها خلال مواسم الاستهلاك الكبرى (رمضان وعيد الإضحى) قصد الحد من ارتفاع الأسعار ومن عمليات المضاربة من ناحية وإسداء الخدمات المتعلقة بجل حلقات منظومة اللحوم الحمراء من ناحية أخرى.
- **الشركة التونسية لأسواق الجملة :**تساهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك من خلال ضمان انتظامية التزويد وتركيز العرض على نفس المكان لتفعيل قاعدة العرض والطلب وضمان شفافية المعاملات التجارية كذلك مساندة مجهودات الدولة في تعديل السوق خصوصا في فترات تقاطع الإنتاج والنقص والمواسم الإستهلاكية الكبرى.

- **الوكالة الوطنية للميترولوجيا:** تساهم بشكل مباشرفي تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك وذلك من خلال تحديث طرق الرقابة المترولوجية القانونية وتوسيع مجالات التدخل لتشمل عدة قطاعات.

جدول عدد7:

مساهمة الفاعلين العمومين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة : ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
الديوان التونسي للتجارة	- مساهمته المباشرة في تمويل مشروع تطوير المنطقة التجارية واللوجستية ببنقردان	5945

3- إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج التجارة الداخلية (2022-2024):

3-1- ميزانية برنامج التجارة الداخلية:

تبلغ النفقات التقديرية لسنة 2022 الخاصة ببرنامج التجارة الداخلية**3815731 الف دينار دفعا** وتتوزع كما يلي:

- **نفقات التأجير** : 31086ألف دينار،
- **نفقات التسيير** : 6530ألف دينار،
- **نفقات التدخلات**: 3777382 ألف دينار،
- **نفقات الاستثمار** :733ألف دينار.

ويمثل برنامج التجارة الداخلية حوالي 95,76% من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات بإعتبار نفقات دعم المواد الأساسية البالغة حوالي 94,64%من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية المهمة.

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2022-2024 لبرنامج التجارة الداخلية:

جدول عدد8:

إطارالنفقات متوسط المدى (2022-2024) لبرنامج التجارة الداخلية

التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	29457	34868	31086	31796	32596
نفقات التسيير	4359	6500	6530	7250	8090
نفقات التدخلات	2420855	2204804	3777382	3248693	2245126
نفقات الاستثمار	370	812	733	410	855
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	2455041	2246984	3815731	3288149	2286667
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	2455041	2246984	3815731	3288149	2286667

يرجع تطور الاعتمادات المبرمجة لفائدة البرنامج خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2024 إلى الاعتبارات التالية:

-بالنسبة **لنفقات التأجير**: سيشهد مستوى الإعتمادات خلال سنة 2022 انخفاضا مقارنة بسنة 2021 وذلك بالنظر إلى ماتم اتخاذه من إجراءات لتنفيذ مقتضيات الأمر الحكومي عدد 1117 لسنة 2019 المؤرخ في 26 نوفمبر 2019 المتعلق بمنحة التحفيز في صيغتها الجديدة وصرفها بمفعول رجعي بعنوان سنتي 2018 و2019.

كما يمثل الإلحاق الوجوبي لعدد 39 عون لدى الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية العنصر الأساسي في تخفيض مستوى نفقات التأجير لسنة 2022 للبرنامج وذلكبقيمة 002 2 أ د.

أيضا تم الأخذ بعين الاعتبار خلال سنتي 2023 و2024 الإجراءات الخصوصية لفائدة سلك أعوان المراقبة الاقتصادية من ذلك مشروع تنقيح النظام الأساسي الخاص بالمراقبة الاقتصادية ومنحتي المراقبة والتحفيز وذلك بمفعول مالي قدره 1925 أ.د (ترقيات استثنائية، زيادة بقيمة 200 د في منحة أعباء المهنة، عمليات إدماج بالسلك والترفيع في منحة المراقبة الإقتصادية للمصالح المركزية) مقسمة على أقساطسنوية 25 % سنة 2023 و25 %سنة 2024 و50

%سنة 2025 بالإضافة إلى تقديرات الزيادة العامة في الأجور بقيمة 200 أ.د سنة 2023 و300 أ.د سنة 2024.

- بالنسبة **لنفقات التسيير**: فإن تطور الاعتمادات يتعلق بالأساس بتطور الأسعار المرتبط بطبيعتها بنسبة التضخم وقد تم تحديد تقديرات سنوات 2023 و2024 على ضوء ما يتم اعتماده ضمن المناشير الصادرة في خصوص إعداد مشروع ميزانية الدولة (+3 %) مع الترفيع فيها بالنسبة لسنة 2023 بقيمة 194 أ.د إستثنائيا لإستكمال برنامج تصفية المتخلدات المسجلة خاصة تجاه شركة اتصالات تونس.

- بالنسبة **لنفقات التدخلات**: فقد تم الأخذ بعين الاعتبار التوجه العام للحكومة والمتمثل في التحكم في نفقات الدعم للحد من عجز المالية العمومية، حيث تراجعت القيمة التقديرية للدعم لسنة 2023 إلى حدود 3245 م.د، مسجلة بذلك نسبة انخفاض بحوالي 12.88 % مقارنة بتقديرات سنة 2022 كما ستتراجع إلى حدود 2239 م.د سنة 2024 (مسجلة بذلك تراجعا بـحوالي 29.33% مقارنة بتقديرات 2023).

- بالنسبة **لنفقات الاستثمارات**: فإن تراجع تقديرات الاعتمادات المبرمجة يعود إلى الانتهاء من إنجاز بعض الدراسات المتعلقة بتنفيذ القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري في حدود سنة 2024 والمتمثل خاصة في تنفيذ عدد من المشاريع المهيكلة بتكلفة جملية قدرت بـ 3,1 م.د حيث لا يمكن برمجة وتنفيذ مشاريع جديدة بالبرنامج إلا بعد استكمال الدراسات المذكورة.

برنامج التجارة الخارجية

رئيس البرنامج

"السيدة درة البرجي السالمي"المديرة العام للتجارة الخارجية

تولت مهامها إبتداء من 1 سبتمبر 2020

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1-1- إستراتيجية برنامج التجارة الخارجية:

يسعى برنامج التجارة الخارجية الى تنفيذ السياسة الحكومية في مجال التجارة الخارجية من حيث التقليص من مستويات العجز التجاري وانعكاساته على مخزون العملة الصعبة ومزيد اقحام المؤسسات المنتجة في عملية التصدير خاصة بالنسبة للمنتوجات ذات القيمة المضافة، هذا بالإضافة الى تنويع الوجهات التصديرية بما يمكن من تذليل حدة الارتباط بمنطقة اليورو ضمن إطار عام يكفل حرية التجارة من جهة وحماية النسيج الصناعي من جهة أخرى.

وتندرج هذه السياسة الحكومية ضمن مجموعة من التعهدات الدولية والإقليمية المترتبة عن انخراط تونس في مجموعة من التجمعات الدولية والإقليمية على غرار منظمة التجارة العالمية ومنظمة الكوميسا ومنطقة التجارة العربية الكبرى علاوة على مجموعة من اتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة مع العديد من البلدان والتي تنبني على قاعدة حرية نفاذ البضائع والمنتجات الى الأسواق وفق نظام الأفضليات التجارية.

كما تندرج هذه السياسة في إطار تنفيذ ومتابعة مجموعة من القرارات والتوصيات المنبثقة عن المجالس العليا أو الوطنية ذات الصلة بالتجارة الخارجية على غرار المجلس الأعلى للتصدير والمجلس الوطني للتجارة الخارجية بالشكل الذي يطور من القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية

ويوسع من قاعدة العرض القابل للتصدير ويحقق اندماج العديد من المشاريع الصغرى والمتوسطة في حركية التجارة الخارجية ويشجع على بعث المؤسسات. هذا بالإضافة الى استقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال مزيد تبسيط إجراءات التجارة الخارجية ورقمنتها بالتوازي مع الامتيازات الممنوحة لهذه النوعية من الاستثمارات سواء في إطار الامتيازات الجبائية والديوانية أو على صعيد الإجراءات التحفيزية لبعث المؤسسات في المناطق ذات الأولوية على صعيد التنمية.

على صعيد آخر تتميز التجارة الخارجية بالنسق المتسارع الذي تشهده منذ انشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1994 من حيث توفير الفرص سواء على مستوى حركية المبادلات التجارية واستتباعاتها بالنسبة لمسألة تذليل العوائق التعريفية إضافة الى توسع القواعد التي تحكمها ضمن مجالات أخرى على غرار قطاع الخدمات والقطاع الفلاحي والملكية الفكرية والمسائل ذات الصبغة الإجرائية واللوجستية بالشكل الذي يستدعي مواكبة متواصلة لتطوراتها.

غير أنه تجدر الإشارة في هذا الصدد أن حجم مواكبة البلاد التونسية لنسق هذه التطورات لم يكن بالصورة المأمولة سواء على مستوى تفعيل التشريعات المتخذة أو تطويرها أو على مستوى مواكبة المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بقطاعات الخدمات والقطاع الفلاحي علاوة على البطء المسجل في تعصير ورقمنة مسالك التجارة الخارجية في ظل محدودية عنصر الاسناد اللوجستي المتمثل في النقل الذي حد بصورة كبيرة من إمكانيات التوسع بالنسبة للمنتوج التونسي في الأسواق الخارجية.

كما أن قطاع التجارة الخارجية لا زال يشهد مشاركة محدودة ومحتشمة للعنصر النسائي حيث يقتصر المجهود النسائي على بعض القطاعات ذات القيمة المضافة المحدودة خاصة القطاع الحرفي ولم يسجل انخراط المرأة في قطاعات أخرى ذات تنافسية وذات قيمة عالية.

مع الإشارة الى أنه رغم المجهود المبذول من طرف برنامج تصدير+ المندرج ضمن المشروع الثالث لتنمية الصادرات على صعيد مرافقة السيدات صاحبات الأعمال ودعم انخراطهن في المجهود التصديري فان ذلك لم يحقق تطويرا لمساهمتهن خاصة على مستوى التصدير.ويبقى مستوى المرافقة هو المستوى الوحيد الذي يمكن لبرنامج التجارة الخارجية ممارسته على صعيد تشريك العنصر النسائي باعتبار أن البرنامج لا يتحكم في مسألة بعث المؤسسات والأفراد القائمين عليها بل يتعامل مع مؤسسة حسب القطاع وحسب المنتوج الموفر من طرفها.

على هذا الأساس فان البرنامج خاصة في ظل انتهاء العمل ببرنامج تصدير + سيركز أولوياته على دعم مشاركة العنصر النسائي في التظاهرات والصالونات بالخارج والبعثات الترويجية في اتجاه إقرار نسبة لفائدة المؤسسات المملوكة من طرف سيدات أعمال.

على هذا الأساس ترتكز **استراتيجية** وزارة التجارة وتنمية الصادرات في إطار برنامج التجارة الخارجية على مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي ضمن إطار واضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتيب والإصلاحات الهيكلية مع المحافظة على خصوصية النسيج الصناعي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني وتمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة والجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الدولية المحمولة على كاهل الجمهورية التونسية خاصة أن عنصر التجارة الخارجية يعتبر من العناصر المحددة للسياسات العامة للدول ولعلاقاتها الديبلوماسية وهو ما يفسر أن هذا البرنامج يحظى بأهمية بالغة ومتزايدة من قبل عديد الدول.

المحاور الاستراتيجية للبرنامج:

- **المحور الإستراتيجي1**: تنمية الصادرات وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري،من خلال الانفتاح على أسواق جديدة وتوفير ميزات تفاضلية للمنتوج التونسي في إطار اتفاقيات تبادل تجاري حر.
- **المحور الاستراتيجي 2:** حماية المنتوج الوطني من خلال التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية لدى الهياكل التي لها النظر،

1-2- خارطة برنامج التجارة الخارجية:

تتكون خارطة برنامج التجارة الخارجية من :

- برنامج فرعي مركزي،
- 09 فاعلين عموميين.



2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء لبرنامج التجارة الخارجية:

2-1: تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء للبرنامج:

يتضمن برنامج التجارة الخارجية هدفين استراتيجيين و6 مؤشرات لقيس الأداء.

1.1.2الهدف 2-1-1 دفع التصدير

يتعلق هذا الهدف بعنصرين رئيسيين وهما: **تنمية الصادرات** و**تعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري**.

- بالنسبة **لتنمية الصادرات** ويقصد به تطوير الصادرات من حيث القيمة والحجم والرفع من أدائها والتركيز على المنتوجات ذات القيمة المضافة وتغيير التركيبة الهيكلية التقليدية للصادرات التونسية عبر اقحام منتجات جديدة واعتماد سياسة ترويجية مرافقة،
- أما بالنسبة **لتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري** فيقصد به من جهة ترسيخ وتدعيم الاتفاقيات التجارية المنخرط فيها سابقا والبحث المتواصل عن الانخراط في اتفاقيات جديدة ذات صبغة اقتصادية وتجارية تتيح نفاذ المنتوج التونسيلجميع التجمعات الاقتصادية الإقليمية

والدوليةعلاوة على تثمين دور الممثليات التجارية والتظاهرات الترويجية في اقتحام المنتوج التونسي للأسواق الخارجية.

- **مبررات اعتماد المؤشرات المتعلقة بالهدف:**

يتفرع الهدف الاستراتيجي المتمثل في تنمية الصادرات وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري الى 3 أهداف عملية هي على التوالي: **توسيع قاعدة الامتيازات التفاضليةوتنويع الصادراتومرافقة المؤسسات المصدرة**.

❖ **توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية:**

يقصد بها إعطاء المنتوجات التونسية أفضلية تنافسية في إطار النفاذ لأسواق جديدة سواء في إطار صيغ الاعتراف المتبادل أو في إطار معاملة تمييزية مقارنة بالمنتوجات الأخرى المنافسة أو الغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي من شأنها عرقلة دخول هذه المنتجات لتلك الأسواق.

تتم مقاربة هذا الهدف اعتمادا بالأساس على اتفاقيات التبادل التجاري الحر مع البلدان الأخرى أو الانخراط في تجمعات إقليمية أو دولية ذات صبغة اقتصادية.

❖**تنويع الصادرات:**

المقصود بتنويع الصادرات إعادة هيكلة تركيبة الصادرات على قاعدتي: التخلي عن النمطية التي ميزت طبيعة الصادرات الوطنية منذ عقود والمعتمدة بالأساس على المنتوجات ذات الصبغة الفلاحية على غرار زيت الزيتون والقوارص والتمور ومزيد اقحام المنتوجات المصنعة ذات القيمة المضافة، والتخفيف من حدة الارتباط بمنطقة اليورو وتنويع الوجهات والأسواق بما يوفر فرص بديلة للمنتوج التونسي.

❖ **مرافقة المؤسسات المصدرة:**

ينعكس هذا الهدف مباشرة على تنويع العرض القابل للتصدير وذلك عن طريق مزيد الإحاطة بالمؤسسات التي لها قدرة تصديرية واستيعاب فائض الإنتاج المسجل على مستوى السوق المحلية بالنسبة لبعض المنتجات والنظر في إمكانية اقحام قطاعات تصديرية جديدة.

تقديم المؤشرات

✓ **المؤشر1.1.1.2: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية**

يوضح هذا المؤشر مدى استفادة المبادلات الخارجية التونسية من نظام الأفضليات المتاح سواء عبر الاتفاقيات الثنائية للتبادل التجاري الحر المبرمة مع بعض البلدان أو عبر انخراط تونس في تجمعات اقتصادية إقليمية ودولية وذلك من خلال الانتفاع بمعاليم ديوانية مخفضة أو بإجراءات خاصة فيما يتعلق بالعوائق غير التعريف في إطار الاعتراف المتبادل.

وينبني اختيار هذا المؤشر على تقييم نجاعة الاتفاقيات المبرمة من جهة وعلى إمكانية توسيع نطاق هذه الاتفاقيات من جهة أخرى لتشمل أقصى قدر ممكن من المنتوجات من جهة أخرى علاوة على تحديد إمكانيات التفاوض الممكنة للدخول في اتفاقيات تبادل تجاري حر مع دول أخرى غير الدول التقليدية التي تم ابرام اتفاقيات مماثلة معها بما يتيح للمنتوجات التونسية تحقيق أكبر قدر ممكن من التنويع سواء من حيث الوجهات أو من حيث المنتوجات أو من حيث طبيعة المؤسسات المنخرطة في هذه المبادلات.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر1.1.1.2:تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	نسبة	81	86	86	87	88

من المؤمل أن ترتفع هذه النسبة خلال سنة 2021 والسنوات التي تليها لترتفع الى مستوى 88 % سنة 2024 من اجمالي المبادلات التجارية التونسية لعدة اعتبارات من أهمها:

- بداية عودة الاستقرار الى السوق الليبية التي يؤمل أن تستقطب جزءا مهما من الصادرات الوطنية،
- الدخول الفعلي لعملية التفكيك الجمركي في إطار الكوميسا بداية من غرة جانفي 2021 ،
- بداية الشروع في مخطط إعادة هيكلة الخطوط الجوية التونسية بما سيمكن من تحسين اداءها خاصة على مستوى نقل الصادرات التونسية في اتجاه البلدان الافريقية،

- تحسن الوضع الصحي العالمي وانعكاسه على الطلب العالمي،
- توقع ارتفاع الطلب العالمي على العديد من المنتجات بفعل استرجاع نسق النمو في عديد البلدان.

✓ **<u>المؤشر 2.1.1.2:</u> نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات**

يتعلق هذا المؤشر بتحليل تطور تركيبة الصادرات التونسية هيكلة ووجهة وبمدى تنوعها واستيعابها أكثر ما يمكن من المواد المنتجة والمصنعة في تونس وخاصة المنتجات ذات القيمة المضافة وذات التنافسية العالية. لهذا الغرض يتفرع المؤشر المذكور الى **مؤشرين ثانويين**: **نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات** من جهة **ونسبة تنويع الصادرات من حيث الوجهات والأسواق** من جهة أخرى، فبالنسبة لتنويع قاعدة المنتوجات المصدرة وتوسيعها يحاول هذا المؤشر رصد القطاعات التي يمكن اقحامها أو دعم اقحامها في المجهود التصديري والتخلي التدريجي عن الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية وخاصة الفلاحية،أما بالنسبة لتنويع الصادرات من حيث الوجهات فمرده محاولة التقليص من حدة الارتباط بمنطقة اليورو التي تستحوذ على أكثر من 75 بالمائة من اجمالي المبادلات الخارجية لتونس.

تكمن أهمية هذا المؤشر في كونه يمكن من تقييم مدى نجاعة سياسة التجارة الخارجية عموما وسياسة التصدير ويتيح الفرصة للهياكل ذات الصلة على غرار المجلس الأعلى للتصدير اتخاذ التدابير الملائمة.

المؤشر الفرعي	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر الفرعي 1 تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	نسبة	32	**19**	20	20	23
المؤشرالفرعي 2: تطور عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	نسبة	37	**34**	35	37	39

ينقسم هذا المؤشر إلى:

- **مؤشر فرعي 1: تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية(UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات:**

لا تتعدى نسبة التقديرات بالنسبة للسنتين القادمتين نسبة 20 % باعتبار أنه لم يتسنى بعد تجاوز المخلفات المتعلقة بجائحة كوفيد 19 على مستوى الطلب العالمي الذي ما زال يشهد انكماشا بواقع 3.9 بالمائة إضافة الى النسق البطيء المسجل في تقدم أشغال التحاق تونس بمنظمة الكوميسا واستتباعاته قياسا لنسبة استفادة الصادرات التونسية من الميزات التفاضلية المتاحة ضمن هذا التجمع الإقليمي.

غير أنه من المنتظر خلال سنة 2024 أن تتطور التقديرات الخاصة بهذا المؤشر باعتبار التوقعات بتجاوز تداعيات الجائحة والشروع في الاستفادة من الوجهة الافريقية بالنسبة للعديد من الصادرات التونسية. على هذا الأساس من المؤمل أن تتراجع حدة هذا الارتباط بمنطقة اليورو بفعل تحسن الوضع الصحي على المستوى العالمي واسترجاع حركية المبادلات التجارية العالمية.

- **مؤشر فرعي 2: تطور نسبة البنود التعريفية للمنتجات المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية:**

تنبني التوقعات والتقديرات الخاصة بهذا البرنامج للسنوات القادمة على مراجعة المقاربة المعتمدة حاليا من طرف صندوق النهوض بالصادرات في اتجاه توسيع قائمة المؤسسات والمنتجات المستفيدة من هذا البرنامج خاصة المنتجات ذاتالقيمة المضافة العالية كالمنتجات التكنولوجية والرقمية. على هذا الأساس تشير التقديرات الى تطور مطرد ومستقر في نسبة البنود التعريفية الجديدة التي ستكون ضمن قائمة البنود التعريفية للمنتجات التونسية المصدرة.

تم تحديد التقديرات الخاصة بهذا المؤشر اعتمادا الى أن سنة 2022 ستكون السنة النهائية لاستكمال برنامج "تصدير+" المندرج ضمن البرنامج الثالث لتنمية الصادرات والتي سيتم فيها استكمال الأنشطة المندرجة ضمنه ومن بينها برنامج مرافقة وتكوين سيدات الأعمال من صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير.

من جهة أخرى لم يتم تقديم التقديرات الخاصة بهذا المؤشر لسنوات 2023 و2024 اعتبارا لانتهاء برنامج "تصدير +".

✓ **المؤشر 3.1.1.2 : نسبة تطور قيمة الصادرات :**

يتعلق هذا المؤشر بمتابعة تطور قيمة الصادرات باعتبار أن تنمية الصادرات هو من المحاور الرئيسية التي يقوم عليها مخطط التنمية والاستراتيجية الحكومية في مجال التجارة الخارجية.

المؤشر	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة تطور قيمة الصادرات	نسبة	-12%	**10%**	4%	%4	5%

2.1.2 الهدف 2-1-2 حماية المنتوج الوطني:

يتعلق هذا الهدفبعنصرين رئيسيين وهما: **حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات**، يقصد **بحماية المنتوج الوطني** التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد (عبر المسالك المنظمة) والتي تتخذ شكل واردات مكثفة أو واردات مغرقة أو واردات منتفعة بدعم غير مشروع عند التوريد والتي من شأنها احداث ضرر للصناعة المحلية.

ويقصد **بالدفاع عن الصادرات** مجابهة التحقيقات المفتوحة من طرف سلطات تحقيق أجنبية ضد الصادرات التونسية والدفاع عنها لديها ولدى أجهزة فض المنازعات الدولية إضافة الى تذليل العوائق غير التعريفية التي من الممكن أن تتخذها سلطات الدول الأجنبية لعرقلة نفاذ الصادرات الى أسواقها المحلية.

مبررات اعتماد الهدف:

يهدف تضمين هذا الهدف الاستراتيجي المتمثل في حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات الى التصدي للنزعة الحمائية المتنامية المتخذة من طرف عديد الدول بفعل تداعيات جائحة كوفيد وهو ما لاحظته منظمة التجارة العالمية في تقاريرها الصادرة مؤخرا حول وضعية المبادلات التجارية في العالم علاوة على مجابهة سعي البعض الاخر للنفاذ الى الأسواق حتى باستعمال طرق غير مشروعة.

جدول عدد2:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-1-2حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2. 1 .2. 1: نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري	نسبة	-	25	50	75	100
المؤشر 2 .2.1. 2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة	نسبة	-	10	20	30	40

تقديم المؤشرات

✓ **المؤشر 2. 1 .2. 1: نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري**

يتعلق هذا المؤشر بالمشروع الذي تم اطلاقه بمناسبة الدورة 35 للمجلس الوطني للتجارة الخارجية والمتعلق بإحداث جهاز دفاع تجاري تعهد له مهمة حماية النسيج الصناعي الوطني سواء من الممارسات غير المشروعة عند التوريد على غرار ممارسات الإغراق والدعم المحظور والتكثف الكمي للواردات أو من خلال حماية نفس النسيج من خلال الإجراءات غير التعريفية علاوة على الدفاع على الصادرات التونسية التي تفتح ضدها تحقيقات في نفس إطار الممارسات غير المشروعة أو في إطار عوائق غير تعريفية قد تفرض ضدها.

تكمن أهمية هذا المشروع في كونه:

- يحمي الصناعيين من المنافسة غير المشروعة المسلطة من طرف المنتوج المورد،
- يمكن الصناعات الناشئة من حيز زمني كاف للاستفادة من اليات الدفاع التجاري بما يمكنها من التواجد في السوق المحلية وتطوير تنافسيتها تجاه المنتوج الأجنبي،
- يحقق مزيدا من الإحاطة للمؤسسات التونسية المصدرة ويحقق لها قدرا من الحماية في اقتحام الأسواق الخارجية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2. 1 .2. 1: نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري	نسبة	0	25	50	75	100

اقترنت سنة 2021 بنسبة انجاز محترمة مقارنة بالتوقعات حيث تم استيفاء النصوص القانونية المتعلقة بالجهاز وتحديدا استيفاء مشاريع تنقيح كل من الأمر المتعلق بمشمولات وزارة التجارة إضافة الى الأمر المتعلق بتنظيمها،كما تم التوصل الى توفير مساعدة فنية في شكل دعم فني من التحالف العالمي لتسهيل التجارة عبر خبير مختص يتولى تأمين تكوين لفائدة إطارات الجهاز والمتعاملين الاقتصاديين خلال شهر أكتوبر كما تم استيفاء بعض قواعد البيانات مقابل عدم تسجيل تقدم في قواعد بيانات أخرى لأسباب مختلفة هذا إضافة الى عدم تركيز نظام الإنذار المبكر لغياب مصادر التمويل لحد الان.

✓ **المؤشر 2.2.1.2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة**

يهم هذا المؤشر تأصيل ثقافة الدفاع التجاري لدى المؤسسات الصناعية التونسية ومعرفتها بطرق الاستفادة المفتوحة لها للتظلم قياسا للتجاوزات الطارئة في علاقة بالممارسات غير المشروعة عند التوريد، كما يمكن من تبين مدى إلمام نفس المؤسسات باختصاصات كل جهة لها علاقة بالتجارة الخارجية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.2.1.2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة	نسبة	-	10	20	30	40

تم خلال سنة 2021 تلقي 10 عرائض من مؤسسات صناعية تونسية تتعلق أساسا بطلب الاستفادة من إجراءات حماية تجاه منتجات أجنبية موردة ألحقت ضررا مباشرا بالمؤسسات المذكورة. غير أن هذه العرائض افتقدت في أغلبها اما للمؤيدات الجدية التي تبرر اتخاذ إجراءات حمائية لصالحها أو لعدم متابعتها من طرف نفس المؤسسات العارضة.

رغم ذلك فقد اقترن شهر أكتوبر 2021 بصدور اعلان في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية في مادة الإجراءات الوقائية تتعلق بواردات الحافلات صغيرة الحجم ذات المنشأ التركي والصيني والياباني ومن المؤمل صدور إعلانات أخرى في علاقة بعرائض أخرى مرفوعة من مؤسسات تونسية في قطاعات مختلفة.

2-2: تقديم أنشطة برنامج التجارة الخارجية:

جدول عدد6:
الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج التجارة الخارجية لسنة 2022

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	المؤشرات الفرعية	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
الهدف 2-1-1 : تنمية الصادرات وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	**المؤشر1.1.1.2:** تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية **(86 بالمائة)**		النشاط عدد 01: التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية	**852 110 ألف دينار**	
		المؤشر الفرعي 1 تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات **(20 بالمائة)**			
	المؤشر 2.1.1.2 نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات				
		المؤشرالفرعي 2: تطور عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية **(35 بالمائة)**			

	المؤشر 3.1.1.2 نسبة تطور قيمة الصادرات		النشاط عدد 02: دعم لفائدة CEPEX بعنوان تشجيع التصدير	**38 771 ألف دينار**	
الهدف 2-1-2 حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات:	**المؤشر 2. 1 .2. 1:** نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري **(50 بالمائة)**				- تنقيح الأمر عدد 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وزارة التجارة -تنقيح الأمر عدد 2965 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التجارة -الإعداد المادي لإنجاز دراسة حول تركيز نظام انذار مبكر لمتابعة واردات المنتجات التي لها نظير مصنع محليا ورقمنه الأرشيف الخاص بالوثائق المتعلقة بالتحقيقات
	المؤشر 2 .1.2. 2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة **(20 بالمائة)**				-انجاز برامج تكوين لفائدة غرف التجارة والصناعة والمنظمات المهنية والمؤسسات الإعلامية - إرساء نظام تظلم واحاطة فنية لفائدة المؤسسات المتضررة من الممارسات غير المشروعة عند التوريد

3-2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج التجارة الخارجية:

يمكن تقسيم الفاعلين العموميين على مستوى برنامج التجارة الخارجية الى:

- **مركز النهوض بالصادرات** فاعل عمومي يساهم مساهمة مباشرة في المجهود التصديري سواء من حيث توفير الدعم للمؤسسات المصدرة أو عبر تشريكها في سياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية عبر الية التظاهرات والمعارض بالخارج وعن طريق البعثات الترويجية، حيث يتولى مركز النهوض بالصادرات الدعم اللوجستي للصادرات التونسية من خلال تحمل جزء من تكاليف النقل للضغط على أسعار التصدير وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج التونسي مقارنة بالمنتوجات الأخرى المنافسة إضافة الى اتاحة الفرصة للمؤسسات المصدرة ضمن نطاق التظاهرات التجارية لعقد لقاءات ثنائية بينها وبين المؤسسات التي قد تكون معنية باستيراد منتجات مماثلة. علاوة على ذلك تتيح البعثات الترويجية التي ينظمها ويشرف عليها مركز النهوض بالصادرات لممثلي المؤسسات المصدرة دراسة فرص التصدير الممكنة خاصة في الأسواق الجديدة وربط علاقات تجارية مباشرة مع المؤسسات المتواجدة داخل تلك الأسواق الجديدة وابرام عقود تصدير معها.

- **غرف التجارة والصناعة** فاعلون عموميون يساهمون بطريقة غير مباشرة في الإحاطة بالمؤسسات، حيث تتولى غرف التجارة والصناعة إدارة مجموعة من الأنشطة تهدف الى تحسين قدرات المؤسسات الاقتصادية في مجال الاستفادة من آليات الدعم والاحاطة المتاحة إضافة الى تنظيم بعض التظاهرات الجهوية والإقليمية للتعريف بالمنتوج التونسي بالتوازي مع توفير فرص المشاركة للمؤسسات المنتصبة بالجهة للمشاركة في بعض المعارض والتظاهرات الخارجية وذلك حسب طبيعة العرض القابل للتصدير المتوفر ضمن نطاق مرجع تدخلها الترابي.

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج التجارة الخارجية وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهم المشاريع والانشطة	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
مركز النهوض بالصادرات	المعارض والتظاهرات بالخارج	8300ألف دينار
	النهوض بالصادرات	100000 ألف دينار

إطار نفقات البرنامج متوسطة المدى (2022 -2024) لبرنامج التجارة الخارجية
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	10764	11181	11551	12340	13140
نفقات التسيير	2185	2712	2761	3459	4250
نفقات التدخلات	81135	135907	133620	158637	162780
نفقات الاستثمار	725	1254	1691	731	200
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	94809	151054	149623	175167	180370
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	94809	151054	149623	175167	180370

نفقات التأجير: تم تحديد نسبة تطور سنوي بـ 6.5 بالمائة اعتبارا للإجراءات الخصوصية المتعلقة بمشروع تنقيح النظام الأساسي الخاص بأعوان المراقبة الاقتصادية وذلك بمفعول مالي قدره حوالي 100 أ.د سنة 2023 و 100 أ.د سنة 2024 هذا بالإضافة للزيادات في الأجور الممكن المصادق عليهالاحقابالنسبة لأعوان الوزارة (الزيادات العامة) بقيمة جملية تناهز 500 أ.د بالنسبة لسنة 2023 و 600 أ.د بالنسبة لسنة 2024 لكل من أعوان الوزارة وأعوان مركز النهوض بالصادرات خاصة لفائدة أعوانه العاملين بالخارج باعتبار تطور سعر صرف الدينار التونسي.

نفقات التسيير: تم الأخذ بعين الإعتبار تطور الاعتمادات وفقالتطور نسبة التضخم والاسعار سنويا عملا بمنشور إعداد مشروع الميزانية، تضاف إليها تقديرات برنامج التعهد والصيانة المزمع إنجازهوأيضا التقديرات الأولية لاعتمادات تتعلق بتسديد متخلدات خاصة التي تم تسجيلها على مستوى مركز النهوض بالصادرات وذلك بداية من سنة 2023 بمبلغ جزئي يقدر بـ: 600 أ.د وبمبلغ يقارب الـ 290 أ.د سنة 2024.

نفقات التدخلات: تم الترفيع في مستوى الاعتمادات المتعلقة بعمليات الدعم في إطار النهوض بالصادرات بقيمة 39 م.د سنة 2023 يليها ترفيع بقيمة 5 م.د سنة 2024 وذلك في إطار مزيد مساندة العملية التصديرية للمنتوجات ذات المنشأ التونسي كما تم في إطار البرامج السنوية التنموية لمركز النهوض بالصادرات الترفيع في الإعتمادات بقيمة جملية قدرت بـ: 1.530 أ.د سنة 2023 و700 أ.د سنة 2024 وخاصة في باب المعارض والتظاهرات مقابل التخفيض في اعتمادات مشروع تنمية الصادرات 3 والذي ينتهي في أجل 31 ديسمبر 2022 مما خفض في الإعتمادات المرصودة في الغرض بقيمة 16.312 أ.د سنة 2023 التي سيتم فيها تسوية جميع النفقات العالقة بعد انتهاء المشروع.

نفقات الإستثمار: ستشهد انخفاضا باعتبار انتهاء آجال البرنامج الثالث لتنمية الصادرات وذلك بنسبة 51 % (بقيمة 760 أ.د) سنة 2023.

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج

"السيد نبيل الجوادي"المدير العام للمصالح المشتركة

تولى مهامه ابتداءا من 17ديسمبر 2020

1. تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1-1- استراتيجية برنامج القيادة والمساندة:

يمثل برنامج القيادة والمساندة الدعامة الأساسية التي ترتكز عليها مختلف البرامج الخصوصية لمهمة التجارة وتنمية الصادرات وذلك باعتبار اضطلاعه بدورإدارةالمهمة لتجسيم سياسة القطاع ضمن الاستراتيجية الاقتصادية العامة للدولة.

يهدف برنامج القيادة والمساندة لمهمة التجارة وتنمية الصادرات بالأساس إلى ضمان ثنائية استمرارية وفرة الموارد وترشيد الاستخدامات ذات الصلة لتحقيق الأهداف القطاعية للبرامج الأخرى بالنجاعة المطلوبة والانخراط في رفع تحديات المالية العمومية الراهنة خاصة مع ظهور جائحة كورونا وكذلك تحديات مقاومة الفساد وتعصير الإدارة، بالتوازي مع تدعيم توجهات الاقتصاد الرقمي من خلال تنمية المحتوى الرقمي للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في علاقة بممارسة نشاط التجارة الداخلية والتجارة الخارجية على حد السواء.

ولإن يشهد البرنامج نقائص ذات طابع اقتصادي منها التفاوت في مردودية الاستثمارات فهو يشهد أيضا تثمينا للعنصر النسائي بمزيد إدماجه في مختلف محاور تطوير الموارد البشرية كالتكوين.

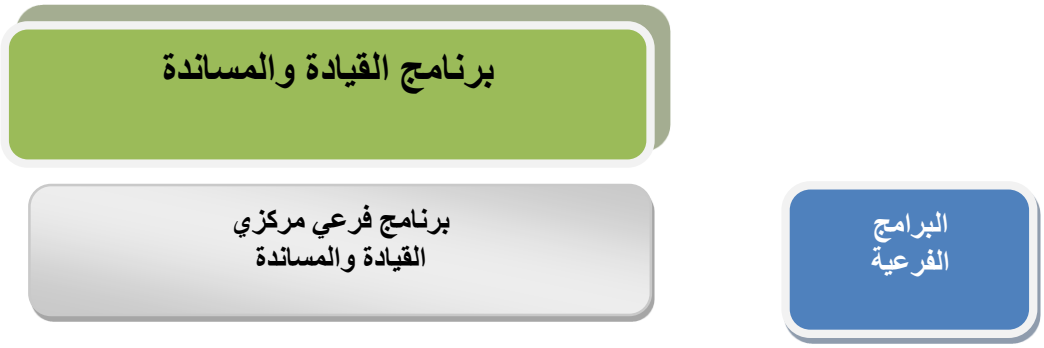
هذا، وفي إطار تقديمه الدعم اللوجستي والفني والبشري لمختلف البرامج الأخرى تتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة في:

- **تطوير حوكمة المهمة** من خلال استشراف ووضع التوجهات الاستراتيجية لقطاع التجارة، وإعطاء الأهمية اللازمة لعناصر الإشراف والمتابعة والتقييم والتخطيط، وتطوير العلاقة

الاتصالية مع الإعلام والمنظمات الرسمية والوطنية، وتكريس الحق في النفاذ للمعلومة طبقا للتشريعات الجاري بها العمل والانخراط في المنظومات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد،

- **تحسين التصرف في الموارد البشرية:** تحسين أداء الموارد البشرية من خلال تأهيل وتطوير القدرات المهنية والمعرفية للأعوان مع الحرص على ضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين النساء والرجال، ومزيد تكريس سياسة الاستغلال والتوظيف الأمثل للطاقات والكفاءات،
- **ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية**عبر تحسين التصرف في الموارد المالية للوزارة وإحكام إعداد بيانات ووثائق المتابعة والتنفيذ وتحسين نسبة استهلاك الاعتمادات وضمان ديمومة ميزانية المهمة بشكل لا يحول دون تحقيق الأهداف المنشودة مع العمل على الرفع من مردودية الاستثمار العمومي وتطوير نسبة استهلاك اعتمادات التنمية المرصودة بالميزانية.

1-2- تقديم خارطة برنامج القيادة والمساندة:



2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة:

1-2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج القيادة والمساندة:

1-1-2الهدف 9-1-1: تطوير حوكمة المهمة

يتنزل هذا الهدف في إطار سياسة الحوكمة الرشيدة وذلك عبر تركيز واستغلال آليات القيادة، مادية كانت أو تنظيمية ذات قيمة مضافة، والتي من شأنها أن تضمن تفاعل وتعاضد جميع البرامج في تنفيذ

السياسة العامة لقطاع التجارة أو لصياغة أهداف نوعية ذات العلاقة المباشرة بتحسين المؤشرات الاقتصادية.

هذا، ويكرس هذا الهدف مبدأ الشفافية من ذلك حق الولوج إلى المعلومة من خلال وضع إطار متماسك يهدف إلى تطوير السياسة الاتصالية للمهمة وتطوير النظام المعلوماتي وتحسين التصرف في الشؤون القانونية ومتابعة توصيات هياكل الرقابة.

مبررات اختيار مؤشرات قيس الأداء: تم اختيار المؤشرات الخاصة بهذا الهدف للاعتبارات التالية:

- تمثل لجان القيادة الحاضنة الأولى للقرارات والتوصيات ذات البعد الاستراتيجي بالنسبة لمهمة التجارة وتنمية الصادرات باعتماد مبدا التشاركية بين مختلف المتدخلين في القطاع، وبقدر ما تكون القرارات والتوصيات التي تعنى بحوكمة وتطوير قطاع التجارة فعالة ونابعة عن تشخيص واقعي بقدر مايكون تطيقها وتجسيمها لا يطرح إشكالات حقيقية لتحقيق حوكمة المهمة،
- يعتبر النفاذ إلى المعلومة عنصرا أساسيا لتكريس الشفافية، هذه الأخيرة لا يمكن تبنيها بمعزل عن توجه عام خارج إطار الحوكمة وبالتالي فإنالتأسيس لإدارة مفتوحة على الفاعلين الاقتصاديين وعموم المواطنين لتطرح بصفة حينية التوجهات والبرامج والإجراءات يعد أمرا أساسيا ومؤشرا موثوق به في هذا السياق.

✓ **المؤشر 9-1-1-1: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 9-1-1-1:نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	%	33.3	58	75.4	82.1	87.7

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-1-1: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية:

لم يتم تسجيل نسبة تقدم مرضية في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن اجتماعات لجان المتابعة والتقييم وذلك باعتبار انخفاض نسق العمل الإداري في بداية ظهور جائحة كورونا علاوة على تعدد المتدخلين غير التابعين للوزارة مما زاد في صعوبة التئام اللجان ذات الصلة آنذاك ومن المنتظر تسجيل نسبة تطور في الإنجاز بـ 74 % خلال سنة 2021 و30 % خلال سنة 2022 لتصل نسبة التنفيذ الى حدود 87.7 % في أفق سنة 2024 وذلك باعتبار بداية تجاوز بعض

الصعوبات ذات العلاقة بسير عمل الوحدات والمجالس المعنية على غرار استكمال إنجاز بعض الدراسات وإصدار النصوص القانونية المتعلقة بالغرض.

المؤشر 9-1-1-2: تطورعدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 9-1-1-2: تطورعدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة	%	20.5	39.6	19.5	30.1	19.6

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-1-2: تطورعدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة

تم تحديد نسبة تطور الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة خلال سنة 2021 بقيمة 39.6 % وذلك بالنظر إلى برمجة إعادة تأهيل موقع الواب للوزارة، حيث أن عدد الزوّار مرتبط بجودة موقع الواب وهو ماسينعكس إيجابا على نتائج السنوات اللاحقة بالإضافة إلى التركيز على نوعيّة النشريات على موقع التواصل الاجتماعي ووتيرتها ونسق تجديدها.

2-1-2الهدف 9-1-2: تحسين التصرف في الموارد البشرية

يندرج هذا الهدف في إطار مجهودات الدولة والتزامها باحتواء كتلة الأجور وتركيز إجراءات وآليات تعتمد على الرفع من المردودية لضمان عنصري الفاعلية والكفاءة وذلك بهدف المحافظة على توازنات الماليةالعمومية مع الحرص على ضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال بتذليل الفوارق أينما كان موقعها.

مبررات اختيار مؤشرات قيس الأداء: تم اختيار المؤشرات الخاصة بهذا الهدف بناء على التوجهات التالية :

- ارتفاع كتلة الأجور من سنة إلى أخرى لا يعكس بالضرورة تطورا نوعيا للعنصر البشري أو تطورا في المردودية وبالتالي فإن قواعد التصرف في الموارد البشرية لابد لها أن تتوجه تدريجيا إلى تحصيل القيمة المضافة وتثمين جودة العمل والكفاءة،
- التحكم في كتلة الأجور لا بد أن يكون مصحوبا بإجراءات بديلة لتطوير الآداء من ذلك خاصة تنظيم دورات تكوينية متعددة ومتنوعة المجالات تستجيب إلى حاجيات الإدارة

باعتبار أن تحسين جودة الخدمات الإدارية رهين مستوى الإمكانيات البشرية الموضوعة على ذمة الإدارة،

- تقييم تمثيلية النساء والرجال في تطور الرأسمال البشري لتثمين الكفاءات النسائية غير الموظفة بالشكل الأمثل.

✓ المؤشر 9-1-2-1: نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 9-1-2-1: نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات	%	96	105	101	100.5	100.3

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-2-1: نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات

يتوقع تجاوز الاعتمادات المنجزة فعليا الاعتمادات المرسمة خلال الثلاث سنوات 2022-2023-2024 ولكن بنسق تنازلي لتصل ما نسبته 100.3 % سنة 2024 باعتبار عدم برمجة زيادة في العدد الجملي لأعوان للمهمة للثلاث سنوات المقبلة.

من المنتظر أن يتجاوز مستوى استهلاك اعتمادات الأجور التقديرات وذلك تبعا لـ:

- صرف منحة التحفيز بعنوان سنتي 2018 و2019 خلال سنة 2021 على سبيل التسوية من الاعتمادات المرسمة لسنة 2021،
- مفعول النصوص ذات الصلة بالنظام الأساسي لسلك أعوان المراقبة الاقتصادية التي هي بصدد المصادقة والتي سيخضع تنفيذها إلى روزنامة معينة هذا بالإضافة إلى مايمكن أن ينجر عن الاتفاقيات الإطارية لأعوان الوظيفة العمومية.

✓ المؤشر 9-1-2-2: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 9-1-2-2: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية	%	32	65	75	78	80

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-2-2: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الاولوية

تبلغ النسبة المنشودة لسنة 2024 ماقيمته 80 % وذلك لعودة نشاط التكوين بصفة عادية خلال هذه الفترة بصفة تدريجية بعد أن تم تسجيل توقف نسبي جراء جائحة كورونا وسيتم اتخاذ إجراءات إضافية للترفيع في نسبة المنتفعين،

- ✓ **المؤشر 9-1-2-3: نسبة الاناث المنتفعات بالتكوين**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 9-1-2-3: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين	%	32	73	76	80	85

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-2-3: نسبة الاناث المنتفعات بالتكوين

ترتبط النسب المنشودة لهذا المؤشر بما سيتم اتخاذه من إجراءات بالنسبة للمؤشر 2.2.4 مع اتخاذ بعض التدابير الخصوصية.

الهدف 9-1-3:ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية3-1-2

يندرج هذا الهدف في إطار المحافظة على التوازنات المالية من خلال السعي المستمر لترشيد الإنفاق العمومي مع المحافظة على القدرة على الإيفاء بتعهدات الدولةانطلاقا من مبدأ استمراريتها واستمرارية المرفق العمومي.

كما أن وضع إطار موحد للمتابعة والتنفيذ والتدقيق في النفقات من شأنه أن يتيح الاستغلال الأمثل للموارد المالية وبالتالي تحقيق النجاعة المطلوبة لبلوغ الأهداف المرسومة لمختلف البرامج.

مبررات اختيار مؤشرات قيس الأداء: تم اختيار المؤشرات الخاصة بهذا الهدف للاعتبارات التالية:

- ضبط تقديرات الميزانية بالدقة المطلوبة ينم عن تخطيط وبرمجة شاملة تعكس بدورها حسن تحديد الحاجيات من الموارد وقدرة على قيادة مسار تحقيق الأهداف المرسومة ضمن استراتيجية البرنامج بأقل نسبة مخاطر ممكنة،
- العمل على الرفع من فاعلية الدور اللوجستي لبرنامج القيادة والمساندة يمثل محورا أساسيا لتحسين التصرف في الموارد المالية لما يشتمل عليه من آليات متعددة ومسارات إنفاق متنوعة.

✓ **المؤشر 9-1-3-1: نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 9-1-3-1: نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات	%	92.8	96	97	97.7	98

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-3-1: نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات

سيتم إيلاء تنفيذ ميزانية الاستثمار الأهمية اللازمة بالنسبة لسنوات 2022-2023-2024 خاصة مع إدراج مشاريع جديدة تتوفر على الشروط الضرورية للتنفيذ.

كما أن النسبة المحددة لسنتي 2023 و2024 والتي تقارب 98 % تم بلورتها على أساس الانتهاء من المشاريع ذات الصلة باعتمادات القروض الخارجية الموظفة والتي تشهد عادة تفاوتا بين التنفيذ والبرمجة.

✓ **المؤشر 9-1-3-2: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 9-1-3-2 : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	14.2	16.9	26	22	19

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-3-2: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

تم تحديد النسب على ضوء ما ستشهده ميزانية البرنامج على مستوى نفقات الاستثمار خاصة حيث ستشهد سنة 2022 انطلاق تنفيذ مشاريع جديدة والتي من المتوقع أن يستكمل تنفيذها خلال سنة 2024.

✓ **المؤشر 9-1-3-3: كلفة التسيير للعون الواحد**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024

المؤشر 9-1-3-3: كلفة التسيير للعون الواحد	دينار	4947	5705	6779	7200	7500

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-3-3: كلفة التسيير للعون الواحد

ستتراوح تكلفة التسيير للعون الواحد بين 6779 و7500 خلال سنوات 2022-2023-2024 وذلك على اعتبار التطور المنتظر للحاجيات الحقيقية للمهمة المتعلقة خاصة بمختلف عمليات الصيانة واستهلاك الوقود والأكرية والاعتناء بالبنايات وذلك بنسبة تقارب 10 % خلال الفترة المذكورة.

الهدف 9-1-4: تطوير نشاط التجارة الإلكترونية

نظرا للتطور المستمر للمعاملات التجارية الحديثة وفي إطار تدعيم الاقتصاد اللامادي تعتبر التجارة الإلكترونية رافدا من روافد التنمية الاقتصادية من خلال الإسهام في تطويرالقطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة وذلك بنشرثقافة التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات الاقتصادية وتنظيم نشاطها في تونس عبرالمنصات التجارية الالكترونية.

هذا الدور الأفقي الشامل لمختلف أنشطة التجارة بمختلف تفرعاتها يجعل من قيادة عملية ترسيخ وإرساء دعائم الاقتصاد الرقمي من أولويات البرنامج وذلك بالعمل على تطوير وتوفيرمتطلبات ومقومات التجارة الالكترونية.

مبررات اختيار مؤشرات قيس الأداء: يرتبط تطوير نشاط التجارة الإلكترونية بالأساس بعدد الفاعلين الاقتصاديين عبر المواقع الإلكترونية التي تعنى بالنشاط التجاري وكذلك بحجم تدفق المعاملات المالية من خلال هذه المواقع وبالتالي هما مؤشران هامان يمكنان من تقييم التطور التجاري عبر المنصات الإلكترونية.

✓ **المؤشر 9-1-4-1: نسبة تطور عدد مواقع التجارة الالكترونية**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 9-1-4-1: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	%	15	-39	18	25	35

تأمل الوزارة أن يتم الترفيع في عدد المواقع الالكترونية التي تعنى بالمعاملات التجارية وذلك خلال السنوات الثلاثة المقبلة وخاصة في ظل الانفراج المؤمل للظروف الصحية العامة. هذه الأخيرة لإن مثلت عاملا في تراجع نشاط التجارة الإلكترونية خلال سنة 2021 إلا أنها كانت حافزا مهما لمزيد استقطاب عموم المستهلكين والفاعلين الاقتصاديين عبر المنصات التجارية الإلكترونية. وعليه سيتم العمل على مزيد الدفع في هذا الاتجاه لبلوغ نسب تطور مهمة (35 % سنة 2024).

✓ **المؤشر 9-1-4-2: نسبة تطور قيمة المعاملات التجارية الالكترونية**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 9-1-4-2نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	%	28	30	33	33	38

تمّ احتساب تقديرات تطوّر نسبة المعاملات التجارية الإلكترونية بناء على الإحصائيات التي يقع مدنا بها من طرف شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد والتي تخصّ المعاملات المنجزة عبر منظومات الدفع الإلكتروني الخاصّة بها، حيث تمّ تسجيل سنة 2020 قرابة 346 مليون دينار وينتظر ان ترتفع هذه القيمة بنسبة 33 %سنويا، حيث سيتم العمل على تفعيل تطور عدد مواقع التجارة الالكترونية بتطور المعاملات التجارية ذات الصلة من خلال رفع الصعوبات التي تعيق التنظيم اللوجستي والمعاملات المالية المتعلقة بها.

2-2- تقديم أنشطة برنامج القيادة والمساندة:

جدول عدد6:
الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022		الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
الهدف 9-1-1 : تطوير حوكمة المهمة	**المؤشر 9-1-1-1**: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	%75.4	النشاط عدد01: القيادة	3 407 ألف دينار	رقمنه الإجراءات تكوين فريق عمل لمتابعة تنفيذ التوصيات عقد جلسات عمل للمتابعة
	المؤشر 9-1-1-2: عدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية	%19.5			مزيد تطوير موقع واب الوزارة، التوجه نحو إعتماد مواقع التواصلالاجتماعي كروابط تحيل إلى الولوج إلى موقع الواب وليس كقناة رسمية للتواصل مع مختلف المتعاملين مع الوزارة، إضافة بعض الخدمات على الخط وخاصة منها التفاعل الآني مع المتعاملين مع مختلف هياكل الوزارة.
الهدف 9-1-2 : تحسين التصرف في الموارد البشرية	**المؤشر 9-1-2-1:** نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات	%101	النشاط عدد 02: اللوجستيك	15 404 ألف دينار	الإسراع في إعداد والمصادقة على المسار التسلسلي لعملية الإنفاق في الأجور في إطار إرساء منظومة الرقابة الداخلية. التحكم في آجال تنفيذ الترقيات المرخص فيها واستكمال انجاز الترقيات غير المنجزة بعنوان سنوات سابقة. احكام عمليات النقل والإلحاق وذلك بالالتزام بما تم برمجته وفي حدود توفر الاعتمادات المتعلقة بالغرض. مزيد احكام عملية صرف منحتي المراقبة الاقتصادية والتحفيز عبر تجسيم آليات المراقبة والتدقيق في إسناد المنحتين. تطبيق الأوامر والقرارات ذات المفعول المالي في اجل حلولها.
	المؤشر 9-1-2-2: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية	% 75			العمل على بلورة الحاجيات الحقيقية من التكوين عبر وضع آلية تشخيص تعتمد على تجميع وتحليل المعطيات وآفاق تطوير المؤهلات. العمل على تركيز تطبيقة إعلامية تعنى بكل مجالات التصرف في التكوين والتربصات تمكن من المتابعة الحينية لعنصر التكوين طيلة المسار المهني للعون.

الهدف 9-1-3 : ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية	**المؤشر 9-1-3-1**: نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات	97%			العمل على التقيد قدر الإمكان بالبرمجة السنوية للنفقات. التركيز على اعداد أدلة إجراءات فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية بمختلف تفرعاتها. الضغطعلىآجالانجازالصفقاتبإعادةتنظيمالهياكلالمعنية المتعهدة وأساليب العمل صلبها. مزيد التنسيق والمتابعة للمشاريع في طور الإنجاز والمتعهد بها على مستوى المجالس الجهوية .
	المؤشر 9-1-3-2:نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%26			مزيد تفعيل إجراءات ترشيد الاستهلاك خاصة فيما يتعلق بالطاقة.
	المؤشر 9-1-3-3: تكلفة التسيير للعون الواحد	7 ألف دينار			
الهدف 9-1-4: تطوير نشاط التجارة الإلكترونية	**المؤشر 9-1-4-1**:نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	% 18	النشاط عدد 03: التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي	335 ألف دينار	- مواصلة تأطير باعثي المشاريع والتشجيع على الاستثمار في التجارة الالكترونية - متابعة مراقبة مواقع التجارة الالكترونية بالتنسيق مع الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية.
	المؤشر 9-1-4-2 : نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	33%			- إدماج التجارة التي تتم على مواقع التواصل الاجتماعية نحو مواقع الواب والمنصات الافتراضية. - تنظيم نشاط إسداء الخدمات اللوجستية بهدف التفليص من الدفع نقدا. - مزيد التعريف بمنظومات الدفع الإلكترونية. - دفع التصدير عبر التجارة الإلكترونية من خلال رفع الصعوبات التي تعيق تطوّرها وتكثيف التعاون مع الوزارات الباعثة لمشاريع دفع التصدير على الخط كمشروع « EayExport » للبريد التونسي.

3- إطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسط المدى 2022-2024

جدول عدد 7

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات	ق م	تقديرات		
	2020	2021	2022	2023	2024
نفقات التأجير	5 398	5 681	6 775	7 123	7 543
نفقات التسيير	2 118	2 558	2 832	3449	4231
نفقات التدخلات	79	78	85	82	84
نفقات الاستثمار	1 236	2 745	9 454	1850	3 730
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**8 831**	**11 062**	**19 146**	**12504**	**15588**
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**8 831**	**11 062**	**19 146**	**12504**	**15588**

بلغت تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 ماقدره 19146 أ.د مقابل062 11 سنة 2021 تمثل فيها نفقات الاستثمار مانسبته 49,38%مقابل 24,81% سنة 2021،

نفقات التأجير: تم تحديد نسبة تطور سنوي بـ 6 % بين سنوات 2022-2023-2024باعتبار الإجراءات الخصوصية المتعلقة بمشروع تنقيح النظام الأساسي الخاص بأعوان المراقبة الاقتصادية وذلك بمفعول مالي قدره حوالي 80 أ.د سنة 2023 و80 أ.د سنة 2024 هذا بالإضافة للزيادات في الأجور الممكن المصادق عليها لاحقابالنسبة لأعوان الوزارة (الزيادات العامة) بقيمة جملية تناهز 200أ.د بالنسبة لسنة 2023 و280 أ.د بالنسبة لسنة 2024لفائدة أعوان الوزارة.

نفقات التسيير: تم الأخذ بعين الاعتبار لتطور الاعتمادات وفقا لتطور نسبة التضخم والأسعار سنويا عملا بمنشور إعداد مشروع الميزانية، مع الأخذ بعين الإعتبار لبرنامج التعهد والصيانة المزمع تنفيذه من خلال تحيين العقود أو امضاء عقود صيانة وتدقيق جديدة وفقا لمعايير تقنية مصادق عليها وذلك مع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بالصيانة وترشيد استهلاك الطاقة بالإضافة إلى تقديرات اعتمادات تتعلق بتسديد متخلدات خاصة التي تم تسجيلها تجاه شركة اتصالات تونس وذلك بمبلغ يقدر بـ330 أ.د وبمبلغ يقارب الـ 400 أ.د سنة 2024.

نفقات التدخلات: تتعلق الاعتمادات المبرمجة بوصولات الأكل لفائدة المنخرطين بالودادية وهي تكاد تكون ثابتة وذلك حسب تطور عدد الأعوان باعتبار عدم تسجيل انتدابات جديدة.

نفقات الاستثمار:

ستشهد ميزانية البرنامج انخفاضا خلال سنتي 2023 و2024 باعتبار انخفاض اعتمادات الاستثمار المبرمجة وبالتالي فإن نصيب البرنامج من الاعتماداتسيتقلص مقارنة باعتمادات المهمة (سنة 2023: -10 % جملة اعتمادات المهمة دون اعتبار نفقات الدعم مقابل -80 % من اعتمادات الاستثمار لبرنامج القيادة والمساندة).

الملاحق

1
بطاقات مؤشرات قيس الأداء

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
برنامج التجارة الداخلية

بطاقة مؤشر عدد 1:
تقليص عدد أيام النقص في التزويد في فترات فجوات الإنتاج

رمز المؤشر: 1.1.1.1
تسمية المؤشر: تقلص عدد أيام اضطراب التزويد في فترات فجوات الانتاج.
تاريخ تحيين المؤشر: آخر السنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك.
2. **تعريف المؤشر:** التقليص في عدد أيام النقص من مادتي البطاطا والحليب في فترات الفجوات وتراجع الإنتاج.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة أيام النقص في فترات الفجوات.**

- **بالنسبة لمادة البطاطا: عدد أيام الفجوات بالنسبة لمادة البطاطا:** 3 أشهر أي 90 يوم.
- **بالنسبة لمادة الحليب:** فترة تقلص الإنتاج من مادة الحليب بداية شهر سبتمبر حوالي 90 يوم.
- عدد أيام النقص في كلا المنتوجين يصل إلى 30 يوم.

(عدد أيام النقص في السنة المعنية /30)*100

2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير يومية لوضعية التزويد بالإدارات الجهوية للتجارة،المعاينات الميدانية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) لسنة 2024:** 18يوم .
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مديرة التجارة الداخلية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر عدد 1-1-1-1:نسبة أيام النقص في التزويد في فترات فجوات الإنتاج	نسبة	100	80	75	70	65

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

- **بالنسبة لمؤشر مادة البطاطا:** خلال أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر من كل سنة تكون هناك فجوة في منتوج البطاطا على إعتبار أنه لا يوجد إنتاج فلاحي في فترة الخريف وبذلك تتزامن هذه الفترة سنويا مع اضطراب كبير في التزويد حيث يصل معدل أيام النقص في تزويد السوق إلى 30 يوم ورغم أنه يتم اللجوء إلى التوريد إلا

أن ذلك يكون بعد تفاقم الأزمة وفقدان المنتوج من الأسواق لذلك سيقع العمل على مزيد إحكام رصد نقص السوق من هذه المادة وبذلك تقليص أيام النقص والتدخل لتعديل السوق في الوقت المناسب.

- **بالنسبة لمؤشر مادة الحليب:** خلال شهر نوفمبر وديسمبر وجانفي يتم تسجيل تراجع في إنتاج الحليب المعقم بإعتبار أن فترة الشتاء تكون فترة راحة بالنسبة للأبقار الحلوب (basse lactation) وبذلك تكون هناك فترة 90 يوم لتقلص الإنتاج مما يساهم في تسجيل فترة نقص في تزويد السوق تصل إلى 30 يوم ورغم أنه يتم اللجوء إلى التوريد إلا أن ذلك يكون بعد تفاقم الأزمة وفقدان المنتوج من الأسواق لذلك سيقع العمل على مزيد إحكام رصد نقص السوق من هذه المادة وبذلك تقليص أيام النقص والتدخل لتعديل السوق في الوقت المناسب.
- **بالنسبة لسنة 2020:** لم يتم تسجيل أي حالات نقص بل بالعكس تم تسجيل تراكم المخزونات من هذه المادتين نظرا لتراجع مستويات الإستهلاك بسبب تداعيات فيروس كورونا التي انجر عنها غلق المطاعم وتوقف نشاط القطاع السياحي وبذلك لم يتم إعتماد هذه السنة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ارتباط هذا المؤشر بمستويات الإنتاج وتكوين المخزونات التعديلية التي تبقى مرتبطة بدروها بالعوامل المناخية.
- إمكانية التعديل في فترة فجوات الإنتاج في الآجال المستوجبة يبقى مرتبط بدقة المعطيات المقدمة من قبل المصالح المعنية بالوزارة المكلفة بالفلاحة.

بطاقة مؤشر عدد 2:
نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية

رمز المؤشر: 2.1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك
2. **تعريف المؤشر**:متابعة وضع السوق من خلال إجراء معاينات ميدانية تستهدف مختلف النسيج التجاري (أسواق جملة – أسواق تفصيل – مساحات تجارية كبرى ومتوسطة – تجار جملة وتجار تفصيل للمواد الغذائية ... مصانع للصناعات الغذائية والتحويلية) وتهدف كل عملية زيارة الى مراقبة مدى احترام شفافية المعاملات التجارية في بالسوق وضمان جودة المنتوجات الاستهلاكية.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نشاط

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): تجميع الزيارات الميدانية ومقارنتها بعدد المتدخلين بالسوق
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير النشاط (يومية – اسبوعية – شهرية) والجهات المكلفة بجمع المعطيات المتعلقة بالمجال الاقتصادي.
4. تاريخ توفّر المؤشر: سنوي.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 75 بالمائة سنة 2024،
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد حسام الدين التويتي مدير إدارة الأبحاث الاقتصادية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية	النسبة	77	65	70	72	75

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:** لا يوجد تفاوة بين الإنجازات والتقديرات بإعتبار أن الحفظ على توازن السوق وحسن سير المعاملات التجارية وجودة وسلامة المنتجات مرتبطة في جزء هام منها بمراقبة السوق غير أن عدة عوامل قد تؤثر على تحقيق القيمة المنشودة منها ضعف الإمكانيات المادية والبشرية – الظروف الأمنية – التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.....
3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** نسبة تغطية المتدخلين بالسوق لا تعكس بصورة مباشرة مقاربة عدد الزيارات لعدد المتدخلين باعتبار إمكانية القيام بأكثر من عملية تفقد لمتدخل اقتصادي.

بطاقة مؤشر عدد 3: تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي

رمز المؤشر:3.1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك.
2. **تعريفالمؤشر:** مؤشر تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة، إجمالا وحسب الجنس، بأنشطة المعهد الوطني للاستهلاك في مجالات التربية والتثقيف الاستهلاكي. ويشمل مجال تغطية المؤشر، إلى جانب عدد التلاميذ المستهدفين في القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك، أهم المنتفعين بالدورات التكوينية والتظاهرات التحسيسية التي ينظمها المعهد.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقةاحتساب المؤشر (Formule):** تعداد المنتفعين بنشاط التكوين والتحسيس في التظاهرات والورشات التي يكون المعهد طرفا فيها. حيث سيتم احتساب عدد تلاميذ المدارس الابتدائية المشمولة بالقافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك وعدد المنتفعين بصفة مباشرة من الحملات والورشات التثقيفية والتحسيسية ومجموع المنتفعين بصفة مباشرة من أنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي.
2. **وحدة المؤشر:** عدد طبيعي
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- استمارات تقييم نشاط القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك خلال زياراتها إلى المدارس الابتدائية في مختلفة الجهات، مع اعتماد فرضية استقرار تمثيل الإناث والذكور في العينة المستجوبة عبر الاستبيان لاحتساب حصة كلا الجنسين في إجمالي التلاميذ المنتفعين بتدخلات خبراء القافلة.
- بطاقات حضور التظاهرات التي ينظمها المعهد لغايات تحسيسية وتكوينية

4. تقديرات الحضور كميا وحسب الجنس بناء على معاينة المشاركين من طرف ممثلي المعهد في التظاهرات التي تتم دعوتهم للمشاركة فيها وتقديم عروض ذات محتوى تحسيسي.
5. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية كل سنة.
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2] (Valeur cible de l'indicateur): 2046 خلال سنة 2024**
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد الزبير رابح

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات			2021	تقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
تطور عدد المنتفعين بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي	عدد طبيعي	1192	2532	124		1030	1860	2046

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- يعتبر استعادة نسق أنشطة التكوين والتحسيس في المجال الإستهلاكي من أهم شواغل المعهد باعتباره المقياس الأنجع لتقييم تحقيق الأهداف الكمية المرسومة في هذا المجال والذي يرتبط مباشرة بالظرف الصحي العام للبلاد. فالمعطيات المتوفرة تؤكد تأثر عدد المنتفعين بصفة مباشرة بانحسار عدد التظاهرات وآليات التواصل خاصة خلال سنتي 2020 و2021 بسبب مخلفات جائحة كورونا.
- وعلى المدى المتوسط يرجح التدرج في استعادة مستويات مقبولة للمؤشر بناء على الفرضيات المذكورة أعلاه ضمن النقط السابعة من التفاصيل الخاصة بالمؤشر **(القيمة المستهدفة للمؤشر)**.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- **الموارد المالية والبشرية واللوجيستية**: حيث يتعين:
  - ملاءمة أساليب التواصل مع اشتراطات الوقاية والسلامة التي فرضتها ظروف جائحة كورونا، لا سيما منها تأمين الأنشطة عن بعد.
  - تأمين مصاريف نقل وإعاشة الخبراء من شركاء المعهد (معهد التغذية وANCSEP) خلال الزيارات إلى الجهات الداخلية والبعيدة عن العاصمة،
  - توفير وسيلة نقل آمنة وذات طاقة استيعاب كافية لضمان راحة وسلامة والمشاركين.
  - تخصيص سائق متفرغ لقيادة وسيلة النقل.
  - تقدير عدد المتنفعين من تدخلات إطارات المعهد في وسائل الإعلام وفق نموذج كمي.
- تجدر الاشارة إلى أن عدد المنتفعين بصفة مباشرة من نشاط التكوين والتحسيس ينطوي على مؤشر كامن يخص نسبة نقل المعارف وتداولها في محيطهم العائلي أو المهني أو الاجتماعي وهو ما يستدعي بناء نموذجا كميا لتقدير عدد المنتفعين الحقيقي لا يبدو في المتناول في الوقت الحالي وبالامكانيات البشرية والمادية والتخصصية المتوفرة. وينسحب نفس النموذج على تقدير المنتفعين بمخرجات نشاط المعهد في جانبها التثقيفي والتوعوي على مدى انتشار مضمون مداخلات إطارات المعهد في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب والرقمي.
- تتجه النية الى اعتماد المحاضرات والمداخلات عن بعد في الانشطة التي تسمح بذلك ومع الشركاء الذين تتوفر لديهم الرغبة والشروط اللوجيستية اللازمة، مع تدعيم المحتوى الالكتروني المثمن لمخرجات نشاط المعهد قصد ملامسة أكبر عدد ممكن من المتابعين.
- تأثر الإيفاء بالتزامات المعهد على مستوى تنظيم التظاهرات والتدخلات التحسيسية بظروف الحالة الوبائية المستمرة منذ سنة 2020، وهو ما انعكس سلبا على عدد المنتفعين والمتفاعلين.

بطـاقة المـؤشــر عدد 4:
الكميات المستهلكة من المواد المدعمة

رمز المؤشر: 1.2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حسن التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه
2. **تعريف المؤشر:** الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** الكميات المستهلكة للسنة المعنية.
2. **وحدة المؤشر:** م ق بالنسبة لمادة الفرينةوأ طن بالنسبة لمادة للزيت المدعم.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** ملفات الدعم.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** شهر مارس من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 6.5 م ق بالنسبة لمادة الفرينة و174 أ طن بالنسبة لمادة الزيت المدعم سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**المدير العام لوحدة تعويض المواد الأساسية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

الهدف 1-1-2 حسن التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	الإنجازات	2021	التقديرات		
			2020		2022	2023	2024
	المؤشر1-1-2-1: نسبة تطور الكميات المدعمة من **مادة الفرينة الموجهة لصنع الخبز PS**	**مليون قنطار**	**6,324**	**6,5**	6,5	6,5	6,5
	كميات الزيت النباتي المدعم	**ألف طن**	**141,143**	**174**	174	174	174

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجلت كميات الفرينة المدعمة الموجهة لصنع الخبز انخفاضا نسبيا حيث بلغت الكميات المدعمة 6,324 م ق سنة 2020 مقابل تقديرات بـــ 6,5 م ق أي بانخفاض بنسبة 2,71 % .

ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى دور التطبيقة الإعلامية الخاصة بمراقبة مبيعات المطاحن من الفرينة في ضبط الحاجيات الحقيقية من الفرينة المخصصة لصنع الخبز من ناحية، والحد من استعمالها في غير الأغراض المخصصة لها من ناحية أخرى .

كما يتبين الأثر الإيجابي للتطبيقة الإعلامية في:

- الحد من تجاوز الحصص المخولة للمخابز والتزامها بصنف التخبيز المرخص لها.
- تقيد المطاحن بترويج الفرينة للمخابز المدرجة ضمن قائمة حرفائها والمحددة من قبل المصالح المختصة بوزارة التجارة من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للزيت النباتي فقد بلغ حجم الإستهلاك بعنوان سنة 2020 حوالي 141,143 ألف طن مقابل تقديرات بـــ 165 ألف طن سنة أي بانخفاض بنسبة 14,46 %. ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى:

- اعتماد تطبيقة إعلامية منذ شهر جوان 2019 للمتابعة الحينية لحركية الزيت المدعم لدى وحدات التعليب عبر تتبع شراءات المعلبين للزيت النباتي المكرر من الديوان الوطني للزيت ومبيعاتهم من الزيت النباتي المعلب لدى تجار المواد الغذائية بالجملة وتحديد مستوى المخزونات لدى المعلبين. وقد ساهم ارساء هذه التطبيقة في تسجيل نقص في الكميات المروجة لدى وحدات التعليب، مقارنة بالحصة الشهرية الجملية نتيجة للأثر الردعي لاعتماد التطبيقة الإعلامية، حيث أنها تمكننا بصفة مباشرة من التثبت من مآل مادة الزيت النباتي المدعم ووجهتها ومسالك توزيعها.
- النقص المسجل في مخزونات الزيت النباتي الخام بسبب عجز الديوان الوطني للزيت على تسلم الكميات المتعاقد في شأنها لعدم خلاص مزوديه. وترجع هذه الوضعية إلى التأخر في صرف مستحقات الدعم الراجعة لفائدة الديوان نتيجة عدم توفر الاعتمادات الضرورية في الآجال.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إن اعتماد نظام الحصص في توزيع فرينة الخبز على المخابز والزيت النباتي على المعلبين لا يمكننا من التحكم إلا بصفة نسبية في الكميات السنوية المستهلكة من مادتي الفرينة والزيت النباتي المدعمة.
- ضرورة تطوير المنظومة الإعلامية الخاصة بمتابعة مبيعات المطاحن من الفرينة بهدف تطويرها لتشمل إمكانية نفاذ المخابز للتطبيقة الإعلامية، وتمكينها من تسجيل طلبياتها من الفرينة مسبقا بما يمكن من مزيد التحكم في الكميات المروجة من فرينة الخبز.
- إعادة النظر في الحصص الممنوحة لمختلف وحدات التعليب، وذلك على أسس ومعايير علمية دقيقة، وعلى إثر إجراء مسح ميداني لمختلف الوحدات بالتنسيق مع المركز الفني للصناعات الغذائية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، والنظر في إطار اللجنة المكلفة بمتابعة توزيع مادة الزيت النباتي في إمكانية اخضاع تجار المواد الغذائية بالجملة لنظام الحصص على غرار ما هو معمول به بالنسبة للمخابز المصنفة.

بطـاقة المـؤشـــر عدد 5:
نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفييننسنويا

رمز المؤشر: 1.3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تعزيز وتطوير النسيج التجاري والحرفي وتاهيل مسالك التوزيع.
2. **تعريف المؤشر:** إحتساب نسبة النساء المسجلات في السجل الحرفي سنويا من العدد الجملي للحرفيين المسجلين سنويا.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المسجلات بالسجل الحرفي سنويا /العدد الجملي للمسجلين للسنة المعنية X 100
2. **وحدة المؤشر:** النسبة المائوية%
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتسابه:** تقارير سداسية من الإدارات الجهوية للتجارة أوالمنظومة المعلوماتية لمتابعةالأداء.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur):** 60 % سنة 2024.
6. **المسؤول عن متابعة المؤشر بالبرنامج**: السيدة عائدة بن جابر البنزرتي مديرة الحرف والخدمات / رقم الهاتف 71242632/ البريد الالكتروني aida.benjabeur@tunisia.gov.tn

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا	%	52	54	56	58	60

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

بلغت نسبة النساء الحرفيات المسجلات بسجل الحرفيين سنة 2020 مقارنة بالعدد الجملي للمسجلين في نفس السنة 47 %بالمقارنة مع التقديرات المتوقعة 54 % وذلك رغم اعتماد الأنشطة التالية:

- التنسيق مع القباضات المالية للمطالبة بوصل التسجيل عند فتح الباتيندة.
- مراسلة السجل الوطني للمؤسسات للمطالبة وبصل التسجيل عند الحصول على سجل المؤسسة.
- حرص الإدارات الجهوية للتجارة على تنفيذ اجراء التسجيل بسجل الحرفيين.

ويعود عدم بلوغ القيمة المنشودة للمؤشر لسنة 2020 بالنظر للوضعية الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد التي حالت دون القيام ببعض الأنشطة على غرار تنظيم الاجتماعات مع الجمعية المهنية للبنوك قصد حثهم على تمكين الحرفيات من التمويل اللازم وكذلك القيام بالحملات التحسيسية بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة.

---

[3] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

إن هذا المؤشر يندرج في إطار هدف المساهمة في تعصير القطاع التجاري والحرفي وتعزيز الفرص الاقتصادية للجنسين وهو هدف مرتبط بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وكذلك بالمبادرة الخاصة للاستثمار الذي لا تتحكم فيها السلط العمومية وانما تحاول ان توفر الظروف الملائمة للاستثمار.

بطـاقة مـؤشـــرعدد 6:
نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية سنويا

رمز المؤشر: 2.3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تعصير النسيج التجاري والحرفي مع تعزيز الفرص الإقتصادية للجنسين.
2. **تعريف المؤشر:** متابعة تطور نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية الكبرى والمتوسطة المنجزة سنويا.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المساحات التجارية التجارية المحدثة سنويا /العدد الجملي للبلديات X 100
2. **وحدة المؤشر:** النسبة المائوية%
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد التراخيص المسندة لإحداث مساحات تجارية كبرى/تقارير سنوية للفاعلين الإقتصاديين/تقارير الإدارات الجهوية للتجارة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur):** 180% سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مدير التجارة الداخلية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية سنويا	%	166.28	169	172	175	180

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- إلى حدود سنة 2020 تم اجمالا (moyenne) تغطية جميع البلديات بهذا الصنف من المساحات التجارية العصرية مع وجود تفاوت بين الجهات.
- يلاحظ عموما تطورا في نسبة التغطية من هذه المساحات من 1.08 سنة 2017 الى 1.66 سنة 2020 بالرغم من ان هذا القطاع يعتمد على المبادرة الخاصة مع غياب للامتيازات من طرف الدولة في القطاع.
- تعمل الوزارة على تشجيع هذا النمط من التجارة العصرية عبر حفز المنافسة بين العلامات وتنويعها حيث تسعى الى بلوغ نسبة تغطية لاتقل عن 200% أي تواجد معدل مساحتين بكل بلدية وذلك بهدف تنويع العرض والضغط على اسعار مختلف المواد الاستهلاكية مما يساهم في الحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن من جهة ودعم الاستثمار والتشغيل بالجهات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ان هذا المؤشر يقيس جزئا هذا الهدف لانه يبقى رهين الإستثمار الخاص من قبل الفاعليين الاقتصاديين في هذا القطاع.

- إن تعصير النسيج التجاري يساهم في إختلال التوازن بين التجارة الكبرى والصغرى.

بطـاقة مـؤشـــر عدد 7:
نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة بمشروع تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري

رمز المؤشر :3.3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز وتطوير النسيج التجاري وتاهيل مسالك التوزيع
2. **تعريف المؤشر:** نسبة التقدم في انجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة بمشروع تتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشرنجاعة، مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** العدد الجملي للدراسات والمشاريع التي تم إنجازها إلى حدود تاريخ تحيين المؤشر مقارنة بالعدد الجملي المبرمج.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البلديات المعنية بالمشاريع، وحدة التصرف حسب الأهداف، هياكل أخرى وتقارير جلسات العمل الوزارية, تقاريروحدة التصرف حسب الأهداف، تقارير الجماعات المحلية، هياكل أخرى...
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** آخر السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100بالمائة سنة 2023**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد الهادي الاينوبلي** رئيسوحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر (الدراسات):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024*
نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري	**نسبة مائوية**	**0**	**28.75**	**68.12**	**100**	**-**

***تم إحتساب الدراسات فقط في المؤشر على اعتبار أنه لا يمكن إنجاز مشاريع في حالة عدم إنجاز الدراسات والتي بحلول سنة 2023 تكون قد أنجزت.**

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تتولى الوحدة منذ سنة 2019 تقديم الدعم والتأطير الفني لعدد من البلديات لمساعدتها على انجاز الدراسات الممولة من طرفها وذلك بعد عقد عدة اجتماعات مع المجالس البلدية وهي بلدية منزل بوزلفة وقبلي وتوزر، لتوفير الاعتمادات الضرورية لإنجاز الدراسات كما تعهدت الوحدة وتكفلت نيابة عن الجماعات المحلية سنة 2020 بإنجاز جميع الإجراءات المتعلقة بالصفقات من اعداد كراسات الشروط وصولا الى امضاء العقد مع صاحب الصفقة وذلك للنقص الفادح للكفاءات في البلديات،وقد تم امضاء الصفقة المتعلقة بإنجاز قابلية التنفيذ الفني والمالي لانجاز سوق القوارص بمنزل بوزلفة في شهر مارس 2021 وهو الان في طور التنفيذ في جزؤها الأول. كما تم عقد سلسلة من الاجتماعات والورشات مكتب الدراسات للنظر في تقدم الدراسة وحلحلة العراقيل وخاصة منها العقارية ...

- سنة 2022/2021: تبقى بقية الدراسات وتخص توزر وقبلي وباجة في مرحلة تقييم طلب العروض ومن المتوقع ان يتم امضاء العقد لكل من قبلي وباجة خلال الثلاثي الأخير من سنة 2021 والشروع في انجاز الدراسات بداية سنة 2022. أما بالنسبة للدراسات التي تعمل على تنفيذها شركة سواق الإنتاج سيدي بوزيد فمن المتوقع استكمال دراسة المخطط التنفيذي للاستثمار سنة2021، وسيتم الشروع في الدراسات التفصيلية سنة 2022. كما يتم رفع الاعمال المنجزة على انظار لجنة متابعة وتقييم اعمال الوحدة بشكل دوري بتاريخ 2 مارس و25 جوان 2021 للنظر في مدى متابعة وتقدم المشاريع. هذا وستعمل الوحدة سنة 2022 على الاشراف الفني للجماعات المحلية المعنية بالمشاريع لتمكينها من انجاز الدراسات بهدف انجازها في أحسن الآجال وبالتالي التقدم في انجاز المشاريع المبرمجة.
- نشاط الوحدة سنة 2021/2020: تم رصد اعتمادات قدرها 450 ا.د لتنفيذ الصفقات المبرمجة بعنوان سنة 2020:

1/ الدراسة المتعلقة بتنفيذ القسط الثاني (مدتها 8 أشهر) وهي في مرحلة تنفيذ الجزء الأول:

2/ الدراسة المتعلقة بالتنفيذ الفني والمالي للقاعدة التجارية بباجة وهي في مرحلة التقييم الفني بلجنة التقييم:

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يعتبر المشروع الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري مشروعا متشعبا لتدخل عدة هياكل وزارية ومحلية ومهنية وخاصة الجماعات المحلية، ووزارة الشؤون المحلية وصندوق مساعدة الجماعات المحلية وزارة المالية ودعم الاستثمار والهياكل المهنية الوطنية UTAP / UTICA وبقية المتعاملين الاقتصاديين الى جانب إمكانية وجود ممولين أجانب محتملين.

يبقى انجاز الدراسات التفصيلية للمشاريع المبرمجة مرتبط وثيق الارتباط بتعبئة الموارد المالية لإنجاز هذه الدراسات وبحسن اعداد وتصور المخطط المالي والبشري لتنفيذ المشاريع وطريقة التسيير للمشاريع (بصفة مباشرة من طرف الجماعات او احداث شركة تسيير وتصرف). تعتبر هذه المرحلة مرحلة انجاز الدراسات بامتياز قبل الشروع في انجاز المشاريع حيث تستغرق فترة الدراسات من 3 الى 4 سنوات (دراسة التنفيذ الفني والمالي والدراسات الجيوتقنية والدراسات التفصيلية ...) ثم الشروع في الاشغال لتنفيذ المشروع.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
برنامج التجارة الخارجية

بطـاقة مؤشر عدد 8:
تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية

رمز المؤشر: 1.1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدفالعملياتي: توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية)
2- **تعريفالمؤشر**: يتعلق هذا المؤشر بتحليل مدى تطور المبادلات التجارية بين تونس وسائر البلدان الأخرى خاصة على مستوى التصدير وذلك في الجانب المتعلق بإقحام هذه المبادلات ضمن اتفاقيات تجارية للتبادل الحر تمكن المنتوجات التونسية من الانتفاع بامتيازات وأفضليات. كما يبين الى حد ما مدى نجاعة الديبلوماسية الاقتصادية في تحقيق قدرة ترويجية أكثر للمنتوج الوطني
3- **طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** قيمة المبادلات التجارية مع البلدان التي لها اتفاق تبادل تجاري حر مع تونس / القيمة الجملية للمبادلات التجارية
2- **وحدة المؤشر:** نسبة

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية + معطيات المعهد الوطني للإحصاء
4- **تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب**
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur):** 88 % سنة 2024
6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مرصد التجارة الخارجية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر1.1.1.2:تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	نسبة	**81**	**86**	**86**	**87**	**88**

2- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- عدم تمكين مصالح وزارة التجارة وخاصة الإدارات المتدخلة بصفة مباشرة في تكريس الاستراتيجية العامة للتجارة الخارجية من ممارسة صلاحيات الديبلوماسية الاقتصادية بمفهومها الشامل وعدم وجود أي تمثيل لهذه الوزارة في البعثات الديبلوماسية بالخارج.
- عدم انجاز دراسات تقييم لاتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة سابقا أو دراسات استباقية حول نجاعة الانضمام لاتفاقيات مماثلة مستقبلا.

- ضعف الإمكانيات التي تخول الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الدولية.
- محدودية الإمكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة لمرصد التجارة الخارجية.
- تداخل في المهام بين الإدارات المعنية بالتجارة الخارجية في وزارة التجارة علاوة على وجود تداخل على مستوى المهام بين وزارة التجارة ككل وهياكل أخرى.

بطـاقة مؤشر عدد 9:
نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات

رمز المؤشر: 2.1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدف العملياتي: توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية)

2- **تعريفالمؤشر**: يتعلق هذا المؤشر بتحليل تطور تركيبة الصادرات التونسية هيكلة ووجهة وبمدى تنوعها واستيعابها أكثر ما يمكن من المواد المنتجة والمصنعة في تونس وخاصة المنتجات ذات القيمة المضافة وذات التنافسية العالية.

لهذا الغرض يتفرع المؤشر المذكور الى مؤشرين ثانويين: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات من جهة ونسبة تنويع الصادرات من حيث الوجهات والأسواق من جهة أخرى.

فبالنسبة لتنويع قاعدة المنتوجات المصدرة وتوسيعها يحاول هذا المؤشر رصد القطاعات التي يمكن اقحامها أو دعم اقحامها في المجهود التصديري والتخلي التدريجي عن الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية وخاصة الفلاحية.

أما بالنسبة لتنويع الصادرات من حيث الوجهات فمرده محاولة التقليص من حدة الارتباط بمنطقة اليورو التي تستحوذ على أكثر من 75 بالمائة من اجمالي المبادلات الخارجية لتونس.

3- **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** بالنسبة للمؤشر الفرعي الأول وهو تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات: قيمة الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي / القيمة الجملية للصادرات. بالنسبة للمؤشر الفرعي الثاني وهوتطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية: عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة /العدد الجملي للبنود التعريفية.
2. **وحدة المؤشر: نسبة**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية + معطيات المعهد الوطني للإحصاء، التصنيفة الديوانية
4. **تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur): بالنسبة** للمؤشر الفرعي الأول وهو تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات: 23 % سنة2024، تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية:39% سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مرصد التجارة الخارجية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر الفرعي	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر الفرعي 1 تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	نسبة	32	**19**	20	20	23

المؤشرالفرعي 2: تطور عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	نسبة	37	**34**	**35**	37	39

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

استقرت نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية في حدود 19 % مقارنة بتقديرات تبلغ 19%. ويعزى هذا التفاوت لعدة عوامل من بينها:

- تركيبة الصادرات في حد ذاتها باعتبار أن أغلبية هذه الصادرات تشكلت من مواد غذائية ومنتوجات فلاحية تعودت أن يكون الاتحاد الأوروبي سوقها التقليدية علاوة على التطور الكبير المسجل على مستوى المواد شبه الطبية الموجهة لأوروبا.
- -تداعيات جائحة كورونا التي أجبرت المصدرين التونسيين على الاكتفاء بالتوجه لمنطقة الاتحاد الأوروبي باعتبارها سوقا مضمونة مقارنة بأسواق أخرى ترتفع فيها نسب المخاطر عند التصدير. ومن المؤمل خلال هذه السنة والسنة القادمة أن تتراجع حدة هذا الارتباط بمنطقة اليورو بفعل تحسن الوضع الصحي على المستوى العالمي واسترجاع حركية المبادلات التجارية العالمية.

من جهة أخرى ويعود التفاوت المسجل بين التقديرات والإنجازاتالى اغلاق العديد من المؤسسات الصناعية خاصة داخل الفضاء الأوروبي بما ترتب عنه تسجيل تراجع في الطلب بالنسبة للمواد المصنعة وبالنسبة للمواد ذات التكنولوجيا العالية وغيرها. مقابل تركز الطلب أساس على المواد الغذائية الاستهلاكية لتزويد الأسواقالداخلية والمواد الطبية وشبه الطبية لمواجهة الاحتياجات المترتبة عن تدهور الوضع الصحي.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ترتبط نجاعة النتائج المنتظر تحقيقها بعوامل خارجة عن إطار الأنشطة والتدخلات المبرمجة ضمن هذا المؤشر باعتبار أن أهم اشكال في مسألة تنويع الوجهات يتمثل في الاشكال اللوجستي من نقل ودعم لخطوط التمويل وتأمين وهي عناصر تتحكم في نجاعتها هياكل خارجية أخرى على غرار وزارة النقل والمؤسسات الواقعة تحت اشرافها والمؤسسات البنكية.
- التحيين المستمر للتصنيفة الديوانية سواء بإضافة خطوط تعريفية جديدة أو حذف خطوط تعريفية متوفرة بما يجعل الاحصائيات المتعلقة بهذا المؤشر غير دقيقة نسبيا.
- تأثر الوجهات بقيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية حيث لوحظ تغير في منشأ الواردات في اتجاه التعويل أكثر على مصادر تزود خارج الفضاء الأوروبي الذي تراجعت حصته من الواردات الى حدود 67 بالمائة حاليا.
- النمو البطيء للنسيج الوطني المحلي في قطاعات غير القطاعات التقليدية وخاصة منها الفلاحية بحيث لم تتغير تركيبة الصادرات التونسية كثيرا مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات المنقضية.
- عدم استيعاب المؤشر لعنصر هام في المبادلات التجارية يتعلق بالخدمات بحكم عدم توفر معطيات دقيقة حول صادرات وواردات هذا القطاع.

بطـاقة مؤشر عدد 12:
نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري

رمز المؤشر: 1.2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات
2. **تعريف المؤشر**: يتعلق هذا المؤشر بتبين مدى التقدم المنجز من أجل تكوين جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري أسوة بأجهزة التحقيق المشابهة الموجودة بالتجارب المقارنة وذلك بهدف تكوين جهاز عال قادر على حماية النسيج الصناعي الوطني من الممارسات غير المشروعة عند التوريد من جهة والدفاع عن الصادرات التونسية التي تكون موضوع تحقيق من طرف سلطات تحقيق أجنبية
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** البرامج المنجزة في تنفيذ البرنامج / اجمالي مكونات تنفيذ المشروع
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد
4. **تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[7](Valeur cible de l'indicateur):** 100% سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.2.1.2: نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري	نسبة	-	25	50	75	100

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

تعتبر سنة 2021 السنة المرجعية التي سيتم على ضوئها الشروع في تركيز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري ومن المؤمل أن تقترن سنة 2021 بإنجاز القسط الأول من هذا المشروع والمتمثل في:

- اعداد الإطار الترتيبي المتعلق بمشمولات وتنظيم جهاز الدفاع التجاري
- تنظيم حلقات تكوين موجهة الى إطارات الجهاز والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين به مباشرة
- الشروع في ضبط النقاط المرجعية بالنسبة لقواعد البيانات المزمع تركيزها

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- ضرورة تنقيح النصوص القانونية المنظمة لمشمولات وزارة التجارة وللتنظيم الهيكلي المتعلق بها.

بطـاقة مؤشر عدد13:
نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة

رمز المؤشر: المؤشر2.1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات
2. **تعريف المؤشر**: يتعلق هذا المؤشر بتحليل استفادة المؤسسات المحلية وخاصة منها المؤسسات المصنعة ببرامج التكوين والتعريف وانفتاح الجهاز الجديد في مجال التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد وتطور ثقافة الاستفادة من الاليات الحمائية من طرف هاته المؤسسات.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد العرائض المتعلقة بطلب الاستفادة من اليات الدفاع التجاري / العدد الجملي للعرائض
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المراسلات والعرائض المتلقاة من طرف إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد
4. **تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[8](Valeur cible de l'indicateur):** 40% سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2 .1.2. 2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة	نسبة	-	10	20	30	40

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجلت سنة 2021 تلقي 3 عرائض فقط من جملة 10 عرائض منتظرة ويعزى ذلك الى تأخير الشروع في مشروع تركيز جهاز الدفاع التجاري الى السداسية الثانية من السنة

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة في إرساء الثقة بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين
- إمكانية وجود معارضة من طرف المؤسسات الموردة.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
برنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشرعدد 14: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

رمز المؤشر: 9-1-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين حوكمة مهمة التجارة وتنمية الصادرات

2.تعريف المؤشر: متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات6مجالس ولجان قيادة الآتي ذكرها: المجلس الوطني للتجارة الخارجية / المجلس الوطني للتجارة / برنامج تأهيل مسالك التوزيع / مشروع إحداث المنطقة الحرة ببن قردان / مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف / اللجنة الفرعية للتزويد والأسعـار (تسمى مؤشرات فرعية)

3.طبيعة المؤشر: (مؤشر فاعلية / مؤشر نجاعة / مؤشر جودة):مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم إحتساب نسبة إنجاز قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية (سنويـا) بتحديد معدل نتائج المؤشرات الفرعية الستة = مجموع معدلات نتائج المؤشراتالفرعية / 6.

- ويتم إحتساب معدل نتائج المؤشرالفرعي = مجموع نسب القرارات والتوصيات المنجزة / عدد القرارات والتوصيات التي تم إقرارها.

2- **وحدة المؤشر**: نسبة

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات لجان المتابعة والتقييم ومقرري اللجان المذكورة وتقارير اللجان الفنية المنبثقة عن المجالس

4- تاريخ توفّر المؤشر: بداية كل سنة

5- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100 %

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: جمال الدين الفـاهم (رئيس الوحدة العملياتية القيادة).

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرقيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة إنجاز قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	%	33.3	58	75.4	82.1	87.7

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

كان لخصوصية السنة لاسيما الإجراءات المتخذة لمجابهة جائحة كوفيد19 تأثيرا نسبيا على مدى التقدم في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن اجتماعات لجان المتابعة والتقييم المذكورة وقد تم تسجيل نسب إنجاز متفاوتة نظرا لتعدد الأنشطة والمتدخلين لاسيما هياكل غير تابعة للوزارة وعلى الرغم من ذلك فمن المنتظر تسجيل نسبة تطور في الإنجاز ب 74 بالمائة خلال سنة 2021 و30 بالمائة خلال سنة 2022.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط إنجاز عديد التوصيات بهياكل خارجية أخرى على غرار وزارات الفلاحة والنقل والصناعة والمالية (الديوانة) والشؤون المحلية والداخلية والصحة والهياكل المهنية الوطنية UTICA / UTAP وتفاوت في نسب إنجاز التوصيات / تأخر في استكمال إنجاز بعض الدراسات وإصدار النصوص القانونية ذات العلاقة/ عدم إتمام المفاوضات مع الشركاء الاقتصاديين (اتفاقيات تبادل حر) / صعوبة إيجاد التمويل اللازم لبعض الأنشطة والمشاريع في ظل الضغوطات التي تشهدها الموازنة العمومية / نقص في الامكانيات البشرية والمادية/ طول إجراءات طلبات العروض وإنجاز الدراسات / غياب آليات لتقييم نجاعة وفاعلية الأنشطة المتعلقة بإنجاز التوصيات.

بطاقة مؤشر عدد 15: تطورعدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية

رمز المؤشر:.9-1-1-2

1 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:

يرجع المؤشر التالي بالنظر إلى الهدف عدد 2.1.4 المتعلّق بعدد الزيارات بالمواقع الإلكترونية الرسمية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات والمتمثلة في:

- عدد الزيارات لموقع واب الوزارة www.commerce.gov.tn
- عدد محبي الصفحة الرسمية الخاصة بالوزارة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك www.facebook.com/MCDE.TUNISIE
- عدد عمليات البحث عن مقر الوزارة على جوجل بيزنس او Google My Business هي خدمة لتسجيل الموقع الجغرافي لمقر الوزارة على خرائط Google والمعطيات المرتبطة بالتواصل مع الوزارة (مقر، الهاتف، موقع الواب، الرقم المبسط،....).

2. تعريف المؤشر:

يتمثّل المؤشر في عدد زوّار موقع واب الوزارة فضلا عن عدد محبي الصفحة الرسمية للوزارة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك وكذلك عدد عمليات البحث عن مقر الوزارة على جوجل بيزنس.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience) يتمثّل في تطوّر عدد الزوار على موقع الواب أو صفحة الرسمية للوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو يبين مدى نجاعة وسائل الاتصال الرقمي للوزارة سواءا بالنسبة للمواطن أو المؤسسات الإقتصادية فضلا متابعي الشأن الاقتصادي والتجاري في تونس على غرار وسائل الإعلام الوطنية والدولية.

4. نوع المؤشر :

مؤشر وسائل (indicateur de moyens) بفضل قنوات التواصل الرقمية يتسنى للوزارة استهداف أكبر عدد من متابعي الشأن الاقتصادي والتجاري في تونس، حيث يمكّن موقع واب الوزارة والصفحة الرسمية لها على مواقع التواصل الاجتماعي من نشر البلاغات الرسمية والمعطيات الأساسية المرتبطة بمجالات نشاط الوزارة.

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):احتساب المؤشر بناءا على المعطيات التي توفرها خدمة تحليلات جوجل (Google Analytics) المدرجة بموقع واب الوزارة والتي تهدف إلى تعقب حركة زوار موقع الواب، بالإضافة لهذا يوفر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك إحصائيات حول عدد محبي الصفحة. كما يوفر جوجل بيزنس معطيات حول عدد الأشخاص الذين قاموا بالبحث عن مقر الوزارة على خرائط Google وعدد الذين تمكّنوا بفضله من الاتصال هاتفيا بالوزارة أو زيارة موقع وزاب الوزارة. يقع إحتساب التطوّر السنوي للمؤشر.

2 .وحدة القيس : نسبة مئوية.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتسابه:

يتمّ احتساب المؤشر بناءا للمعطيات التي توفرها خدمة تحليلات جوجل (Google Analytics) المدرجة بموقع واب الوزارة والتي تهدف إلى تتعقب حركة زوار موقع الواب، بالإضافة لهذا يوفر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك إحصائيات حول عدد محبي الصفحة. كما يوفر جوجل بيزنس معطيات حول عدد الأشخاص الذين قاموا

بالبحث عن مقر الوزارة على خرائطGoogle وعدد الذين اتصلوا بفضله هاتفيا بالوزارة أو زيارة موقع وزاب الوزارة.

4. تاريخ توفر المؤشر: بصفة يومية وكل ثلاثية كأقصى حد

يتوفر المؤشر بصفة يوميا وعلى مدى ثلاثة أشهر أقصى تقدير، وفي هذا الخصوص يستوجب تسجيل المتابعة الشهرية للمؤشر حتى يتسنى تركيز قاعدة بيانات شهرية للفترة المنقضية.

5 القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):

عموما فإن تطوّر القيمة المستهدفة مرتبطة بعديد العوامل الخارجية تخصّ المستجدات الوطنية او المواضيع التي يقع متابعتها فضلا عن الشريحة المهنية المستهدفة والتي لها علاقة مباشرة بأنشطة الوزارة، كما ان الوزارة لا تعتمد على الحلول المدفوعة للرفع من عدد الزوار او عدد المتابعين، لذا فإن اعتماد سياسة اتصالية رقمية ومتواصلة يضمن من دوره تسجيل ارتفاع في المؤشر.

6. المسؤول عن متابعة المؤشر بالبرنامج :

خباب الحذري، مدير تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي، مكلّف بالإشراف على موقع واب وزارة التجارة وتنمية الصادرات/ 55112689/ khabbab.hadhri@tunisia.gov.tn

lll. قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
أ1- عدد الزيارات لموقع واب الوزارة www.commerce.gov.tn	نسبة مئوية	11%	6%	11%	13%	17%
أ2- عدد محبي الصفحة الرسمية الخاصة بالوزارة أ3- على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك www.facebook.com/MCDE.TUNISIE	نسبة مئوية	11%	19%	26%	33%	38%
عدد عمليات البحث عن مقر الوزارة	نسبة مئوية	40%	32%	30%	25%	40%

2. تحليل النتائج والتقديرات:

يجدر بالذكر أنّ تطوّر المؤشرات المشار إليها اعلاه تمّ بشكل طبيعي، وهو تفاعل مباشر لزوّار المواقع الإلكترونية الرسمية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات، حيث ان عدد الزوّار مرتبط بجودة موقع الواب لتحسين ظهور موقع إلكتروني على نتائج محركات البحث (référencement) بالإضافة إلى وتيرة ونوعيّة النشريات على موقع التواصل الاجتماعي.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يستوجب اعتماد إستراتيجية متناسقة لحسن استعمال قنوات التواصل الإعلامي للوزارة خاصّة من خلال إيلاء الأهمية اللازمة لموقع الواب واستعمال مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة إضافية لنشر محتوى موقع الواب وليس كقناة رسمية للتواصل مع مختلف المتعاملين مع الوزارة.

بطاقة مؤشر عدد 16: استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات

رمز المؤشر :9-1-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية**
2. **تعريفالمؤشر:** يتعلقالمؤشربيان مدى التحكمفيالموارد البشرية من حيث الكلفة المحملة على الميزانية وذلك بقياس التباين بين التقديرات والإنجازات المتعلقةبالاعتماداتالمرصودةلقسمالتأجير.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الاعتماداتالمنجزةلكتلةالتأجير / الاعتماداتالمرصودةلقسمالتأجير* 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الدفوعات
4. **تاريخ توفّر المؤشر: شهر** فيفري من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: % 98 سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للميزانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات	%	96	105	101	100.5	100.3

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

بلغت جملة نفقات الأجور المتعهد بها لسنة 2020 ماقيمته 45701 صرف منها مايقاربمبلغ 619 45م.د مقابل 47787 م.د موزعة لتأجير مايقارب 1475 عون أي بنسبة انجاز تناهز 96 % وتتوزع التعهدات كالآتي:

- الوزارة: 34964 أ.د صرف منها ماقدره 34882 أ.د
- المعهد الوطني للاستهلاك: 493 أ.د
- مجلس المنافسة: 1607 أ.د
- مركز النهوض بالصادرات: 8637أ.د

وقد تم تقدير إنجازات سنة 2021 بنسبة تفوق 100 % وذلك تبعا للدخول حيز التطبيق أحكام الأمر عدد1117 لسنة 2019 المؤرخ في 26 نوفمبر 2019 المتعلق بإعادة تنظيم اسناد منحة المراقبة الاقتصادية وذلك باحداث منحة جديدة لمكافأة مجهودات العمل الرقابي الميداني لجهاز المراقبة الاقتصادية وذلك بمفعول رجعي يعود لسنتي 2018 و2019 سيتم طلب اعتماد تكميلي للغرض. وسيشهد تنفيذ كتلة الأجور استقرارا ليبلغ 100.3 % سنة 2024 وذلك بمزيد احكام التصرف في حركة نقل وإلحاق الأعوان تلبية لحاجيات الإدارات في الغرض.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يتم ضبط التقديرات المتعلقة بالحاجيات من اعتمادات التأجير طبقا للمعطيات المتوفرة عند إعداد الميزانية في حين أن الوضعيات الإدارية والمالية لبعض الأعوان غير ثابتة ومتغيرة خلال السنة وهو ما يصعب عملية تحديد الحاجيات الفعلية من الاعتمادات بالدقة اللازمة.

بطـاقة مؤشر عدد 17: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية

رمز المؤشر:9-1-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية وضمان تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء
2- **تعريفالمؤشر:** يبين هذا المؤشر مدى تغطية الدورات التكوينية للعدد الجملي للأعوان خلال السنة
3- **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية / العدد الجمليللأعوان
2- **وحدة المؤشر:** نسبة
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الأعوان
4- **تاريخ توفّر المؤشر: موفى** السنة
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 80 % سنة 2024
6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للتصرف في الموارد البشرية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية	%	32	65	75	78	80

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

بالنسبة لسنة 2020 فقد تم تقدير 70% كتقديرات أولية لإنجاز دورات التكوين إلا أن نسبة الإنجازات الفعلية كانت قد شهدت تراجع هام حيث بلغت 32 % أي ما يمثل حوالي 45 % نسبة إنجازات فعلية مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى توقف كلي لأنشطة التكوين طيلة فترة الحجر الصحي الشامل في سنة 2020.
بالنسبة للسنوات 2021- 2024 سيتم العمل على الترفيع التدريجي في نسبة المنتفعين بالتكوين وذلك بالترفيع في الإعتمادات المرصودة كما سيتم تنويع مواضيع التكوين المقترحة والمبرمجة بمخططات التكوين السنوية لبلوغ نسبة تقارب 80 %.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

غياب المعطيات المتعلقةبالتقييم الحيني الذي يعتبر ضروريا أو التقييم البعدي (évaluation à froid) وذلك من خلال توجيه استمارات إلى الرئيس المباشر لمعرفة مدى استفادة العون من الدورات التكوينية وذلك لتقدير مدى اسهام هذا المؤشر في تطوير مؤهلات الأعوان وبلوغ الهدف المتعلق بالغرض بصفة عامة..
عدم توفر تطبيقة خاصة بالتكوين تتضمن جميع المعطيات الإحصائية الضرورية وأسماء المنتفعين بالتكوين موزعين حسب مركز العمل والصنف والجنس.

بطـاقة مؤشر عدد18: نسبة الإنـاث المنتفعات بالتكوين

رمز المؤشر:9-1-2-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تحسين التصرف في الموارد البشرية وضمان تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء
2- **تعريف المؤشر**: الترفيع في نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين بوزارة التجارة.
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الإناث المنتفعات بالتكوين / العدد الجملي للإناث بالوزارة * 100
2- **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية.
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية والمالية.
4- **تاريخ توفّر المؤشر: بداية** السنة الموالية للسنة المعنية.
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** نسبة 80 %.
6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة التكوين والترقية والعمل الاجتماعي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين	%	39.3	42.7	67	70	73	76	80

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تمثل نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين نسبة محترمة حيث شهدت نسقا تصاعديا منذ سنة 2017 حيث كانت تقدر ب 39.35% وقد بلغت نسبة 42.7 % سنة 2018 ، وارتفعت سنة 2019 إلى حدود 67% ، ويعود هذا إلى التشريك المتواصل للإناث في جميع الدورات التكوينية وإلى تفعيل مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وإلى تنظيم مصالح رئاسة الحكومة لدورات تكوينية في مجال تدعيم قدرات الإطارات النسائية في المجالات القيادية مما سيساهم في إرتفاع نسبة المنتفعات بالتكوين في السنوات القادمة حيث سنعمل على بلوغ نسبة تتراوح بين 70 و 80 % من نسبة الإناث المشاركات بالدورات التكوينية خلال الفترة 2021- 2023.

3- تحديد أهم النقائص:

- عدم انخراط الهياكل المعنية في العمل على تنفيذ المؤشر.
- إمكانيات مالية محدودة.

بطـاقة مؤشرعدد19: نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات

رمز المؤشر :9-1-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2- **تعريفالمؤشر:** يبين هذا المؤشر الفارق بين ماتم تنفيذه من التعهدات المالية وما تم برمجته خلال السنة وهو يعكس مدى التحكم في قيادة تجسيم البرمجة وواقعية البرمجة مقابل الأهداف المرسومة.
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** إنجازاتالميزانية / تقديراتالميزانية.
2- **وحدة المؤشر:** نسبة.
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الميزانية.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة.
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 98 % سنة 2024.
6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للميزانية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات	%	92.8	96	97	97.5	98

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت إنجازات سنة 2020 دون اعتبار نفقات التدخل مايقارب 93 % وهي نسبة تعتبر غير كافية لتقدير تنفيذ جيد للميزانية. يحظى قسم الاستثمارات بالنسبة الأقل من حيث التنفيذ حيث بلغت 55 % في حين شهد قسم التسيير نسبة تفوق 100 % وقسم التأجير مايقارب 96 % ويفسر هذا التفاوت بالظروف الصحية التي شهدتها سنة 2020 التي أثرت على انطلاق تنفيذ البرامج الجديدة بالاستثمارات أو نسق مواصلة تنفيذ المشاريع.

هذا، ومن المؤمل أن تبلغ هذه النسبة 98 % سنة 2024 وذلك مع بداية الانفراج على مستوى الظروف الصحية العامة بالبلاد سنة 2022 بتركيز بعض التعديلات على مستوى الإشراف على الإستثمارات والتصرف فيها خاصة منها المتعلقة بالإعتمادات المحالة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يتمثل جزء كبير من الاستثمارات بميزانية الوزارة في شكل اعتمادات محالة لفائدة المجالس الجهوية أو في شكل اعتمادات على قروض خارجية موظفة تعهد من طرف وحدة التنسيق والمتابعة لمشروع تنمية الصادرات 3 في شكل سحوبات مباشرة لإنجاز برامج ومشاريع تخضع لإجراءات خاصة وبالتالي فإن التحكم في تنفيذ هذه الاعتمادات لا يرتبط مباشرة أو بصفة فعلية بالمصالح المالية والفنية للوزارة.

يمكن في بعض الحالات العدول عن تنفيذ بعض الأنشطة المبرمجة على مستوى نفقات التسيير بداية السنة وذلك لأسباب موضوعية طارئة رغم توفر الإعتمادات وبالتالي يتم اللجوء إلى استغلال الإعتمادات ذات الصلة في إطار أنشطة أخرى غير مبرمجة مسبقا كتسوية متخلدات تعود لسنوات سابقة وفي هذه الحالة فإن المؤشر قد تغافل عن عنصر هام ألا وهو ربط الموارد بالاستعمالات وبالتالي بيان تنفيذ الميزانية دون بيان مدى تنفيذ الأنشطة المبرمجة بهذا القسم يجعل منه مؤشرا منقوصا بالنظر إلى الهدف الذي ينتمي إليه.

بطـاقة مؤشر عدد 20:
نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنـامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر :9-1-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان** ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريفالمؤشر:** يمكن أنيعكس هذا المؤشر مدى مساهمة البرنامج في الكلفة الثابتة اللازمة لتحقيق أهداف المهمة بشكل عام.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة / جملة تقديراتميزانية المهمة
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الميزانية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 19 % سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للميزانية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنـامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	14.2	16.9	21.8	20	19

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ مستوى الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة خلال سنة 2020 مانسبته14.2 %و سنة 2021 مايقارب 17 % إلا أنها ستشهد ارتفاعا خلال سنة 2022 لتصل إلى 21.8 % ومنها إلى مايعادل 19 % سنة 2024 ومن ثمة يعاود نفس النسق ويفسر ذلك ببرمجة مشاريع جديدة على مستوى نفقات الاستثمار تتعلق أساسا بمشاريع بنية تحتية لفائدة مصالح الوزارة بمختلف الجهات وبالتالي فإن ميزانية البرنامج تعرف وتيرة جيبية (allure sinusoïdale) وذلك تبعا لمواصلة تنفيذ البرنامج المتعلق بتشييد بناءات إدارية لمختلف المصالح الجهوية للوزارة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

تشهد بنية ميزانية برنامج القيادة والمساندة بعض النقائص يفترض تسويتها لاحقا حتى يكون هذا المؤشر عاكسا للقيمة الحقيقية للإعتمادات الخاصة به وتتمثل هذه النقائص في تحميل نفقات من الممكن إعادة توزيعها على البرامج الأخرى كالتي تتعلق باعتمادات الإعلامية بقسم الإستثمارات أو باعتمادات الوحدة العملياتية الثالثة : التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي .

بطـاقة مؤشرعدد 21:
تكلفة التسيير للعون الواحد

رمز المؤشر :9-1-3-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريفالمؤشر:** كلفة التسيير لكل عون تعكس مدى فاعلية المهمة مقارنة بحجم وأهمية الأنشطة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** المواردالمخصصةللتسيير / عددالأعوانالمعنيين
2. **وحدة المؤشر:** قيمة مالية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الميزانية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي** الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 7500 د سنة 2022
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للميزانية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
تكلفة التسيير للعون الواحد	قيمة مالية	4947	5705	6773	7200	7500

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تشهد كلفة التسيير بالنسبة للعون الواحد ارتفاعا وذلك لعدة اعتبارات منها بالأساس تنامي نشاط المراقبة الاقتصادية في الآونة الأخيرة مع تعزيز الجهاز بالعنصر البشري حيث أن جهاز المراقبة لم يشهد طيلة سنوات طويلة تطورا من حيث عدد أعوانه وهو يعد من المجالات التي لا يزال بوسعها أن تشهد توسعا وتطورا متسارعا على مستوى محاور تدخلاته وهو ما يفترض توفير الدعم اللوجستي اللازم في الغرض. إلا أنه سيتم العمل على التقليص قدر الإمكان من الارتفاع المشط للكلفة وجعلها تتناسب وحجم تطور النشاط الرقابي بصفة مباشرة أوغير مباشرة وذلك عبر الآليات التالية:

- إعادة تنظيم منظومة الشراءات وتعزيزها بالموارد البشرية اللازمة.
- مزيد احكام عملية البرمجة السنوية للنفقات والتقيد بها.
- تثمين عنصري الصيانة والاقتصاد في استهلاك واستغلال التجهيزات والمعدات.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

لا يعزى تطور هذا المؤشر إلى المعطيات والعوامل الداخلة في إطار نشاط المهمة فحسب بل يتجاوز حدود ومجال تدخلات الوزارة حيث أن عوامل أخرى خارجية مكونة لسلسلة الكلفة لها تأثير مباشر في استنتاج نتائج المؤشر من ذلك سعر الصرف أو تطور أسعار المواد الأولية والطاقية.

بطـاقة مؤشرعدد 22:
نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية

رمز المؤشر:9-1-4-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير**نشاطالتجارةالالكترونية.
2. **تعريفالمؤشر: تعبّر** نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية عن مدى تقدّم هذا النشاط واقبال المستهلك التونسي على الشراء على الخط وكذلك رغبة المؤسسات التونسيّة في اعتماده كأداة أساسية لتنمية القطاع التجاري، مع أهمية الإشارة إلى أن هذا المؤشر يعكس مدى مساهمة المهمة في التأطير والاندماج في الاقتصاد الرقمي.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: عدد** مواقع التجارة الالكترونية للسنة n - عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة (n-1 /عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة n-1 *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي** الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 35% خلال سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	%	+15%	-39%	+18%	+25%	+35%

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يبين تجميع النتائج الإحصائية الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي أن الانخفاض المسجل سنة 2021 في عدد مواقع الواب المنخرطة بمنظومتي الدفع الإلكتروني إلى قيام شركة نقديات تونس بعملية تحيين لقاعدة البيانات حيث تم حذف عدد هام من مواقع الواب غير الناشطة. إلا ان هذه النسب من المزمع الترفيع فيها خلال السنوات القادمة خاصة مع ترسيخ ثقافة الاستهلاك والدفع عن بعد تبعا للظروف التي فرضها الوضع الصحي سنتي 2020 و2021.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

غياب آلية على مستوى وزارة التجارة وتنمية الصادرات للمتابعة الحينية لمؤشرات التجارة الالكترونية وتحديث المعطيات بصفة منتظمة ووضع النتائج والمعلومات الكافية على ذمة المستهلك والتاجر والمؤسسة وباعثي مشاريع التجارة الالكترونية.

بطاقة مؤشر عدد 23: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية

رمز المؤشر:9-1-4-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير**نشاطالتجارةالالكترونية.

2- **تعريفالمؤشر: يعكس** رقم المعاملات في مجال التجارة الإلكترونية مدى قابلية الإطار التشريعي واللوجستي لاستقطاب المتدخلين في نشاط التجارة عبر المنصات الرقمية.

3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة n– قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة n-1)/قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة n-1 * 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي** الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 38 % خلال سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	%	+28%	+30%	+33%	+33%	+38%

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تتطلع المهمة إلى تحقيق نتائج إيجابية في تطور رقم المعاملات التجارية المنجزة عبر المنصات الإلكترونية خلال سنوات 2022-2024 وذلك بنسب سنوية تتراوح بين 33% و38 % توازيا مع تطور عدد المواقع الإلكترونية التي تعنى بنشاط التجارة الإلكترونية.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ضرورة ان يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المبادلات الإلكترونية التي تتمّ عبر شبكات التواصل الاجتماعي عبر مزودي الخدمات اللوجستية والتي تتمّ في أغلب الحالات نقدا مع تكثيف حملات تحسيس التجار على اعتماد الدفع على الخط.

2
بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقات الفاعلين العموميين
المتدخلين في برنامج التجارة الداخلية

بطـاقة عدد1: الشركة التّونسيّة لأسواق الجملة

I- التعريـــف:

1. **النشاط الرئيسي:** تسيير السّوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة
2. **مرجع الإحداث:** إحداث الشّركة التّونسيّة لأسواق الجملة بمقتضى قانونها الأساسي المؤرّخ في 11 فيفري 1980 والقرار الجلسة العامّة التّأسيسيّة بتاريخ 4 ديسمبر 1980 وتمّ تكليفها بتهيئة وتسيير السوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة تبعا للأمر عدد 125 لسنة 1985 المؤرّخ في 25 جانفي 1985.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج :**(2007-2011)

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

- بإعتابر أن الشركة التونسية لأسواق الجملة فاعلا عموميا منضويا في برنامج التجارة الداخلية، سيتم تحديد المحاور الإستراتيجية الراجعة لها كما يلي:

*المساهمة في انتظامية التزويد،
*المساهمة في تعزيز حماية المستهلك،
*المساهمة في الحفاظ على القدرة الشرائية.

2. أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية:

***في إنتظامية التزويد:**

- مواصلة تأهيل البنية التحتية للسوق وتطويره والضغط على أعباء الشركة،
- حلحلة الإشكاليات المتعلقة بملف وحدة تثمين النفايات والبحث عن السبل الممكنة لتشغيلها وإيجاد طريقة إستغلال مثلى،
- العمل على إيجاد مناخ محفز لإستقطاب أكثر عدد ممكن من المزودين،
- تحسين جودة الخدمات المسداة والحرص على ضمان شفافية المعاملات وإنتظامية التزويد،
- تطوير سياسات ترويجية لمنتجات الفلاحة والصيد البحري،
- مساندة مجهودات الدولة في تعديل السوق خصوصا في فترات تقاطع الإنتاج والنقص والمواسم الإستهلاكية الكبرى.

*** في تعزيز حماية المستهلك**:

- دعم وتأطير وتكوين هياكل حفظ الصحة،
- تهيئة البنية الأساسية للمخبر الصحي بالمؤسسة ودعمه بالتجهيزات والمعدات اللازمة،
- مزيد تفعيل عمل المراقبة الليلية نظرا لطبيعة نشاط السوق،
- تعزيز الإجراءات التقنية التي من شأنها أن تضمن نزاهة وشفافية المعاملات وجودة البضاعة المعروضة للبيع عن طريق: تركيز شاشات إلكترونية داخل الأجنحة وتكثيف عمليات المراقبة بالفيديو.

*** في الحفاظ على القدرة الشرائية**:

-تطوير منظومة الفوترة المتداولة حاليا بالسوق ومساعدة هياكل الرقابة على أداء مهامهم،
-الحرص على تصدير الخبرات والمعارف الفنية للشركة إلى جل أسواق الجملة المتواجدة داخل أنحاء الجمهورية وخصوصا المتعلقة بنظام بيوعاتها.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

تساهم الشركة التونسية لأسواق الجملة بطريقة مباشرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك في الجوانب المتعلقة بالتزويد وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك.

وقد تم لهذا الغرض إعتماد المؤشرات التالية لتحقيق الهدف:

مؤشر قيس نجاعة التدخل في تسوية النزاعات المتعلقة بالتزويد.

4. الإجراءات المصاحبة:

- تحيين النظام الداخلي للسوق وذلك في إطار تامين شفافية المعاملات التجارية وسعيا إلى ضمان حقوق المنشأة.
- مراجعة النظام الأساسي الخاص بأعوان الشركة وذلك تماشيا مع الرؤية الإستشرافية الرامية إلى تطوير وتعصير آليات العمل داخل السوق
- مراجعة الهيكل التنظيمي للشركة وذلك في إطار تحديث آليات العمل بالمؤسسة وتماشيا مع التنقيحات المحدثة في مجال تسيير وحوكمة التصرف في المنشأت العمومية وسعيا إلى تطوير السوق ليكون مواكبا لمستجدات الحاصلة في مجال الجودة والرقمنة.
- تحيين النظم المعلوماتية والعمل بالمخطط المديري للإعلامية بما يواكب التطورات الحاصلة في مجالالإستثمار في الدراسات والبرمجيات الإعلامية التي من شأنها أن تضمن حسن التصرف في إدارة شؤون الشركة على غرار:
  *تعميم التوثيق الإلكتروني للأرشيف لكافة المصالح
  *تطبيق قواعد السلامة المعلوماتية والقيام بالتدقيق الدوري في المجال
  *حفظ النظام المعلوماتي للسوق في مواقع مختصة وخارج أسوار المؤسسة طبقا للمواصفات المعمول بها في المجال
- تدعيم الشركة بإطارات جديدة.

بطـاقة عدد2: الديوان التونسي للتجارة

I- التعريـــف:

1. **النشاط الرئيسي:** توريد وتزويد السوق الداخلية بالمواد الاستهلاكية الحساسة ذات الصبغة الاستراتيجية (السكر-القهوة – الشاي – الأرز).
2. **مرجع الإحداث:** المرسوم عدد 6 لسنة 1962 المؤرخ في 03 أفريل 1962.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج:** 05 جوان 2010.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

تأمين حاجيات السوق المحلية من بعض المواد الاستهلاكية الأساسية ذات الأثمان المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز) بصفة مستمرة ومنتظمة والحرص على توفير المخزون الاحتياطي الضروري من هذه المواد على مستوى مختلف الجهات.

2. أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية:

أهداف الديوان التونسي للتجارة:

- انتظامية تزويد السوق المحلية من بعض المواد الإستهلاكية ذات الأثمان المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز)
- تكوين المخزونات الاحتياطية الضرورية لهذه المواد بمختلف الجهات يضمن تزويد السوق باستمرار.
- توريد بعض المواد الظرفية لتعديل مسالك التوزيع إذا ما اقتضت ظروف السوق الداخلية وذلك بتكليف من سلطة الإشراف.

ويوافقهاالهدف الأول: ضمان انتظامية التزويد التابع للبرنامج الأول: التجارة الداخلية.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- يساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك وذلك من خلال:
- المساهمة في انتظامية تزويد السوق المحلية ببعض المواد الإستهلاكية ذات الأثمان المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز)،
- تكوين المخزونات الاحتياطية الضرورية لهذه المواد بمختلف الجهات لضمان تزويد السوق باستمرار.
- توريد بعض المواد الظرفية لتعديل مسالك التوزيع إذا ما اقتضت ظروف السوق الداخلية وذلك بتكليف من سلطة الإشراف.
- هذا إلى جانب مساهمته في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث للبرنامج المتعلق تعزيز وتطوير النسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع من خلال مساهمته المباشرة في تمويل مشروع تطوير المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان.

✓ المؤشرات الخاصة بالديوان:

مؤشر قيس الآداء	طريقة الإحتساب	النسبة المستهدفة للمؤشر
فترة التغطية لكل مادة	كمية المخزون في موفى كل شهر /كمية المبيعات الشهرية	شهرين والنصف على الأقل لكل مادة

➢ مكمل للمؤشر 1.1.1.1: نسبة الكميات المعروضة بأسواق الجملة/الإنتاج الوطني التابع للبرنامج الأول: التجارة الداخلية.

4. أهم الأنشطة:

أهم الأنشطة المعهودة للديوان التونسي للتجارة:

- تأمين حاجيات السوق الداخلية من بعض المواد الإستهلاكية الأساسية ذات الأسعار المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز).
- التصرف في مخزون إستراتيجي يغطي حاجيات 2 إلى 3 أشهر إستهلاك من هذه المواد.
- إنجاز بعض الواردات ذات الصبغة الظرفية.
- المساهمة في تكوين وتمويل المخزونات التعديلية من بعض المواد الظرفية.
- المراقبة الفنية لجودة المنتوجات الغذائية المعدة للتصدير.
- المساهمة في النهوض بقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية عن طريق متابعة كراس الشروط الخاص بتسويق معدات النقل البري.
- الإشراف على إنجاز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان.
- المشاركة في مشروع المنصة الإلكترونية لتجارة التوزيع.

5. الإجراءات المصاحبة:

- ✓ **مساندة مالية:** تحمل الدولة للقروض البنكية البالغة 220 م.د على غرار ما تم اتخاذه في سنة 2011 بخصوص خلاصها للقرض المقدر بـ 150م.د، ويصبح بذلك دينا تجاه الدولة مما سيمكن الديوان من إيقاف نزيف الأعباء المالية المقدرة بـ22م.د سنة 2022 (يقع تضمينها في ميزانية الدولة لسنة 2022).اعفاء الديوان من خلاص الدين تجاه الخزينة العامة المسند للديوان بقيمة 50 م د سنة 2017اسناد الديوان تسبقة مالية بقيمة 60 م د لتغطية العجز في السيولة بعنوان سنة 2022 حسب ما يبينه الجدول التأليفي لأهم الموارد ومصادرها وأهم نفقات التصرف والاستثمار لسنة 2022.
- ✓ **المصادقة على بعض النصوص التنظيمية:** تفعيل أحكام الفصلين 14 و15 من المرسوم المتعلق بإحداث الديوان حول منحة التوازن وتسبقة من الخزينة.
- ✓ **تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية:** لا يسمح الهيكل الحالي بمواكبة التطورات على مستوى التنظيم وطرق التصرف والتخطيط الاستراتيجي والرقمنة والتصرف في الكفاءات البشرية من ذلك غياب هياكل تعنى باليقضة الاستراتيجية والتنظيم والتخطيط والتطوير الرقمي. مما يستوجب الإسراع للمصادقة على مشروع الهيكل التنظيمي الجديد المقترح لتنظيم العمل بالمؤسسة.

بطـاقة عدد3: شركة معرض نـابل

I- التعريـــف:

1. **النشاط الرئيسي:** تنظيم المعارض والتظاهرات التجارية
2. **مرجع الإحداث:**
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و والفاعل العمومي (إذا وجد):** لا يوجد

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية: تساهم الشركة من خلال تنظيم التظاهرات التجارية بالتعريف بالمنتوجات خاصة الوطنية منها كما أن للشركة دور في إيجاد علاقات تجارية بين المنتجين والتجار من جهة والمنتجين والمستهلكين من جهة أخرى، أما بالنسبة لصغار الحرفيين خاصة في قطاع الصناعات التقليدية فإن شركة معرض نابل توفر الفضاء لترويج منتوجاتهم قصد المحافظة على ديمومة هذه الموارد. كما تلعب الشركة دورا هاما في التعريف بالمخزون الحضاري والثقافي الوطني لدى السياح الأجانب.

2. أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية:

-العمل على حل الإشكاليات العقارية للشركة لتمكينها من انجاز الإستثمارات اللازمة لتأهيل مختلف المباني الحالية وإنجاز فضاءات حديثة أخرى تستجيب لمتطلبات مختلف القطاعات وكذلك تطوير وتنويع مداخليهاالضمان ديمومتها وتطويرها وتحديثها،

-القيام بدارسة تأهيل شاملة لشركة معرض نابل عبر إحدى مكاتب الدراسات المختصة لتنويع أنشطتها وتحسين البنية التحتية ومعدات العمل وتنمية الموارد البشرية،

-تثمين الدور الهام في التنمية الاقتصادية في ولاية نابل وفي الجمهورية التونسية عامة عبر تنظيم وتطوير وتحديث مختلف المعارض والتظاهرات التجارية،

-تثمين كل مميزات المعرض والعمل على تطوير وتنويع مصادر مداخيل الشركة لضمان ديمومتها وتطويرها وتحديثها،

-إعداد وإتمام كل النصوص التنظيمية للشركة على غرار النظام الأساسي للاعوان والتنظيم الهيكلي للشركة،

-تكوين وتأهيل الموارد البشرية العاملة بالشركة.

- العمل على تحقيق مختلف الأهداف المضمنة بهذه الوثيقة وتنقيحها وتحيينها وملائمتها مع كل المستجدات على مستوى المناخ الاقتصادي العام والقانوني للشركة.

-إعلام وزارة الإشراف في الإبان بكل المستجدات المتعلقة بنشاط الشركة وخاصة تلك التي تعيق تحقيق مختلف الأهداف.

-تقديم تقرير سنوي حول التقدم في تحقيق الأهداف.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة غير مباشرة

4. أهم الأنشطة: إن في صورة عدم إيجاد حل لتسوية الوضعية العقارية للشركة مع بلدية نابل فإنه سوف يقتصر نشاط الشركة على التظاهرات المعتادة ومنها:

-الدورة الرئيسية لمعرض نابل الدولي،

-معرض الصناعات التقليدية

-معرض الكتاب

-معرض التسوق

وسيتم العمل على تنظيم معرض وتظاهرات أخرى بالتنسيق مع كافة المتدخلين في القطاعات المعنية.

5. الإجراءات المصاحبة:تعتمد شركة معرض نابل على مواردها المالية الذاتية كما يقع دعم الموارد البشرية بحسب الأنشطة التي تقوم بها على مدار السنة

بطـاقة عدد4: شركة اللحوم

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي: انتاج وتجارة اللحوم
2. مرجع الإحداث: العقد التأسيسي بتاريخ 15 ماي 1961
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي (إذا وجد):سنة 2009

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:
- إعادة الهيكلة المالية لشركة اللحوم من خلال وضع خطة عمل لتطهيرها وإعادة هيكلتها تمّ عرضها على أنظار وجلس وزاري بتاريخ 2016/04/25 .
- تعديل السوق كآلية من آليات الدولة : التحكّم في الأسعار والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك.
- المساهمة في النهوض بمنظومة اللحوم الحمراء

2. أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية:

✓ **ضمان انتظامية التزويد:**
- ضمان انتظامية التزويد والضغط على الأسعار من خلال توريد اللحوم،
- تعديل الأسعار قصد المساهمة في المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك،
- توفير الاضاحي خلال فترة عيد الأضحى وضرب الإحتكار.

✓ **تنظيم مسالك التوزيع:**
- حماية المتدخلين (مستهلك، فلاح، تاجر،...) بسوق الدواب من خلال تأمينه،
- حماية المستهلك من خلال توفير خدمات ذبح بالمسالخ مجهزة بمعدات ضرورية لضمان الشروط الصحية والبيئية،
- حسن استعمال المساحات المتوفرة بحرم الشركة من خلال توفير فضاءات شاغرة للمتدخلين في القطاع.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: تعمل شركة اللحوم تعديل السوق من خلال توفير اللحوم بأسعار مرجعية للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك إلى جانب تدخلاتها خلال مواسم الاستهلاك الكبرى (رمضان وعيد الأضحى) قصد الحد من ارتفاع الأسعار ومن عمليات المضاربة من ناحية وإسداء الخدمات المتعلقة بجل حلقات منظومة اللحوم الحمراء من ناحية أخرى.

وتندرج مهام شركة اللحوم ضمن استراتيجية برنامج التجارة الداخلية صلب وزارة التجارة وتنمية الصادرات في المحور الإستراتيجي الأول المتعلق بضمان سوق متوازن ونزيه وتعزيز حماية المستهلك.

4. الأنشطة: ينقسم نشاط شركة اللحوم إلى:

4-1-1- نشاط تجاري:
✓ نشاط تعديلي عبر توريد اللحوم: تزويد تونس الكبرى وبعض الولايات الداخلية،
✓ نشاط قار تسويق اللحوم بالتفصيل: من خلال نقاط بيع اللحوم التابعة لها مباشرة أو تحت علامة شركة اللحوم.

4-1-2- نشاط خدماتي:
✓ تأمين فضاء سوق الدواب للمتدخلين في القطاع لبيع وشراء المواشي مقابل معلوم انتصاب،
✓ التصرف في مسالخ بمقر الشركة لتوفير خدمات ذبح المواشي للمتدخلين في القطاع مقابل معلوم ذبح
✓ وضع بعض الفضاءات الشاغرة (بيوت تبريد، محلات، إسطبلات) للمتدخلين مقابل معلوم كراء.

4-2- الإستثمارات والمشاريع الكبرى:

أصبحت شركة اللحوم خلال السنوات الأخيرة تعاني من صعوبات مالية استوجبت اقتراح جملة من الحلول لتجاوزها من خلال تطوير أنشطتها وتنمية نتائجها والمحافظة على ديمومتها وذلك بوضع خطة عملية قصد هيكلة وضعيتها المالية في مرحلة أولى وتأهيلها عبر تحويلها إلى قطب فني للحوم الحمراء في مرحلة ثانية بإعتبار جمع مركبها لفضاءات وأنشطة تهم جل حلقات منظومة اللحوم الحمراء.

وفي إنتظار عرض برنامج الأستراتيجي على أنظار مجلس وزاري للمصادقة النهائية ستواصل شركة اللحوم نشاطها المعتاد حيث تعتزم إنجاز برنامج أنشطة يهدف إلى:
-تحقيق توازناتها المالية،

-تأمين انتظامية التزويد والمساهمة في التحكم في الأسعار وحسن سير المعاملات بقطاع اللحوم الحمراء (ترشيد المستهلك، تزويد السوق، التحكم في الأسعار، تعزيز حماية المستهلك...)،
-تطوير أنشطة الخدمات وتأهيل وحدات الاستغلال بما يستجيب للمواصفات والمعايير والشروط الصحية المحددة في الغرض.
-العمل على أن تصبح شركة اللحوم مشروعا نموذجيا (قاطرة) يقتدى بها في النهوض بمنظومة اللحوم الحمراء وذلك بعد إتمام عملية التأهيل وتطوير نشاط الشركة.

بطـاقة عدد5: شركة أسواق الإنتاج بالوسط

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** بعث وتسيير والتصرف في سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشية بسيدي بوزيد الموجه للمنتجين من خلال تثمين وتسويق المنتجات الفلاحية.
2. **مرجع الإحداث:** الفصل 8 من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 1 فيفري 1989 المتعلق بمساهمات والمنشأت والمؤسسات العمومية.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و والفاعل العمومي (إذا وجد):** لا يوجد

II- الاستراتيجية والاهداف:

1. **الاستراتيجية:** بعث وتسيير والتصرف في سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشية بسيدي بوزيد الموجه للمنتجين من خلال تثمين وتسويق المنتجات الفلاحية.
2. **أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية:** تحديد أهم الأهداف الخاصة بالفاعل العمومي والتي تتوافق كليا أو جزئيا مع أهداف وأولويات البرنامج (ذكر أهداف المنشأة/المؤسسة العمومية وما يقابلها من أهداف البرنامج).
3. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة مباشرة.
4. **أهم الأنشطة**: نظرا لعدم إستكمال إنجاز دراسة جدوى قابلية الإنجاز الفني والمالي لسوق الإنتاج والتي من المفروض أنها ستحدد الإستراتيجيات العامة للشركة وأهدافها، طرق التصرف في مكونات المشروع، المنظومة الجبائية، نظام الإستخلاص والتوجهات المالية، وعليه لا يمكن التطرق لتفاصيل هذا العنوان حاليا.
5. **الإجراءات المصاحبة**:(مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...)

بطـاقة عدد6: الوكالة الوطنية للمترولوجيا

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي**: تنفيذ سياسة الحكومة في مجال المترولوجيا (القانونية والصناعية والعلمية) وفق التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة، وفي إطار احترام القواعد والمواثيق الدولية التي تفرضها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي ودول العالم العربي والمنظمة العالمية للتجارة.
2. **مرجع الإحداث**: القانون عدد 12 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة (إذا وجد).**

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية:** تمكين البلاد التونسية من امتلاك بنية تحتية مترولوجية متطورة تساهم في ضمان حماية المستهلك وشفافية المعاملات وتستجيب للالتزامات الدولية وتواكب المستجدات العالمية في المكونات الثلاث للمترولوجيا ذات الصلة بالمستهلك والمتعامل الاقتصادي والبحث العلمي وذلك بصفة دائمة بما يسهم في:
   - التموقعوالإندماج الناجع في النظام الدولي للمترولوجيا،
   - ايجاد مرجعية علمية في مجالات القيس وتقييم المطابقة وتحسين نسبة التغطية،
   - تحديث طرق الرقابة المترولوجية القانونية وتوسيع مجالات التدخل،
   - تطويع معايير وتكنولوجيات القيس لتنمية القدرة التنافسية للمنتجات التونسية ولحماية المستهلك،
   - تركيز روابط مشتركة بين جامعات التعليم العالي ومراكز التكوين والبحث العلمي والصناعة من جهة والوكالة الوطنية للمترولوجيا من جهة أخرى،
   - توسيع مجال تدخل الوكالة في مجالات ذات أولوية من ذلك الصحة والبيئة والنقل والسلامة،
   - دعم واستثمار الترابط الوثيق بين المكونات الثلاث للمترولوجيا،
   - اعتماد الوكالة الوطنية للمترولوجيا كهيكل للإشهاد بالكفاءة وللإشهار كذلك بنظم الجودة.
2. **أهم أولويات وأهداف الوكالة الوطنية للمترولوجيا**
   - ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك
   - تحسين نسبة التغطية في مجال المراقبة المترولوجية.
   - مزيد ضبط الاجراءات المتعلقة بالرقابة المترولوجية والعمل على احترامها.
   - رقمنة اجراءات المراقبة المترولوجية وشروط ممارسة النشاط ومتابعته في القطاع من خلال تمكين المتعاملين مع الوكالة من منصة الكترونية تمكنهم، عن بعد، من التواصل مع الهياكل الفنية والإدارية واتمام ما أمكن من الإجراءات عبرها.
   - توسيع مجالات المراقبة المترولوجية.
   - توحيد اجراءات المراقبة المترولوجية واحترام آجالها وإجراءاتها في جميع المراحل.
3. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة مباشرة.
4. **أهم الأنشطة**:
5. **الإجراءات المصاحبة:**
   - انتداب تقنيين اختصاص مترولوجيا.
   - مساندة مالية من ميزانية الدولة (وزارة التجارة) لاقتناء أدوات قيس خصوصية في مجال الرقابة (أدوات قيس كتلة أحجام السوائل، أدوات رقابة المواد المجمدة، ...)
   - تكفل الدولة بمساهمات البلاد التونسية في المنظمات الدولية الناشطة في مجال المترولوجيا.
   - رصد اعتمادات من ميزانية الدولة تمكّن الوكالة من الاستثمار في المترولوجيا الصناعية.

بطاقات الفاعلين العموميين
المتدخلين في برنامج التجارة الخارجية

بطاقة عدد 6 : غرفة التجارة والصناعة للشمال الشرقي ببنزرت

I. التعريف :

1- **النشاط الرئيسي :**تساهم في النهوض بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات والصناعات التقليدية والحرف
2- **ترتيب المنشأة:**ج
3- **مرجع الاحداث :** الأمر عدد 79 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007 المتعلق بإحداث غرف التجارة والصناعة
4- **مرجع التنظيم الإداري والمالي :**
*الأمر عدد 1331 لسنة2013 المؤرخ في 7 مارس 2013
*قرار وزير التجارة المؤرخ في 25 نوفمبر2010 المتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي النموذجي لغرف التجارة والصناعة

II. اطار الأداء :

1- **الاستراتيجية العامة** : المساهمة في النهوض بالقطاع الخاص ودعم المبادرة والاستثمار والمشاريع الهيكلية في جهة بنزرت

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

-المساهمة المباشرة: تنظيم التظاهرات وتوفير فرص الشراكة لفائدة مؤسسات الجهة والتي من شأنها أن إعادة نسق التصدير الذي شهدا تراجعا كبيرا بفعل جائحة كوفيد 19
-المساهمة غير المباشرة: المساهمة مع الفاعلين الجهويين في تنفيذ بعض البرامج خاصة الهيكلية منها

3-أهم الأهداف والأولويات :

-إعادة نسق التصدير الى نسقه العادي قبل الجائحة
-تنظيم بعض التظاهرات التي تهم الشأن الاقتصادي خاصة أن سنة 2021 تم الاقتصار فيها على التظاهرات عن بعد والتي لا يمكن أن تفي بالغرض
-الترفيع في عدد الدورات التكوينية
-لعب دور الوساطة بين المؤسسات الجامعية ومؤسسات التكوين المهني من جهة والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى
-تطوير الاقتصاد الأزرق في جهة بنزرت
-تحسين مناخ الاستثمار حول بحيرة بنزرت

4-مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

-عدد الأسواق الجديدة
-عدد شهادات المنشأ
-عدد المتكونين(التكوين الأساسي والمستمر)
-تناول ملف الاستثمار في المجال الثقافي
-العمل على تطوير قطاع النسيج في ولاية بنزرت
-تطوير الصناعة الذكية بجهة بنزرت

5- الإجراءات المصاحبة :

-رصد ميزانية خاصة لتطوير بعض القطاعات (الاقتصاد الأزرق الصناعات الذكية)
-العمل على تدعيم ميزانية الغرفة بشكل يخول لها تنفيذ برامجها

-تفعيل دور اللجان صلب الغرفة
-العمل على تفعيل قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام

III . الميزانية

يقع اعداد الميزانية التقديرية للغرفة خلال شهر أكتوبر وعرضها على هيئة الغرفة

بطاقة عدد7 : غرفة التجارة والصناعة للوسط

I.التعريف :

1-النشاط الرئيسي:تساهم غرف التجارة والصناعة في نطاق دوائرها الترابية في النهوض بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات والصناعات التقليدية والحرف الصغرى وذلك من خلال توفير خدمات ذات قيمة مضافة بما ييسر نشاط المؤسسة سواء داخل تونس أو خارجها

2-ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية ذات مصلحة اقتصادية لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالتجارة

3-مرجع الاحداث: قانون عدد 75 لسنة 2006 المؤرخ في 30 نوفمبر 2006 والمتعلق بغرف التجارة والصناعة والأمر عدد 79 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007 المتعلق بإحداث غرف التجارة والصناعة

4-تاريخ امضاء اخر عقد برامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة /المؤسسة:

تم توقيع عقود برامج بين غرفة التجارة والصناعة للوسط ومراكز أعمال سوسة، المنستير المهدية والقيروان وكل من وزارة التجارة ووزارة الصناعة سنة 2007 وهي عقود يتم تحيينها سنويا بمقتضى برامج عمل يتم ضبطها بين الغرفة وكل مركز أعمال، للتذكير لم يتم تحيين العقود المذكورة منذ سنة 2012

II .اطار الأداء :

1- الاستراتيجية العامة: تهدف الاستراتيجية العامة لغرفة التجارة والصناعة بالوسط في اطار برنامج التجارة الخارجية الى تدعيم التوجهات الاستراتيجية للوزارة وذلك من خلال :

***مواصلة مساندة المؤسسات المصدرة المنتصبة بجهة الوسط :**

-توفير المعلومات المتعلقة بإجراءات التصدير
-تقديم الإحاطة والمرافقة المشخصة من طرف الخبراء في هذا المجال
-الادلاء بشهادات المنشأ
-الادلاء بالشهادات التي يطلبها الصناعي أو التاجر أو الحرفي أو مسدي الخدمات سواء لاستعمالها داخليا أو خارجيا
- الادلاء بشهادات البيع الحر

***دعم علاقات التعاون والشراكة:**

-ابرام اتفاقيات تعاون مع الغرف الأجنبية
-تنظيم بعثات رجال أعمال الى الخارج
-تشريك المؤسسات في المعارض والمنتديات الدولية
-عقد لقاءات شراكة ثنائية بالداخل والخارج
-استقبال الوفود الأجنبية

***دعم القدرة التنافسية للمؤسسات المصدرة:**

-تنظيم دورات تكوينية تستجيب لحاجيات المؤسسات المصدرة
-تقديم الإحاطة والمرافقة المشخصة للمصدرين من طرف خبراء في المجال
-مزيد التعريف باليات المساندة الفنية والمالية التي توفرها الدولة للمؤسسات المصدرة (صندوق النهوض بالصادرات برنامج تصدير+..)
-إرساء برامج دعم لفائدة المصدرين بالتعاون مع الهياكل الأجنبية للتمويل

***مرافقة المؤسسات لاكتساح أسواق جديدة وتنمية صادراتها من خلال :**

-اعداد دراسات لأسواق خارجية
-التعريف بمؤسسات الجهة عن طريق الصالون الافتراضي

- توفير بورصة أعمال خاصة بفرص الأعمال

***دعم الاعلام التجاري**

-التوجيه والإرشاد حول احداث المؤسسات وتطويرها

-توفير المعلومات والتشاريع المتعلقة بمحيط الاستثمار والأعمال

-توفير الدراسات الاقتصادية والقطاعية حول جهة الوسط

-نشر المعلومة الاقتصادية والتشريعية المتعلقة بالمؤسسات

-الإحاطة بالمؤسسة ومساندتها لتطوير نشاطها من خلال تنظيم جلسات وورشات عمل قطاعية وندوات إعلامية وتحسيسية وتنظيم زيارات ميدانية

-تنظيم لقاءات شراكة وربط صلة على الصعيد الوطني

***إصدارات الغرفة :**

-نشرية الغرفة/شهرية

-نشرية اقتصادية وتشريعية أسبوعية

***الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة :**

-تنظيم لقاءات فردية مع الخبراء في مجال التسويق،التصدير،التجارة الالكترونية والتصرف في المؤسسات

-العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المؤسسات وذلك بتنظيم لقاءات مباشرة بين ممثلي الإدارات العمومية وأصحاب المؤسسات

-تمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة من تمويل برامج تطوير مشاريعهم وذلك بتنظيم لقاءات مع مؤسسات التمويل

-وضع برامج خصوصية لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة تهدف الى مرافقة هذه المؤسسات عبر خبراء مختصين

***التكوين :**

-**التكوين الأساسي** : تأمين التكوين الأساسي من خلال مدرسة التجارة التابعة للغرفة وذلك من في مختلف الاختصاصات لفائدة الشباب وذلك لتسهيل اندماجهم في سوق الشغل وتمكينهم من الحصول على :

- شهادة منظرة في المؤهل التقني المهني محاسب منشأ
- شهادة التقني السامي في التجارة الدولية
- شهادة التقني السامي في المحاسبة والمالية
- شهادة التقني السامي في مساعد إدارة

-**التكوين المستمر** : مساندة الغرفة للمؤسسات لتطوير وتنمية مواردها البشرية من خلال تنظيم دورات تكوينية في مختلف الاختصاصات والمجالات المتعلقة بنشاط المؤسسة وذلك عن طريق دورات تكوينية ودروس صيفية ومسائية في العديد من المجالات على غرار التجارة الدولية ، المحاسبة الإعلامية، التسويق ، الموارد البشرية، المعاملات الديوانية معايير الجودة اللغات الأجنبية إدارة الأعمال

3- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

أهداف برنامج التجارة الخارجية	مساهمة غرفة التجارة والصناعة للوسط
الهدف 1.2 : تنمية المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي	مساهمة مباشرة
الهدف 2.2 : الدفاع التجاري	مساهمة غير مباشرة

3-أهم الأهداف والأولويات:

أهداف برنامج التجارة الخارجية	أهداف غرفة التجارة والصناعة للوسط
الهدف 1.2 : تنمية المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي	الإحاطة بالمؤسسات لتنمية صادراتها من خلال تدعيم العلاقات الثنائية وتعزيز الشراكة التجارية
الهدف 2.2 : الدفاع التجاري	تحسين مناخ الأعمال بالجهة

III . الميزانية

			السنة المقبلة (تقديرى) Prévison 2022	السنة Réalisation Total 30sept2021	السنة المقبلة (تقديرى) Prévison 2021	السنة Réalisation Total dec2020	السنة المقبلة (تقديرى) Prévisons 2020	السنة Réalisation Totale 2019	السنة الجارية (تقديرى) Prévison 2019	
										الجزء الأول: المداخيل الاعتيادية
			105000,000	77752,250	100000,000	115425,000	120000,000	115880,000	100000,000	الصنف الأول: بيع مطبوعات التجارةالخارجية
1000		بيع السندات الديوانية	95000,000	73455,750	90000,000	109017,000	110000,000	108875,000	50000,000	
1001		بيع شهادات المنشأ	10000,000	4296,500	10000,000	6408,000	10000,000	7005,000	50000,000	
			429000,000	397517,768	207000,000	188457,600	250000,000	280421,000	329894,000	الصنف الثاني: مداخيل عمليات التصدير
2000		مداخيل اسناد شهادات المنشأ	420000,000	396002,568	198000,000	181915,000	240000,000	275938,000	310000,000	
2001		خدمة اسناد شهادات مختلفة	5000,000	924,200	5000,000	4523,600	8000,000	2070,000	8000,000	
2002		تأشيرة الوثائق والفواتير وقائمات التعبئة	2000,000	518,000	2000,000	1207,000	2000,000	1413,000	2000,000	
2003		مداخيل أخرى متعلقة بعمليات التصدير (وَجمة وثائق، نماذج التوقيع، مداخيل إسناد دفتر ATA...الخ)	2000,000	73,000	2000,000	812,000	0,000	1000,000	9894,000	
			10000,000	5750,000	10000,000	6730,000	10000,000	8660,000	10000,000	الصنف الثالث: معاليم الاخواط بقوفلة التجارةو الصناعة
3000		إخواط أشخاص طبيعيين	1000,000	120,000	1000,000	150,000	1000,000	60,000	1000,000	
3001		اخواط أشخاص معنوية	9000,000	5630,000	9000,000	6580,000	9000,000	8600,000	9000,000	
			41000,000	32651,000	46000,000	41706,000	47000,000	64656,000	67090,000	الصنف الرابع: مداخيل التكوين
4000		مداخيل التكوين الأساسي (نظام تقني مهني، نظام تقني سامي، ماجستير ...الخ)	35000,000	26610,000	40000,000	39430,000	37000,000	48854,000	53980,000	
4001		مداخيل التكوين المستمر	6000,000	6041,000	6000,000	2276,000	10000,000	15802,000	13110,000	
4002		مداخيل دوراتالتكوين								
			2200,000	0,000	2200,000	1280,000	2000,000	1020,400	1200,000	الصنف الخامس: خدمات أخرى متصلة بالإحاطة بالمؤسسات
5000		خدمات نسخ الوثائق						25,400		
5001		بيع وثائق غرف التجارة								
5002		خدمات أخرى بمقابل	2200,000	0,000	2200,000	1280,000	2000,000	995,000	1200,000	
										الصنف السادس: مداخيل النظاهرات الاقتصادية
			587200,000	513671,018	365200,000	353598,600	429000,000	470637,400	508184,000	مجوع المداخيل الاعتيادية
										الجزء الثاني: المنح
										الصنف السابع:منحة الدولة ومنحة صندوق النهوض بالصادرات
7000		منحة الدولة	50000,000	0,000	50000,000	64000,000	70000,000	70000,000	70000,000	
7001		منحة صندوق النهوض بالصادرات	50000,000	38642,000	50000,000	25000,000	50000,000	25000,000	50000,000	
			0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		23212,000	الصنف الثامن: منح أخرى DRIVE
			100000,000	38642,000	100000,000	89000,000	120000,000	95000,000	143212,000	□□□□ □□□□
			127000,000	4440,667	140000,000	215751,000	140000,000	70000,000	70000,000	الجزء الثالث: إيرادات التوظيفات
										الجزء الرابع: استرجاع منخلفات بالذمة
			814200,000	*556753,685*	*605200,000*	*658349,600*	*689000,000*	*635637,400*	*721396,000*	□□□□ □□□□

بطاقة عدد8 : غرفة التجارة والصناعة بالوطن القبلي

I.التعريف :

1-النشاط الرئيسي:يعود انشاء غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي الى سنة 1994 وهي تعمل على تكريس التوجهات الاقتصادية الوطنية على المستوى الجهوي من خلال توفير عديد الخدمات للصناعيين والتجار ومسدي الخدمات المتواجدين بدائرتها الترابية بما ييسر علاقاتهم التجارية سواء داخل تونس أو خارجها

تساهم غرفة التجارة والصناعة في تطاق حدودها الترابية (ولايتي زغوان ونابل) في النهوض بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات وكذلك بأنشطة الصناعات التقليدية والحرف والخدمات المضبوطة بالتشريع المتعلق بتنظيم قطاع الحرف. وتتولى غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي لهذا الغرض القيام بالمهام التالية:

- المساهمة في النهوض بالقطاع الخاص ودفع المبادرة والاستثمار في الجهات
- مد السلط العمومية بكل المقترحات والآراء والمعلومات المتصلة بالقطاعات والأنشطة الراجعة لها بالنظر وخاصة منها المتعلقة بـ: الاتفاقيات االدولية ذات العلاقة بمجال نشاطها، تبسيط الإجراءات الإدارية المتصلة بالمؤسسة
- المساهمة في توطيد علاقات التعاون والشراكة مع الخارج من خلال: ابرام اتفاقات مع الغرف الأجنبية للتجارة والصناعة بهدف تنمية فرص الاستثمار والشراكة وتطوير المبادلات التجارية على صعيد الجهة
- التكوين والاعلام الاقتصادي عن طريق:

-ضمان التكوين المستمر والاتقان لفائدة منخرطيها
-تنظيم دورات وندوات تكوينية
-توفير المعلومات لمنخرطيها حول كل المسائل الراجعة اليها بالنظر
-احداث مراكز اعلام وتوثيق اقتصادي ضمن هياكلها بغرض نشر المعلومة الاقتصادية والاحصائية المتصلة بالقطاعات والأنشطة الراجعة اليها بالنظر وذلك بالتنسيق مع الهياكل المعنية

- الخدمات الموجهة للمؤسسة:

-تنظيم ندوات ولقاءات ومؤتمرات وملتقيات
-تنظيم المعارض والصالونات والأيام التجارية أو المساهمة في تنظيمها
-مساندة المؤسسات والاحاطة بها بهدف تنمية الصادرات
-مد المؤسسات بالمعلومات العامة الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالجهة وذلك بدون مقابل
-اسداء الخدمات بمقابل لفائدة المؤسسات والتي من شأنها أن تيسر معاملاتها التجارية داخل البلاد وخارجها
-تسليم الشهادات التي يطلبها الصناعي أو التاجر أو الحرفي أو مسدي الخدمات سواء للاستعمال الداخلي أو الخارجي والتي يتم ضبطها من قبل الوزير المكلف بالتجارة
-اتخاذ كل المبادرات الرامية الى التوفيق والمصالحة والتحكيم عند الاقتضاء على مستوى الجهات وفي المستوى الوطني والعالمي وذلك طبقا للقوانين الجاري بها العمل
-ابرام اتفاقيات تعاون وشراكة مع الهياكل الوطنية للإحاطة والمساندة
-القيام بدراسات ذات طابع اقتصادي

- تسير مرفق عمومي عند الاقتضاء داخل نطاقها الترابي في إطار عقد استغلال
- مسك فهرس في قائمة الأشخاص التابعين لدوائرها الترابية المرسمين بالسجل التجاري

2-ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية ذات مصلحة اقتصادية لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالتجارة

3-مرجع الاحداث: قانون عدد 75 لسنة 2006 المؤرخ في 30 نوفمبر 2006 والمتعلق بغرف التجارة والصناعة والأمر عدد 79 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007 المتعلق بإحداث غرف التجارة والصناعة

II .اطار الأداء :

1-الاستراتيجية العامة: تعمل غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي على انجاز مخططها الاستراتيجي تناغما مع برنامج التجارة الخارجية وذلك ايمانا بدورها الهام في استكشاف المصادر والوسائل الإضافية الواجب استغلالها لتحقيق مزيد من الاشعاع والنمو فقد ارتأت أن تنتهج سياسة تقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات الشرائح المستهدفة بشكل أفضل مساهمة منها في تنمية القطاع الخاص ودفع المبادرة والاستثمار في الجهة وذلك بالاعتماد على مقاربة تقوم على ثلاث ركائز أساسية:

- قوة الاقتراح والتنشيط
- لامركزية الترويج وربط علاقات خارجية
- فضاء المعلومات والتكوين والدعم والاستشارة خاصة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

في هذا الاطار تضبط الغرفة برنامج عمل سنوي طموح يقوم على :
*الرفع من تنافسية المؤسسة التونسية لدى ولوجها الأسواق الخارجية
*العمل على دعم وتنويع الصادرات
*مرافقة المؤسسات المنتصبة بالجهة عند قيامها بالتصدير
*تنمية ثقافة التصدير لدى المؤسسات ومعاضدة المجهود التصديري لأول مرة
*الرفع من نجاعة تدخل الغرفة لدى المؤسسة المصدرة
وذلك من خلال خطة عمل تهدف بالأساس الى:
*الإحاطة بالمؤسسات والنهوض بقطاع التصدير
*مساعدة المنخرطين وتحسين الخدمات المقدمة إليهم
*دعم المشاركة الفاعلة للأعضاء في نشاط الغرفة وفعالياتها
*المساهمة في تنشيط مناخ الاستثمار
*تمتين العلاقة مع هياكل المساندة قصد مساعدة المؤسسات على تسيير نشاطها
*تعزيز ثقافة الأعمال والحوكمة الرشيدة والشفافية
*تنمية العلاقات الخارجية وتعزيز الشراكات التجارية
*تطوير المنظومة الإدارية والتأهيل المستمر للموارد البشرية ورعايتها

2-تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:
تساهم غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي بصفة مباشرة في الهدف الاستراتيجي لبرنامج التجارة الخارجية والمتمثل في تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري
اذ تندرج مساهمة غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي ضمن المهام المناطة بعهدتها والمتمثلة في الإحاطة والمساندة للمؤسسات من خلال اسداء الخدمات على غرار:

- الدراسات التقنية لتحديد نسبة الاندماج بالنسبة للمنتجات التونسية المعدة للتصدير
- المصادقة على شهائد المنشأ وشهائد البيع الحر وعلى الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية
- تسليم الشهادات التي يطلبها المتعاملون الاقتصاديون
- توفير جميع وثائق التجارة الخارجية

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية وفي خضم ما تعرفه البلاد من تغيير شامل في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية تعمل غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي على مواكبة هذه المستجدات من خلال تأطير المتعاملين الاقتصاديين في القطاعات التي تمثلها وتوفير فرص حقيقية لتطوير المبادلات الخارجية ودعم المؤسسات الناشئة وكذلك المساهمة في انعاش تفتح الاقتصاد الوطني والجهوي والمحلي

3-أهم الأهداف والأولويات:

- تطوير العلاقات الخارجية مع المنظمات والشركاء الأجانب

*الانخراط في مختلف برامج التمويل الأجنبية
*تنشيط العلاقات الثنائية مع الغرف الأجنبية
*تنظيم بعثات رجال أعمال تونسيين الى الخارج
*استقبال وفود رجال أعمال أجانب
*انشاء بورصة الأعمال الخاصة برصد فرص التبادل التجاري والصفقات على المستوى الدولي

- الترويج للجهة (نابل-زغوان) كوجهة مميزة للاستثمار الخارجي

*تحديث الوثيقة الترويجية للجهة
*اعداد مخطط تسويقي للوثيقة الترويجية

- تطوير برامج خصوصية لدعم الصادرات

*برمجة دورات تكوينية في مجال التجارة الخارجية وتقنيات دراسة واقتحام الأسواق الخارجية
*اعداد وترويج دليل لاقتحام الأسواق الافريقية

تنفيذ البرنامج المجدد Cap Export الموجه بالأساس للمؤسسات المصدرة ويوفر الإحاطة والمساندة والمرافقة والتكوين للمؤسسات التي تعمل على الانفتاح على الأسواق العالمية والافريقية خاصة

4-أهم الأنشطة :

الأهداف /الأنشطة	مؤشرات قيس الأداء
تطوير العلاقات الخارجية مع المنظمات والشركاء الأجانب	
الانخراط في مختلف مشاريع التمويل الأجنبية	*عدد المشاريع التي تم طلب الانخراط فيها *عدد المشاريع التي تمت المصادقة عليها
تنشيط العلاقات الثنائية مع الغرف الأجنبية	*عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة *عدد البرامج الثنائية التي تم تنفيذها
تنظيم بعثات رجال أعمال الى الخارج استقبال وفود أجنبية	*عدد رجال الأعمال المشاركين *عدد اللقاءات الثنائية
الترويج للجهة(نابل-زغوان) كوجهة مميزة للاستثمار الخارجي	
تحديث الوثيقة الترويجية للجهة	*نسبة تحديث الوثيقة
اعداد مخطط تسويقي للوثيقة الترويجية	*عدد الهياكل التي تم استقطابها
تطوير برامج خصوصية لدعم الصادرات	
برمجة دورات تكوينية في مجال التجارة الخارجية	*عدد الأيام التكوينية *عدد المؤسسات المشاركة
اعداد وترويج دليل لاقتحام الأسواق الافريقية	*عدد الأسواق المستهدفة
تنفيذ البرنامج المجدد Cap Export	*عدد الأسواق المستهدفة *عدد المؤسسات المشاركة *تطور المبادلات التجارية

4- الإجراءات المصاحبة :

- الترفيع في منحة الدولة
- تطوير منحة صندوق النهوض بالصادرات عبر مراجعة الاتفاقية مع مركز النهوض بالصادرات
- الانخراط في مختلف برامج الدعم المالي والتقني التي توفرها الهياكل الدولية

III . تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022 -2024)

ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	2021 (الى غاية سبنمبر)	التقديرات		
			2022	2023	2024
ميزانية التصرف	685	456	740	813	895
منها : -منحة بعنوان التأجير -منحة بعنوان التسيير	445 240	311 145	490 250	540 273	595 300
ميزانية الاستثمار أو التجهيز	**5**	**13**	**20**	**22**	**25**
منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة	5	13	20	22	25
المجموع (ألف دينار)	**690**	**469**	**760**	**835**	**920**